وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي–الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

محاضرات في مقياس الاستعمار وحركات التحرر في افريقيا وآسيا في القرنين التاسع عشر والعشرين

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام– السداسي الخامس

اعداد: الدكتورة فاطمة دجاج

السنة الجامعية2022–2023

فهرس المقياس:

-مخطط محاضرات مقياس تاريخ الاستعمار في افريقيا وآسيا القرنين التاسع عشر والعشرين.....3-8

-مقدمة.....9

-المحاضرة الأولى: مفهوم الاستعمار.....10-13

-المحاضرة الثانية: جذور الحركة الاستعمارية.....14-16

المحاضرة الثالثة: الاستعمار الأوروبي في القرنين 19 و20م.....17-22

المحاضرة الرابعة: أشكال الاستعمار الأوروبي الحديث 23-26

المحاضرة الخامسة: التمهيد لاستعمار افريقيا.....27-32

المحاضرة السادسة: مؤتمر برلين الثاني 1883-1884 وتقسيم افريقيا.....33-38

المحاضرة السابعة: طبيعة حكم فرنسا وبريطانيا لمستعمراتهما الافريقية.....39-45

المحاضرة الثامنة: التوسع الأوروبي بعد مؤتمر برلين في قارة افريقيا.....46-50

المحاضرة التاسعة: الاستعمار الهولندي لجزر الهند الشرقية.....51-56

المحاضرة العاشرة: الاستعمار البريطاني للهند.....57-61

المحاضرة الحادية عشر: الاستعمار الفرنسي للهند الصينية 62-66

المحاضرة الثانية عشر: الصين شبه مستعمرة.....67-71

المحاضرة الثالثة عشر: مشكلات ما بعد الاستعمار في قارة افريقيا نموذجا.....72-77

-خاتمة.....78-79

-بعض مفاهيم المقياس.....80-81

-الملاحق.....82-86

-قائمة المصادر والمراجع.....87-90

مخطط محاضرات مقياس تاريخ الاستعمار في افريقيا وآسيا القرنين التاسع عشر والعشرين

معلومات حول المقياس:

الكلية: كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة

القسم: العلوم الانسانية

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثانية تاريخ ل.م.د

عنوان المقياس: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا القرنين19 و20م

المدة الزمنية: 15 أسبوع

توقيت المحاضرة:

القاعة:

طبيعة الحصص: محاضرة + حصص موجهة

الأستاذ: فاطمة دجاج

طرق الاتصال: البريد الالكترونيfatimadjadj90@gmail.com

مكان تواجده: القاعات المكتوبة في جدول استعمال الزمن

المناقشة: إمكانية طرح تساؤلات وانشغالات الطلبة خلال حصص التدريس والإجابة عليها من طرف الأستاذة في حينها أو بعد البحث كما يمكنهم طرح هذه الانشغالات عن طريق البريد الالكتروني الخاص بي وسعي الأستاذة للرد عنها في حينها الا في حالة الظروف الطارئة وفي الحالات الضرورية يمكن الاتصال بالأستاذة هاتفيا للتوضيح

2-التعريف بالمقياس:

يتناول هذا المقياس تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا القرنين19 و20 الميلاديين وبذلك فهو يغطي قارات أوروبا باعتبارها منطلق الحركة الاستعمارية وقائدتها وقارتي افريقيا وآسيا باعتبارهما المستهدفتان في هذه الحركة واللتان خضعتا للسيطرة الاستعمارية الأوروبية قرابة الخمسة قرون كما يتناول ردود الأفعال التي أبدتها شعوب القارتين لمواجهة الاستغلال والسيطرة الأوروبية على أراضيهم وممتلكاتهم وفي هذا السداسي نتناول الجزء الأول من المقياس المتعلق بالحركة الاستعمارية في افريقيا وآسيا والتي انطلقت فيها البلدان الأوروبية منذ القرن16م بعد الكشوفات الجغرافية ثم استفحلت وزادت شراستها خلال القرن19م عقب الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا للتحول الى ما يعرف بالاستعمار الحديث المقنع بعد الحرب العالمية الثانية. كما يهتم المقياس بتوضيح الأساليب والأشكال التي أخضعت بها شعوب القارتين والسياسات

المطبقة من طرف البلدان الاستعمارية ومظاهر الاستغلال المادي والبشري وما رافق ذلك من طمس للهوية واستعباد لشعوب القارتين وإبراز النتائج المترتبة عن الحقبة الاستعمارية

هذه مجموعة محاضرات في تاريخ الاستعمار في افريقيا وآسيا القرنين19 و20م، موجهة إلى طلبة السنة الثانية تخصص تاريخ عام السداسي الخامس وتتناول الهجمة الاستعمارية الأوروبية على بلدان قارتي افريقيا وآسيا ولقد حاولت اعداد المحاضرات على شكل مطبوع وفق المنهجية الأكاديمية ليستفيد منها الطلبة من ناحية الشكل والمضمون، كما أرفقت بها قائمة من المصادر والمراجع المختلفة المتعلقة بالمقياس ليعود إليها الطلبة عند إعداد بحوثهم وتنمية معارفهم. إن مقياس تاريخ الاستعمار في افريقيا وآسيا خلال القرنين 19 و20م يغطي فترة طويلة من تاريخ القارتين ودراسته من كل جوانبه المختلفة يبدو من الصعوبة بمكان، لذلك قمنا باختيار أهم المواضيع لتقديمها في المحاضرات على أن نستكمل الباقي في الأعمال الموجهة.

ملخص المحتوى:

جاءت الحركة الاستعمارية بعد تغيرات عديدة شهدتها البلدان الأوروبية نتج عنها تطورات في مختلف مجالات الحياة نتج عنها تطلعها للتوسع خارج حدود القارة الأوروبية وفي ظل التطور الذي شهدته البلدان الأوروبية تباعا فان بلدان القارتين المستهدفتين كانت تشهد وضعا معاكسا تماما ميزه التدهور والانحطاط في مختلف المجالات رغم امكانياتها المادية والبشرية التي أسالت لعاب الأوروبيين منذ فترة الكشوفات الجغرافية التي فتحت أعين الأوروبيين على هذه المناطق التي كانت مجهولة سابقا وسارعوا لبسط نفوذهم وسلطتهم عليها لحل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولتصدير ثقافتهم وحضارتهم لهاته البقاع ويتناول هذا المقياس من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الاستعمار أسبابه ومظاهره ويتضمن المحاضرات التالية:

المحاضرة الأولى: مفهوم الاستعمار

المحاضرة الثانية: جذور الحركة الاستعمارية

المحاضرة الثالثة: الاستعمار الأوروبي في القرنين 19 و20م

المحاضرة الرابعة: أشكال الاستعمار الأوروبي الحديث

المحور الثاني: الحركة الاستعمارية في افريقيا وتتضمن المحاضرات التالية

المحاضرة الخامسة: التمهيد لاستعمار افريقيا

المحاضرة السادسة: مؤتمر برلين الثاني 1883–1884 وتقسيم افريقيا

المحاضرة السابعة: التوسع الأوروبي بعد مؤتمر برلين في قارة افريقيا

المحاضرة الثامنة: طبيعة حكم فرنسا وبريطانيا لمستعمراتهما الافريقية

المحور الثالث: الحركة الاستعمارية في قارة آسيا ويتضمن المحاضرات التالية

المحاضرة التاسعة: الاستعمار الهولندي لجزر الهند الشرقية

المحاضرة العاشرة: الاستعمار الفرنسي للهند الصينية

المحاضرة الحادية عشر: الاستعمار البريطاني للهند

المحاضرة الثانية عشر: الصين شبه مستعمرة

المحور الرابع: تداعيات الحركة الاستعمارية على شعوب القارتين

المحاضرة الثالة عشر: مشكلات ما بعد الاستعمار في قارة افريقيا نموذجا

مفردات المقياس:

الاستعمار، أوروبا، افريقيا، آسيا، الاستغلال، الاستيطان، الرق، العنصرية، الإسلام، المسيحية، القرن الثامن عشر، القرنين التاسع عشر والعشرين، الكشوف الجغرافية، الثورة الصناعية، المواد الخام، البهارات، التجارة، الحربين العالميتين، اسبانيا، البرتغال، هولندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية،

المكتسبات السابقة: تتضمن مايلي

-لديه معرفة مسبقة بأوضاع أوروبا والأحداث التي شهدتها كالنهضة الحديثة والكشوفات الجغرافية والثورة الصناعية وأثر الحربين العالميتين على المد الاستعماري في افريقيا وآسيا.

-لديه معرفة مسبقة بأوضاع العالم الإسلامي وسيطرته على البحار والتجارة.

-لديه معرفة مسبقة بالخيرات التي تزخر بها قارة افريقيا وأوروبا والأطماع الأوروبية للسيطرة عليها

الأهداف:

الهدف العام: أن يكون الطالب في نهاية الوحدة قادرا على اكتشاف دسائس الاستعمار الأجنبي في آسيا وافريقيا ويحدد بدقة الآثار التي ترتبت عليه.

الأهداف الخاصة:

-يتعرف على مفهوم الاستعمار وأشكاله ومراحل تطوره

-يتعرف على عوامل وظروف الاستعمار الأوروبي لقارتي افريقيا وآسيا

-يتعرف على سياسات وأساليب الاستعمار في القارتين

-يتعرف على طبيعة إدارة البلدان الاستعمارية لمستعمراتها

-يتعرف على خريطة أوروبا وافريقيا وآسيا

-يحدد البلدان الاستعمارية على خريطة أوروبا

-يحدد المستعمرات الأوروبية على خريطة افريقيا وآسيا

أهداف المقياس وفق مستويات بلوم للمعرفة: المهارات التي تستهدفها هذه المحاضرات تتمثل في:

-**من حيث الفهم والادراك:** تهدف المحاضرات الى جعل الطلبة يدركون طبيعة الاستعمار الأوروبي لقارتي افريقيا وآسيا وظروف وعوامل التوسع الأوروبي في القارتين ثم إدراك الأساليب والوسائل التي اعتمدها لسيطرة ولبسط نفوذه واستمرار استغلاله للموارد المادية والبشرية والتعرف على نماذج من المستعمرات في افريقيا وآسيا وتمكينه من تحديد آثار الاستعمار ومخلفاته في البلدان المستعمرة بعد نيل استقلالها.

-**من حيث التطبيق:** قدرة الطلبة على الاستفادة من معارفهم التي تلقوها من خلال اتباع خطوات معينة تمكنه من التصدي لوضعية معرفية معينة ويتم تقييم الطلبة في هذا المستوى من المعرفة من خلال تحليل نصوص تاريخية يستثمر في الطلاب معرفهم المكتسبة.

-**من حيث التحليل:** قدرة الطلبة على تجزئة المعارف الى وحدات جزئية ثم توضيح العلاقة بينها ويتمكن الطلبة من تحديد العلاقة بين الأحداث المختلفة وتأثيرها على التطور التاريخي للبلدان المستعمرة في هذه الفترة والقدرة على تحديد جملة من الإشكاليات المطروحة بالنسبة لهذه الفترة.

-**من حيث التقييم:** وفيه يتمكن الطلبة من ابداء مواقفهم في تاريخ الاستعمار لقارتي افريقيا وآسيا في الفترة المحددة اعتمادا على جملة من المصادر التاريخية بعد فهم النصوص المتعلقة بالموضوع وتحليلها والمقارنة بينها على أن تكون هذه المواقف مبنية على معايير صحيحة.

-**من حيث الإبداع:** يتمكن الطلبة من أنجاز أعمال بحثية أصيلة من حيث البناء المعرفي والمنهجي.

مكان المقياس في المنهاج: مقياس تاريخ الاستعمار وحركات التحرر في افريقيا وآسيا القرنين 19و20م يندرج ضمن وحدات التعليم الأساسية.

طرائق التقويم:

الاختبار النهائي أو التقويم النهائي في أخر السداسي الذي يغطي مختلف المحاضرات التي دسرها الطلبة في المقياس عن طريق طرح أسئلة يجيبون عنها الطلبة في اختبار كتابي حضوري قد يكون السؤال عبارة عن مقال تاريخي للإجابة على إشكالية ما أو تحليل لجملة من المقولات التاريخية أو الإجابة بصحيح أو خطأ على مجموعة من التساؤلات وغيرها لينتهي بحصول الطلبة على علامة في المحاضرة.

التقويم المستمر من خلال الأعمال الموجهة المتمثلة في قيام الطلبة ببحوث طيلة السداسي مع مراعاة تمكنهم من الجانب المنهجي في إنجازها ويتضمن هذا المشاركة خلال الحصص من خلال المناقشة فيما بينهم.

ويتم تقييم هذه الأعمال من خلال:

-تقديمها في وقتها المحدد

-القدرة على الفهم الجيد للموضوع وهضمه

-التحرير المقبول لمحتوى المادة العلمية

-التحكم الحسن في منهجية البحث التاريخي

-تحري الدقة في نقل المعلومات التاريخية وذلك بإرجاعها لمصادرها

-الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع

التقويم عن بعد: يتم من خلال انجاز الطلبة للتمارين والتطبيقات التي تقدم لهم عن طريق المنصة موودل بهدف معرفة مدى استيعاب الطلبة لمحتوى المادة المقدمة بحيث يتم ادراج الحلول في المكان المخصص لها في المنصة

التقويم الحضوري: ويكون في مختلف مراحل تقديم المحاضرة

قبل الانطلاق في الدرس ويعرف **بالتقويم التشخيصي** يتم طرح أسئلة على الطلبة من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف في معرفهم وذلك لتكييف محتوى الدرس مع مستواهم ولمعرفة مكتسباتهم القبلية لمعرفة استعدادهم لبناء معارف جديدة

أثناء الدرس ويعرف **بالتقويم البنائي** طرح تساؤلات الهدف منها التأكد من بناء الطلبة لمعارف صحيحة واللجوء للعلاج في حالة وجود صعوبات

بعد الدرس ويعرف **بالتقويم التحصيلي** لقياس المعارف التي اكتسبوها وإذا ما وصلوا الى الأهداف المسطرة

8-أنشطة التعلم:

-الحضور للمحاضرات إذا كانت حضوريا أو الحصول عليها من المنصة الالكترونية من أجل الاستفادة من المعلومات الواردة فيها وحتى تفتح لدى الطالب باب البحث.

-المناقشة بين الطلبة أمر ضروري من أجل توضيح وجهات نظرهم والإشكاليات التي يطرحونها من أجل تنمية القدرة على الحوار البناء وتحديد مواقفهم من الأحداث التاريخية وتحليلها.

-العمل على بحوث فردية توجه أسبوعيا للطلبة تتطلب تعريف بعض المصطلحات وبعض الشخصيات والإجابة على بعض الإشكاليات

-العمل على بحوث جماعية خلال السداسي بهدف تنمية القدرة على العمل الجماعي وتشارك المعلومات والاستفادة منها والتدرب على القائها أما زملائهم ومناقشة بعضهم.

-الاطلاع الفردي على المصادر والمراجع من أجل اكتساب معلومات غزيرة والاطلاع على المقياس بشكل أوسع وعدم الاكتفاء بما يقدم في المحاضرة والحصص الموجهة.

خارطة ذهنية للمقياس

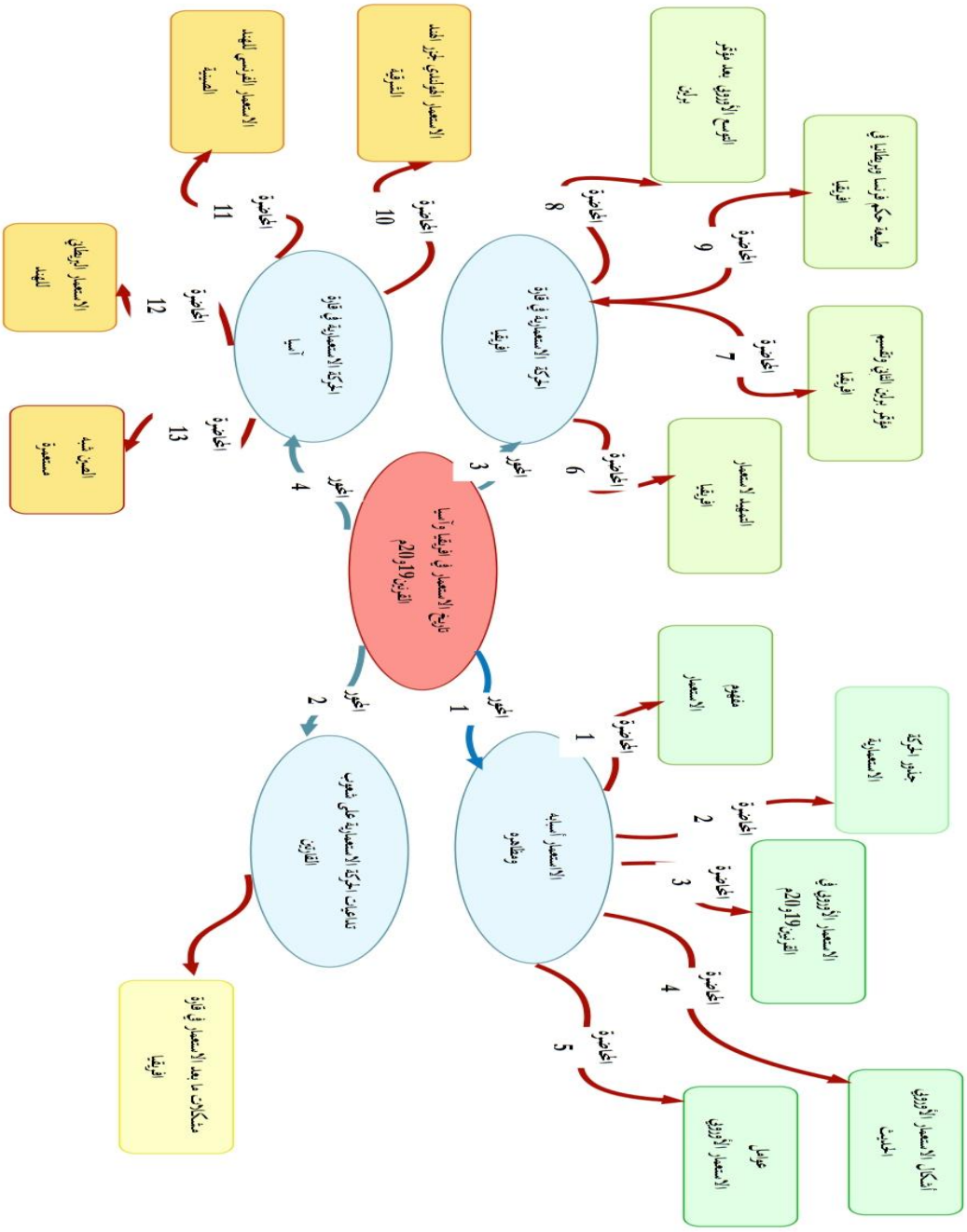

مقدمة

شهدت البلدان الأوروبية ما يعرف بالنهضة الأوروبية الحديثة والتي نتج عنها تحولات سياسية كان لها انعكاسات على مختلف المجالات وكان من نتائجها ظهور حركة الكشوفات الجغرافية التي فتحت أعين الأوروبيين على العالم المجهول لديهم خارج أوروبا ومكنتهم من اكتشاف أراض جديدة غنية بما كانوا في حاجة اليه واكتشاف طرق بحرية تمكنهم من الوصول الى شرق آسيا حيث التوابل التي يسعون للحصول عليها ومن هنا انطلقت حركة التوسع الأوروبي نحو قارتي افريقيا وأسيا وغيرهما أواخر القرن 15م وطوال القرن16م وما بعده.

ومع مطلع القرن19م ونتيجة لظهور الثورة الصناعية في أوروبا وتزايد حاجة الأوروبيين للمواد الأولية ولأسواق خارجية لتصريف بضائعها واستثمار رؤوس أموالها فاشتد تكالب البلدان الاستعمارية على قارتي افريقيا وآسيا وتوسعت الحركة الاستعمارية موظفين كل الوسائل والأساليب التي تمهد لترسيخ نفوذهم وفي ظل التنافس الشديد بين البلدان الأوروبية ولتجنب الصراع فيما بينها تم عقد مؤتمر برلين 1884-1885م الذي قسموا بموجبه القارة الافريقية كما شهدت قارة آسيا ذات التكالب الأوروبي وانتهى الأمر ببلدانها خاضعة للأوروبيين.

وما ميز هذا التوسع الاستعماري هو كونه طبق مجموعة من السياسات الهادفة الى بقاءه في المستعمرات مثل تشجيع الاستيطان الأوروبي وسن قوانين تستهدف استغلال الإمكانيات المادية وتسخير السكان الأصليين لتحقيق الرفاهية للوطن الأم على حساب مصالح المستعمرات إضافة الى اتباع سياسة الاقصاء والابعاد للعناصر المحلية من المناصب الإدارية والاعتماد على عناصر أوروبية وكذلك عمل الاستعمار على طمس المعالم الحضارية لشعوب المستعمرات بل ومحاولة نشر ثقافة المستعمر. **فما طبيعة الاستعمار الأوروبي لقارتي افريقيا وآسيا؟ وما هي تداعياته على بلدان القارتين؟**

المحاضرة الأولى: مفهوم الاستعمار

يقوم الاستعمار على السيطرة والهيمنة التي تمارسها دولة تتمتع بالقوة على إقليم أو دولة أخرى أضعف منها بهدف استغلال امكانياتها المادية والبشرية لخدمة أغراضها ورفاهية شعوبها معتمدة على القوة العسكرية وكذا نشر ثقافتها على حساب ثقافة الآخر. وقد عرفت الشعوب والحضارات القديمة هذه الظاهرة، وظهرت على السطح الأوروبي منذ القرن السادس عشر الميلادي، حيث شهدت أوروبا العديد من المتغيرات انطلاقا من النهضة الأوروبية الى الكشوفات الجغرافية الى الثورة الصناعية ونتج عنها من تغيرات جعل البلدان الأوروبية تتبنى فكرا استعماريا توسعيا، واتجهت بأنظارها الى قارات أمريكا، أستراليا، افريقيا وآسيا. لتشهد هذه القارات موجهة استعمارية امتدت لقرون. اذن فما المقصود بمصطلح الاستعمار؟

أولا:التعريف اللغوي:

يذكر ابن منظور مايلي:" عمر الله بك منزلك يعمره عمارة وأعمره أي جعله آهلا، ومكان عامر ذو عمارة ومكان عمير عامر وأعمره المكان واستعمره فيه أي جعله يعمره وفي قوله تعالى:" هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " أي أذن لكم في عمارتها واستخراج قومكم منها وجعلكم عمارها ".[1]

ويتضح لنا أن كلمة استعمار بمعناها اللغوي تعني اعمار الأرض، واعدادها للنمو الزراعي وتطويره. وجاء في الموسوعة الفرنسية أن الاستعمار هو عملية سيطرة، يفترض أن يرافقها قيام عمل تحضيري، يمارس من قبل المستعمرين. وعند الامعان في معنى كلمة استعمار لغويا نجدها تخالف مفهوم الاستعمار بشكل عام، ذلك أن فعل عمر أو استعمر بمعنى التعمير أي طور تطويرا، مثلا عمر الأرض أي غرسها أشجارا أو مهدها، وطورها بالغرس والتعمير. وبالتالي أصبح مفهوم الاستعمار مخالفا لأصله، وهو يدل على استعمار دولة ما بلاد غيرها، أي ملكتها بالسلاح والقوة، واحتلت أراضيها بالقهر والغصب، وجعلتها مقرا للكثير من سكانها غصبا، واستأثرت باستغلال ذخائرها وخيراتها قسرا، وأجبرت شعبها على اتباع سياستها القاهرة، المتمثلة في استعباد أهاليها، وتجميد أفكارهم النيرة، ومسخ عاداتهم وأعراقهم النبيلة، وافساد أخلاقهم الفاضلة، ومحو شعارات الديانات المخالفة للمستعمرين قدر الإمكان.[2]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

يعد الاستعمار مظهرا عدوانيا متطرفا، من مظاهر التسلح، واستخدام القوة، وقهر الإرادة الإنسانية، ويعتبر أحد مظاهر التسلط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي، الذي تمارسه دولة أو مجموعة دول على غيرها من أجل سلبها،

[1]- ابن منظور، **لسان العرب تحقيق**، عبد الله علي الكبير محمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي، دار المعرفة، مصر، د.ت.ن، ص3101.

[2]- مصطفى علي هويدي،" **نظرة الى الاستعمار الأوروبي الحديث**"، مجلة كليات التربية12، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2008، ص25-26.

وذلك راجع الى ارتباط الاستعمار بمظهر القوة، فالقوة هي أساس الاستعمار، والاستعمار هو أداة للحصول على مزيد من القوة.[1]

ويذهب جاك وودس الى أن الجوهر السياسي للاستعمار، هو اخضاع دولة ما اخضاعا كاملا لدولة أخرى، على أساس وجود سلطة الدولة في يد الدولة المسيطرة، عن طريق موظفين أوروبيين يوفر لهم الحماية، جيوش أوروبية، والقضاة أوروبيين، والقوانين يضعها أوروبيين، والثقافة تخضع لإشراف الأوربيين، وتدور حول التاريخ والحضارة الأوروبية، وتنحصر في المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الاستعمار، وأدخلت الارساليات المسيحية الدين المسيحي في منافسة أديان السكان المحليين، وكانت الصحافة ووسائل الدعاية في يد الأوروبيين.

وكان هذا السلطان السياسي موجها لتحقيق هدفين: استمرار اخضاع شعوب المستعمرات اخضاعا سياسيا، وتمكين المستعمرين من الاستغلال الأقصى لشعوب المستعمرات، ومواردها الطبيعية، وقد كان ذلك ينعكس في القوانين التي يسنها المستعمرون في مختلف نواحي الحياة. لقد كان يراد بهذه التشريعات تكبيل أيدي الشعب لكي يصبح عاجزا عن الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه، وقد تيسر هذا الاستغلال بواسطة سلطة جهاز الدولة الأوروبي والأنظمة القانونية.[2]

فالاستعمار اذن، هو ظاهرة سياسية اقتصادية عسكرية متفرعة، ومتصلة بظاهرة السيطرة الأجنبية، تتجسد في قدوم موجات متتالية من مواطنيها الى المستعمرات، بقصد استيطانها والإقامة فيها بشكل دائم، والهيمنة على الحياة الاقتصادية الثقافية، واستغلال ثروات البلاد، ويطلق على أولئك عادة اسم المستعمرين.[3]

كما يقصد بلفظ الاستعمار قيام دولة، بغرض سيطرتها الكاملة، خارج حدودها على شعب دولة أخرى، وبدون موافقة ورضا أهلها، وتقوم هذه السيطرة على استغلال الإقليم المستعمر وسكانه، مما يفقد هذا الإقليم سيادته الداخلية والخارجية، فيصبح اقليما مستعمرا وليس دولة، وقد ادعت الدول الاستعمارية في ذلك وجود شرعية للاستعمار، تبرر لها حق الغزو على أراضي الغير الضعفاء، دون مراعاة لحقوقهم في الحرية والحياة الكريمة المستقلة. وبذلك أصبح الاستعمار في واقع الأمر، نوعا جديدا للعبودية، أي عبودية الانسان لأخيه الانسان، التي عرفتها البشرية في الحضارات القديمة، والتي رفضتها بعد ذلك الرسالات السماوية[4].

والاستعمار قديم قدم الانسان، وهو موجود طالما هناك دولة ضعيفة تملك شيئا، ودولة قوية لا تملك هذا الشيء وتود الاستيلاء عليه. واعتبر زاهر رياض أن المستوطنات اليونانية والقرطاجية ليست مستعمرات، بل هي مهاجر، ذلك أن من سكنوها جاءوا اليها بطرق سلمية، ولم يعملوا على استغلالها اقتصاديا لصالح حكوماتهم الأصلية، ولم يفرضوا سيادتهم على

---

[1]- علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس،1988، ص46.

[2]- جاك وودس، **الاستعمار الجديد في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية**، تر: الفضل شلق، دار الحقيقة للطباعة والنشر، لبنان،1971، ص11-12.

[3]- صبري إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1985، ص546.

[4]- حسن سيد سليمان، **ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي**، مجلة دراسات افريقية، المركز الإسلامي الافريقي بالخرطوم، العدد 2، أفريل 1986، ص55.

السكان الأصليين، بل استأجروا هذه الأماكن بشروط ارتضاها الطرفان، وربطت بينهما علاقات ودية، ولم تربطهم ببلدانهم الأصلية، الا روابط العمل واللغة والثقافة. ونقول عكس ذلك عن سيطرة الرومان على مصر، فقد كان استعمارا، لأنهم استغلوا سكانها واقتصادها لصالح الدولة الرومانية، وكانوا يعينون حكامها ويتولون الدفاع عنها.[1]

ونفس الشيء يقال عن الولايات البريطانية، التي قامت شرق أمريكا الشمالية وأستراليا وكندا، فهي مهاجر وليست مستوطنات، اذ لم تعمل إنجلترا على استغلالها لصالح بريطانيي إنجلترا. بينما يعتبر قدوم الاسبان الى العالم الجديد استعمارا لتفوق النفوذ الاسباني، حيث هاجر اليها الاسبان، ومثلوا دور السيد صاحب السلطة، واستغلالهم للسكان وللأراضي لصالح الاسبانيين، واقتصادهم الوطني، والدفاع عن هذه الأراضي ضد المعتدين. ويدخل في دائرة الاستعمار البلدان التي تخضع عن طرق الحماية، كتونس ومراكش وغانا. أو عن طرق الانتداب والوصاية كمصر والعراق وسوريا.

وعلى هذا الأساس، فالاستعمار هو امتداد نفوذ دولة ما الى دولة أخرى، على أن يصحب هذا النفوذ استغلال للأرض والسكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ.[2]

ويدخل في هذا الإطار الاستعمار الفرنسي للجزائر، الذي عمل على تكريس سلطة دخيلة بالقوة، لتحل محل السلطة المحلية، وارتكاب أبشع الجرائم في حق الجزائريين، لأنه يقوم على التصدير والمصادرة، حيث عمل على إقامة كيان اجتماعي غريب، وإقامة نظام سياسي جديد، وربط الشعب المستعمر حضاريا بالشعب المستعمر.[3]

أما الدول الاستعمارية فترى في الاستعمار رسالة مقدسة، من واجبها تبليغها للشعوب المتخلفة، والعمل على وصول أولئك المتخلفين الى مراحل متقدمة، ليواكبوا السير الحضاري العالمي.[4]

ثالثا: مفهوم الاستعمار عند الأوروبيين:

لقد كان الاستعمار عند المنظرين الاستعماريين، وفي نظر السياسيين الأوروبيين، مبدأ لا يقبل النقاش، بصفته مطلبا من مطالب المجتمع الإنساني، ومطمحا طبيعيا للأجيال الصاعدة في الهجرة نحو آفاق بعيدة. ومن ناحية أخرى فهو ضرورة اقتصادية لاستغلال المواد الأولية في الدول غير الأوروبية، واستثمار خيراتها مادامت شعوبها قاصرة عن استغلالها بنفسها، ثم ان هذه الخيرات في المفهوم الاستعماري، ليست ملكا للشعوب الآسيوية والافريقية وحدها، بل هي ملك للإنسانية كلها، فالإقبال على استثمار الكنوز التي بأدي الشعوب الضعيفة من طرف الاستعمار، والعمل على تعميم منافعها على الجميع، ليست عملية سطو واستحواذ بموجب حكم القوي على الضعيف، وانما بمقتضى حق القوي في مساعدة الضعيف، وبهذه الادعاءات حاول كالاعتناء بالمستضعفين ماديا ومعنويا، وتأهيلهم لتحمل أعباء المسؤوليات في المستقبل، يحاول تبرير اغتصابه الممقوت على أنه حق مشروع. وبالتالي يصبح الاستعمار في منظور الدول الغربية، على أنه ظاهرة عادية،

---

[1]- زاهر رياض، **استعمار افريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1965، ص5.

[2]- زاهر رياض، المرجع السابق، ص6-7.

[3]- عمراوي أحميدة، "**جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر**"، مجلة سيرتا، العدد12، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة،1999، ص ص55-65

[4]- محمد مصطفى صفوت، **مؤتمر برلين 1878 وأثره في البلاد العربية**، معهد الدراسات العربية، مصر،1957، ص65.

على أساس أنه وسيلة لتقدم الشعوب، ونشر المد الحضاري، وأنه رسالة خالدة، وأمانة مقدسة في عنق تلك المجموعة، وأن الواجب الإنساني يحتم عليها تأديتها للشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار.[1]

وقد تفطن أبناء المستعمرات في وقت مبكر الى زيف هذه الحقيقة، ومنهم فرحات عباس الذي تساءل قائلا:" لماذا يجعلون من اغتصاب الجزائر وابادة الجزائريين عملا تمدنيا؟ ولفائدة من وقع هذا التمدن؟ وما هي هذه المدنية التي يتشدقون بها؟". ثم عبر عن معاناة شعبه التي يتألم بشدة كلما تذكرها:" لقد رأى شعبنا عدوا لدودا يستعمل تكتيك الأرض المحروقة، وسياسة النهب والسلب والقتل. رأى مدنه وقراه طعم الحريق، رأى النساء مسبيات، رأى السيوف بين الأعناق والغزاة ينهبون الأراضي، رأى حربا طاحنة رضخت فيها أرواح الأبطال، وشابت لهولها رؤوس الأطفال، فما تناسى سانت ومداخنه، الا ليبتلي ببليسي وفظائعه، ما تناسى كافنياك ومجازره الا ليبتلي بمونتنياك وجرائمه، ورغم هذا بقي شامخ الرأس."[2]

وهذا ما لم ينفذه المستعمرون في يوم من الأيام، وبالتالي فان المناطق المستعمرة لم تشهد أدنى هذه الإيجابيات، بل لم تحصد من ورائه الا السلبيات، وهذا ما يتجلى في مخلفاته ونتائجه، التي تعاني منها البلدان التي خضعت للاستعمار الى يومنا هذا.

خاتمة:

إذا كان الاستعمار يحمل معنا إيجابيا من الناحية اللغوية، باعتباره يشير الى البناء والتعمير والزراعة، فان معناه الاصطلاحي مختلف تماما، فهو يعني فرض السيطرة على دولة ما، باستخدام القوة، ثم جعلها مجالا للاستغلال الاقتصادي والبشري، وتحقيق مصالح المستعمر، واستخدام كل السبل التي تحقق ذلك.

وعموما يحمل الاستعمار الأوروبي الذي شهدته قارات أمريكا وافريقيا وآسيا من نهاية القرن15م الى غاية النصف الثاني من القرن20م، مفهوما عنصريا وتسلطيا، يقوم على الهمجية والقمع والتخريب والابادة الجماعية، والترهيب والسلب والتهميش والاحتقار والاقصاء.

[1]- محمد محمد حسين، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص78.

[2]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص52-53.

المحاضرة الثانية: جذور الحركة الاستعمارية الأوروبية

يعتبر البرتغاليون ومن بعدهم الاسبان أول البلدان الأوروبية تبنيا للحركة الاستعمارية نهاية القرن15م، خاصة بعد حركة الكشوفات الجغرافية، التي نتج عنها اكتشاف أراضي جديدة وطرق بحرية لم يعرفوها من قبل، فتحت أعينهم على أماكن غنية بكل ما هو ثمين من موارد كانوا في حاجة اليها لزيادة ثروتهم، وساعدهم على ذلك التطور في وسائل الملاحة، مدعين أنهم أصحاب رسالة حضارية، مستهدفين قارات أمريكا أولا ثم افريقيا وآسيا.

أولا: بداية التوسع الأوروبي في عصر الكشوفات الجغرافية

يعتبر البرتغاليون أول الأوروبيين الذين فكروا في الاستعمار، وتحقيق الرفاهية، والتحكم في الطرق التجارية. وذلك من خلال نشاطهم البحري على سواحل غرب افريقيا، ومنها الى جنوب وشرق القارة، التي وصلوها بعد 75 سنة من الإبحار، ومحاولتهم الدوران حول افريقيا، اذ تحقق ذلك مع رحلة فاسكو دي غاما 1498م. الأمر الذي فتح باب المنافسة مع اسبانيا، التي كانت تحت حكم فرديناندو وازابيلا[1]، اللذان شجعا ومولا رحلات كريستوفر كولومبس، وما تبعها من رحلات لبحارين آخرين، واستكشافهم للعالم الجديد، قد مثلت البدايات من أجل السيطرة على العالم كله.[2]

ان اكتشاف العالم الجديد قد فتح باب الصراع على مناطق النفوذ والتوسع بين اسبانيا والبرتغال في نهاية القرن الخامس عشر، وفي سنة 1492م تم عقد اتفاقية بين اسبانيا والبرتغال لتقسيم مناطق النفوذ بينهما، عرفت باسم توردي سيلاس، والتي بموجبها تم تقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين، فكان نصيب البرتغال يتمثل في المناطق الشرقية في القارة الآسيوية، بينما كان نصيب اسبانيا المستعمرات الغربية في القارة الأمريكية لوضع حد للمنافسة بينهما.[3]

ثانيا: عوامل التوسع الاسباني والبرتغالي خارج أوروبا:

يعود التوسع الاسباني والبرتغالي الى عدة عوامل نذكر منها:

-التغيرات الاقتصادية التي عرفتها القارة الأوروبية مطلع القرن16م، خاصة كل من اسبانيا والبرتغال، اللتان أصبحتا في أمس الحاجة الى موارد مالية جديدة خارج حدودهما السياسية. فشرعت البرتغال منذ مطلع القرن15م في احتلال المراكز التجارية المطلة على المحيط الأطلسي في المغرب الأقصى، لتنطلق منه أساطيلها التجارية نحو الشرق الأقصى، حيث مركز تجارة التوابل.

-أما اسبانيا المسيطرة على مناطق الذهب في أمريكا المكتشفة حديثا، فإنها شرعت في البحث عن أسواق تجارية جديدة لترويج منتجاتها، كما أصبحت في حاجة الى أموال لتمويل حروبها في أوروبا أو خارجها، ولذلك فان احتلال الموانئ

---

[1]- حققت اسبانيا وحدتها السياسية بزواج ملك أراغون فرديناندو الكاثوليكي وملكة قشتالة ايزابيلا وبدآ بشن حملاتهما الصليبية ضد المسلمين. أنظر: عبد الجليل التميمي، "**الخلفية الدينية للصراع الاسباني العثماني على الايالات المغربية خلال القرن السادس عشر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد10-11، تونس، 1978، ص8-9.

[2]- أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاث مئة سنة بين الجزائر واسبانيا**، دار البعث، الجزائر، د.ت.ن، ص ص 29-34.

[3]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص32-33.

والمدن الساحلية في شمال افريقيا ضرورة اقتصادية لحماية تجارتها الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن المتحكم في الموانئ الساحلية المغاربية يعتبر متحكما في تجارة القارة الافريقية، لكون هذه الموانئ تلعب دور الوسيط بين قارة افريقيا وأوروبا.[1]

– شهد القرن 16م تطورات تكنولوجية في الملاحة، فسرعة السفن المبحرة جعلت الوصول الى الموانئ البعيدة ممكنا، وأن يكون صلة وصل بين المركز والمستعمرات، وهكذا نشأ مشروع الاستعمار الأوروبي عندما أصبح من الممكن نقل عدد كبير من السكان عبر المحيط والمحافظة على السلطة السياسية بالرغم من التشتت الجغرافي.

– شرع الخطاب الديني في اسبانيا الغزو العسكري، ليكون وسيلة لهداية السكان الأصليين وخلاصهم، حيث برئ المستعمرون الاسبان أفعالهم في الأمريكيتين بأنها مهمة دينية لتنصير الشعوب، ووفرت الحملات الصليبية الدافع الأساسي لوضع مذهب قانوني، يسوغ غزو أراضي الكفار وتملكها، في حين تشكلت الحملات الصليبية في البداية كحروب دفاعية لاستعادة الأراضي المسيحية التي استحوذ عليها غيرهم.[2]

ثالثا: مراحل الاستعمار الأوروبي الحديث:

تتمثل في مرحلتين هما:

المرحلة الأولى:

ارتبطت بالكشوفات الجغرافية التي رافقها تطور في التجارة الأوروبية، وما رافقها من تطور في الأفكار والمبادئ الاقتصادية، وامتدت من العشرية الأولى للقرن15م الى نهاية القرن18م، ميزها التوسع الأوروبي في قارتي أمريكا، ونشاط الشركات التجارية في الهند الشرقية، وتميزت بالهجرة الأوروبية الى المستعمرات، وظهر ما يعرف بالاستعمار السكني الاستيطاني والزراعي، مثل نيوزيلاندا وأستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

وتعرف هذه المرحلة بالاستعمار القديم، حيث كانت بعض البلدان الأوروبية تملك مستعمرات كإسبانيا والبرتغال، وكانت تعرف طريقة استغلال الأراضي والشعوب، ولكن نشاطها كان محدودا في دائرة ضيقة، ولم يكن اتصالها بمستعمراتها أو اعتمادها عليها بالقدر الذي وصلت اليه في المرحلة الأخيرة، بل كان الاستعمار يجتاز أدوار المحاولات البدائية، يتعثر في تجاربه التمهيدية التي تحمل روح المغامرة الأولى.[3]

المرحلة الثانية:

[1]– محمد العربي الزبيري، **مدخل الى تاريخ الجزائر الحديث**، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1985، ص15.

[2]– مارغريت كون وكافيتا ريدي، **المقاربات المختلفة للاستعمار**، تر: زينب الحسامي ومحمد الرشودي، موسوعة ستانفورد للفلسفة منشور في مجلة الحكمة 2017.ص4.

[3]–أحمد رمزي، **الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا**، المطبعة النموذجية، د.م.ن، د.ت.ن، ص10.

ارتبطت بالثورة الصناعية، وتعتبر انعكاسا إيجابيا للمرحلة التي سبقتها، وتغطي القرنين 19م و20م، وتشمل التوسعات الأوروبية التي عرفتها القارتين الآسيوية والافريقية، وتميز استعمار هذه المرحلة بالطابع الاستغلالي، ونهب الثروات، أما الاستيطان فقد اقتصر على مناطق جد محدودة مثل الجزائر وجنوب افريقيا، وهذه المرحلة هي التي يتمحور حوها هذا المقرر.[1]

وهي الفترة التي وصل فيها الاستعمار الى أوجه، حتى أن البشرية عبر مراحلها التاريخية لم تعرف زمنا خضعت فيه شعوب الأرض المختلفة لحكم بعده مثل الفترة ما بين 1815-1914، ففي هذه المرحلة من الزمن اشتد التنافس والتسابق والتزاحم، بين دول أوروبا الكبيرة والصغيرة، القديمة منها والناشئة، على احتلال الأراضي وتقسيم القارات، لدرجة أن وصل الى المناطق المتجمدة والصحاري القاحلة، وجزر البحار، وأصبحت ميدانا للنزاع وتقسيم مناطق النفوذ بالمعاهدات والاتفاقيات.[2]

خاتمة:

يمكن تقسيم الاستعمار الأوروبي في العصور الحديثة الى مرحلتين أولهما تغطي القرنين 16م و17م، وتركز على الاستعمار الاستيطاني لحد بعيد، والثانية تحتل القرن 19م ويسودها طابع الاستعمار الاستغلالي. كما يرتبط هذا التطور بالكشوفات الجغرافية التي صاحبت التوسع التجاري في المرحلة الأولى فانه يرتبط بالثورة الصناعية في المرحلة الثانية.

لقد خرج الاستعمار من القارة الأوروبية مدفوعا بالعديد من العوامل متجها الى قارات العالم الأخرى أمريكا وأستراليا وافريقيا وآسيا الأخيرتان محل اهتمام هذا المقرر.

[1]-جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرر**، دار الشروق، لبنان،1983، ص49. وحسن سيد سليمان، المرجع السابق، ص57.
[2]-أحمد رمزي، المرجع السابق، ص10.

المحاضرة الثالثة: الاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين

ضعف تيار الحركة الاستعمارية خلال النصف الأول من القرن 19م في ظل الحرية التجارية وسياسة الأسواق المفتوحة كإنجلترا، ولانشغال بعضها بالحروب الأوروبية والثورات الداخلية كفرنسا والنمسا واسبانيا، وأما ألمانيا وإيطاليا فلم تحققا بعد وحدتهما القومية. وهذه العوامل صرفت نظرها عن الاستعمار، ولكن مع النصف الثاني من القرن19م وبداية القرن20م تجددت النزعة الاستعمارية، واشتد التيار الاستعماري الأوروبي بدرجة واسعة، واستعمرت بلدان أوروبا في مدى أقل من قرن ما بين1850-1914م، مناطق فاقت مساحتها المناطق التي استعمرتها قبل ذلك طوال ثلاث قرون، وبلغت مساحتها حوالي70 بالمائة من اليابس كله.

أولا: أسباب ودوافع الاستعمار الأوروبي الحديث:

يرجع الاستعمار الأوروبي الحديث الى عدة عوامل، يمكن تقسيمها الى عوامل حضارية وعوامل سياسية وعوامل اقتصادية.

1: الأسباب الحضارية

أ- الدافع التاريخي

تحججت بعض الدول الاستعمارية باحتلالها واستعمارها لمناطق أخرى في افريقيا وآسيا، بدعوى أنها كانت تابعة لحكوماتهم القديمة، وقد حكمها أجدادهم كالرومان، ويستدلون على ذلك بالآثار التي خلفتها تلك الحضارات في المناطق التي توسعت على حسابها سابقا، وبالتالي ما يقوم به الأوروبيون في العصور الحديثة هو استرجاع حق شرعي لممتلكاتهم، واستعادة لحضارتهم التي محيت، وبالتالي ساد الاعتقاد لدى الفرنسيين بأنهم سيعيدون احياء افريقيا الرومانية.[1]

ب-الدافع الديني:

عمل المبشرين الأوروبيين على القضاء على الديانات غير النصرانية وفي مقدمتها الإسلام للتمكن من استعباد أهلها، وكانت فرنسا تخشى قوة الإسلام لأن الإسلام القوي خطر يهدد استعمارها. قال الكاردينال لافيجري: "وبينما كان الإسلام على وشك أن ينهار في أوروبا مع عرش سلاطين آل عثمان، كان لايزال ناشطا في تقدمه وفتوحه على أبواب مملكتنا الافريقية". ويبدو أن أشد الأديان مراسا في اباء الاستعباد انما هو الإسلام، ولذلك سعى المبشرون تنصير المسلمين كلهم، ومنذ القرن الرابع عشر الى القرن18م كان الرهبان مع اختلاف نزعاتهم يعملون في مراكش والجزائر وتونس ومصر والشام، ويتخذون الأعمال الخيرية وسيلة لنشر النصرانية.[2] وقد تلقى هؤلاء الدعم من الحكومات الأوروبية، وانتشرت الفرق المبشرة في المناطق البعيدة عن أوروبا في آسيا وأمريكا وافريقيا، وسعت كل فرقة الى بث نفوذ الحكومة التي أيدتها

---

[1]- أ.ج.جرانت وهارلود تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر: محمد علي أبو دوة ولويس إسكندر، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، مصر،1976، ص39

[2]- مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، عرض لجهود المبشرين التي ترمي الى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، منشورات المكتبة العصرية، لبنان،1953، ص48.

وأمدتها بالإمكانيات الضرورية لنشاطها، وكانت هذه الفرق بمثابة اليد الطولى في التوسع الاستعماري عامة[1] وقد رأت الدول الاستعمارية في جيوش المبشرين كنزا ثمينا لها فقررت أن تدعمها في أهدافها التبشيرية لتستخدمها في الأهداف الاستعمارية وبالتالي كان التبشير في خدمة الاستعمار والعكس صحيح.[2]

وقد صرح النائب الفرنسي فرناند انجران قائلا:" ان المبشر يعمل من أجل ازدهار الفكرة الاستعمارية للبلاد التي ينصرها، وذلك برفع المعنويات الروحية والأخلاقية للأهالي. وأن النشاط التبشيري والنشاط الاستعماري شيئان متلازمان، لأن الهدف الأسمى للاحتلال هو التقدم الروحي والأخلاقي للمستعمرين، وبالتالي كان التبشير والتوسع يسيران جنبا الى جنب، فالمبشرون فتحوا أبواب آسيا للنفوذ الفرنسي، فقد سبق وجود المبشرين بالهند احتلال فرنسا لها بمئة سنة، وبمساعيهم ونشاطاتهم استطاعت فرنسا أن تتحكم في هذه المنطقة من العالم.[3]

كما عبر عن ذلك بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر خلال احتفالهم باحتلال الجزائر بقوله: مولاي لقد فتحت بهذا العمل بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في تلك البلاد.[4]

وتوغل الانجليز في غزو افريقيا الجنوبية بدعوى نشر المسيحية كقناع لأطماعهم الاستعمارية، وأكرهوا الصين على خوض حروب الأفيون بسبب تدخل المبشرين المسيحيين في شؤونها الداخلية، وتزعمهم سياسة التخريب والفساد، وحدث نفس الشيء في الهند واليابان، واستعمرت فرنسا الهند الصينية انتقاما لمقتل راهب مسيحي فرنسي مبشر فيها، واحتلت الجزائر لتفتح باب افريقيا للمسحية.[5]

ج-الدافع القومي:

كانت البلدان الأوروبية ترى في كثرة المستعمرات دليلا على قوة الدولة، وعظمتها وارتفاع شأنها ومكانتها، لذلك استحوذت على مساحات شاسعة وأقطار عديدة، حتى وصفت إنجلترا بأنها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وقد اتخذت بعض الأقطار الأوروبية النهج الاستعماري وسيلة الى مد آفاق سيطرتها السياسية، وصولا الى مكانة دولية مرموقة، تحقق بها أو عن طريقها مجدا قوميا، نتيجة حب العظمة والتسلط والتملك، فقد اعتبرت إيطاليا وفرنسا نفسيهما وريثتان لمجد روما.[6]

2- **الأسباب الاقتصادية:** يمكن ايجازها في مايلي:

---

[1]- نفسه، ص45.

[2]-أجنحة المكر الثلاث ص111-112.

[3]- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871**، http://kotob.has.it، ص 12-13.

[4]- أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010، ص195.

[5]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص12-13.

[6]- مصطفى على هويدي، "**نظرة الى الاستعمار الأوروبي الحديث**"، مجلة كليات التربية، العدد 2، نوفمبر2018، ص31-32.

أ- **تجارة الرقيق:**

أسس البرتغاليون ما يعرف بمدرسة الرقيق، وكانت البرتغال تجني فوائد الإنتاج القائم على سواعد السود، وعقول البيض داخل أوروبا، وفي مستعمراتها التي أخذت تؤسسها في افريقيا والأمريكيتين.[1]

وفي النصف الثاني من القرن 16م ونتيجة لخضوع البرتغال للحكم الاسباني 1580-1640م انتقلت التجارة بالعبيد الى دول أوروبية أخرى، كإسبانيا وهولندا، وتبعهم الفرنسيون والانجليز والدنماركيون، ما جعل تجارة العبيد حقلا للمنافسة الحادة بين تلك الدول الراغبة بالربح، وبتأمين مستعمراتها الجديدة بالأيدي العاملة.[2]وأصبحت تجارة العبيد ركنا مهما في التجارة الدولية النشطة آنذاك، والتي عرفت بالتجارة المثلثة، والمتمثلة في نقل السلع من أوروبا الى افريقيا واستبدال العبيد بها، والذين يتم شحنهم الى أمريكا، وهناك تستبدل بالعبيد البضائع والمنتجات الأمريكية لتنقل الى أوروبا مرة أخرى.[3]

وقد قارب عدد الزنوج الذين تم شراؤهم من افريقيا 20 مليون، تم ترحيلهم الى أوروبا والولايات المتحدة، وذلك للعمل في الميادين الصعبة والأعمال القاسية، كالمناجم والطرق، بغية الربح والكسب أولا ثم لأسباب سياسية فيما بعد، وتواصلت تجارة الرقيق واتسع نطاقها، مما جعلها تلعب دورا مهما في اتساع دائرة الاستعمار الحديث، حيث أصبحت من أسبابة ودوافعه المهمة، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور عصبة الأمم المتحدة وقعت الدول الأعضاء في 25 سبتمبر1926م اتفاقية جنيف، التي تقضي الغاء الرق بجميع مظاهره، فتحولت تجارة الرقيق الى استخدام مفرط لقوة العمل لأبناء الشعوب المستعمرة.[4]

ب- **تطور الثورة الصناعية:**

شهدت بريطانيا الثورة الصناعية أواخر القرن18م، ثم شملت أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في القرن19م، وكانت بمثابة النهضة الشاملة، ولم تنعكس على القطاع الصناعي فحسب، بل شملت الجوانب الأخرى كالزراعة والتجارة، والمواصلات والمصارف، واتسعت الأسواق الوطنية والدولية في أوروبا.[5] وقد شهدت الفترة الممتدة من 1851 الى 1873م فترة من الازدهار الاقتصادي والسلم الاجتماعي، بينما عرفت البلدان الرأسمالية من 1873-1896 مرحلة كساد اقتصادي وبلبلة اجتماعية، بسبب كساد الصناعة ووفرة رؤوس الأموال[6].

ج-**البحث عن الأسواق:**

---

[1]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، مصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع،2002، ص51.

[2]- محمد صفي الدين، **افريقيا بين الدول الأوروبية**، مصر، د.دن،1959، ص79

[3]- أشرف صالح محمد، "**الاستعمار الأوروبي وجريمة التجارة بالإنسان الافريقي**"، مجلة قراءات افريقية، العدد9، جانفي-مارس2014، ص70

[4]-مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص32.

[5]-علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، دار محمد علي الحامي، تونس، 2009، ص24-25

[6]- نفسه، ص48.

شهدت فرنسا وانجلترا فائض في بضائعها المصنعة، وفي رؤوس أموالها، ونتج ذلك عن ضيق السوق الأوروبية الداخلية والخارجية، وأما انكماش الأسواق توقفت عملية النمو في كل القطاعات الصناعية، وتقلصت أنشطتها، ولجأت الى فصل عدد كبير من عمالها، وازدادت هذه الوضعية تأزما بتقلص الأسواق الخارجية، اذ وضعت البلدان الأوروبية الأخرى حواجز جمركية لحماية صناعاتها الفتية، من منافسة الصناعات الإنجليزية والفرنسية، واستفحلت البطالة، وانخفض الاستهلاك، فكان الوضع في بريطانيا وفرنسا متأزما اقتصاديا واجتماعيا، كما كان ينبئ بأزمات سياسية. ولتلافي هذه الأزمات كان على إنجلترا وفرنسا البحث خارج أوروبا عن أسواق جديدة لترويج بضائعها، ومجالات لاستثمار أموالها، وبالتالي توخي سياسة توسعية استعمارية، من خلال الهيمنة على العديد من المناطق في افريقيا وآسيا.[1]

د–البحث عن المواد الخام:

كما أن الثورة الصناعية، وانتاجها الضخم في جميع المجالات، كانت في أمس الحاجة الى المواد الخام المعدنية والمواد الخام الزراعية، لتشغيل المصانع مثل المطاط وزيت البترول والحديد وغيرها، لذلك أدى التسابق على كمياتها الكبيرة منها من طرف المستعمرين، الى تنامي الحركة الاستعمارية بشكل كبير، للسيطرة على الأراضي الغنية خارج أوروبا في افريقيا وآسيا لاستغلال مواردها المعدنية، وطاقاتها البشرية لصالح بلدانها، وبالتالي شرائها بثمن بخس، أو أخذها نهبا وسلبا بالقوة، وبالتالي كانت المستعمرات توفر لهم مصادر اقتصادية هائلة ومتنوعة، إضافة الى العمالة البشرية الرخيصة.[2]

هـ–ارتفاع معدلات الكثافة السكانية:

أدى التطور الاقتصادي الى تحسن المستوى المعيشي والصحي في البلدان الأوروبية، وهو ما أدى الى ارتفاع عدد السكان فيها وقد أدت الأزمة الاقتصادية الى أزمة اجتماعية، تميزت بتدني الأجور وانتشار البطالة في صفوف العمال، وتعذر العثور على العمل. فشكلت هذه المجموعة من العاطلين عن العمل عاملا من عوامل الاضطراب والفوضى، وبالتالي كان لابد من إيجاد حلول خارج أوروبا. كما يرى أحد الساسة لبريطانيين الاستعماريين سيسيل رودس الذي صرح:" أن الإمبراطورية هي مسألة أجواف". يعني أنها تمكن البطالين من الحصول على الشغل، الذي يوفر القوت لسكان بريطانيا العظمى الذين تزايدت أعدادهم.[3]

لقد عملت البلدان الأوروبية على التخلص من الفائض السكاني، الذي لم تعد أوروبا تستطيع استيعابه، بناء على ادعاءات حكوماتها، فبعد أن استوطن الأوروبيون العالم الجديد وأستراليا ونيوزلندا، ففي منتصف القرن 18م كان تعداد سكان

---

[1]–نفسه، ص30-31.

[2]– ألكسندر كود اتشنكو، **استراتيجية الغرب الاستعمارية الجديدة**، تر: شبيب بيضون، دار الفرابي، لبنان،1979، ص11-15 ويحي بوعزيز، ص10

[3]–علي المحجوبي، المرجع السابق، ص31.

القارة الأوروبية 140مليون نسمة، ارتفع خلال سنة1914م الى 643 مليون نسمة، وقد شجعتهم حكوماتهم على الهجرة الى المناطق التي استعمرتها.[1]

تذرعت بعض الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وألمانيا، بأن الاستعمار ضرورة فرضتها ظروفها، لتكون المستعمرات كمصرف للزائد من سكانها، الذين ضاقت بهم رقعة بلادهم وقد دفعت بعض النظم الاجتماعية الجديدة في المجتمع الصناعي الأوروبي، بالإضافة الى الصراعات السياسية والدينية في أوروبا، بالبعض الى الهجرة من أوطانهم، وحتى لا تقطع علاقات هؤلاء المهاجرين بوطنهم، ظهرت فكرة إقامة مستعمرات سكنية ترتبط بالوطن الأم، ولكن من هاجر اليها هم المجرمون والمحكوم عليهم وكل العناصر غير المرغوب فيها.

وذكر لوجارد أحد الاستعماريين البريطانيين سنة1893 م بأن الاستعمار الإنجليزي في افريقيا، تدعو له مصالح إنجلترا الحيوية، الخاصة بمواجهة الزيادة في منتجاتها، ففي افريقيا مجال طيب لتوزيع الفائض من هذه المنتجات ولتنمية التجارة الإنجليزية.[2]

3-الأسباب السياسية

أ-الدافع الاستراتيجي

عملت البلدان الأوروبية على تأمين احتياجاتها لأهم الثروات، وكذلك الطرق والأماكن، والمناطق ذات الموقع الجغرافي الهام عالميا، للاستفادة منها في بناء مراكز تجارية أو قواعد عسكرية تستخدمها في فرض سيطرتها، ومراقبة مناطق نفوذها وحماية تجارتها البحرية.[3]وتزود منها جيوشها بالطاقة البشرية لدعمها في حروبها، فقد استطاعت فرنسا تحقيق النصر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، بفضل المساعدات العسكرية والمادية التي حصلت عليها من مستعمراتها في العالم،[4] كاتخاذ إنجلترا لقواعد بحرية في كل من مضيق جبل طارق ومالطا وقبرص، وقناة السويس وعدن، وسيلان وسنغافورة، ورأس الرجاء الصالح، لتأمين مواصلاتها الى الهند والشرق الأقصى وغيرها، كما اهتمت روسيا بمضيق البسفور والدردنيل.[5]

مثلا موقع الجزائر على البحر المتوسط، في مواجهة سواحل فرنسا الجنوبية، كان من الدوافع وراء الاستعمار الفرنسي لها سنة 1830م. ويقال مثل هذا عن أماكن في شرق القارة وغربها، فموقع مصر الهام على البحرين المتوسط والأحمر والأهمية التي أصبحت لها بعد فتح قناة السويس 1869م، كان وراء الاستعمار البريطاني لمصر، وتمسكها بالنفوذ في المنطقة.

---

[1]- أبو الفتوح رضوان، **القومية العربية**، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، مصر، 1969، ص361.

[2]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر** ،دار الزهراء،الرياض،2002، ص ص59-60.

[3]- حسن سيد سليمان، المرجع السابق، ص55.

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

[5]-مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص35.

ومنطقة رأس الرجاء الصالح، وأهميتها في الملاحة بين شرق القارة وغربها. ومنطقة باب المندب والمناطق التي تقع خلفها على الساحل الافريقي الشرقي، كان سببا في الصراع الاستعماري عليها[1]

ب–الرغبة في الحصول على أمجاد قومية

لم يتوقف المد الاستعماري عند الاستغلال الاقتصادي، بل تمادى بفعل حركة داخلية جعلت الدول العظمى تواصل هذه السياسة دون اعتبار الحاجة، خصوصا أن الشعور القومي بالبلدان الرأسمالية أصبح حينئذ مرتبطا بالاستعمار، الذي أصبح عنوانا للعظمة والسمو الوطني، وتفاقمت المنافسة الاستعمارية حول من تكون أكثر عظمة واعتبارا في العالم، ووجه الرأي العام في فرنسا وانجلترا وألمانيا نحو الامبراطوريات، التي أصبحت محل اعتزاز وكأنها جزء من الوطن.[2] وسعت البلدان الأوروبية الحديثة الوحدة السياسية كألمانيا وإيطاليا الى البحث عن مستعمرات، ودخلتا في منافسة حادة مع غيرهما لكسب المجد والقوة.[3]

ج–التأثيرات الشخصية:

برز في هذه الفترة عدد من الساسة المحترفين، وكبار الموظفين والمغامرين، لهم هيام في ابراز شخصيتهم واظهارها بأية وسيلة كانت، فأخذوا يلحون على دولهم، ويدفعونها الى الاستعمار والسيطرة على البلدان الخارجية، لكسب الثروات الاقتصادية والتفوق السياسي والعسكري.[4] مثلا جوزيف تشامبرلين أحد صانعي السياسة التوسعية البريطانية، الذي أكد "أن الإمبراطورية هي التجارة"، وجول فيري أحد صانعي السياسة التوسعية الفرنسية عندما صرح سنة 1885م:"بأن تأسيس مستعمرة هو بمنزلة خلق سوق". وأضاف سنة 1890 م لتبرير سياسته الاستعمارية: "ان طاقة الاستهلاك بأوروبا بلغت أقصى حد، وهذا ما يحتم علينا خلق فئات جديدة من المستهلكين في مناطق أخرى من العالم، حتى نجنب المجتمع العصري الانهيار".[5]

هي تلك اهم الأسباب الاستعمار الحديث التي حفزت دول أوروبا على الاستعمار وأدت الى سقوط معظم آسيا وافريقيا تحت سيطرتها فترة طويلة من الزمن نتج عنها تخلفها وبؤسها وكل المشاكل التي تتخبط فيها الآن بعد أن تحررت

---

[1]–عطاء الله شوقي الجمل وآخرون، **تاريخ افريقيا الحديث**....، المرجع السابقأص55.

[2]– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص33.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

[4]–نفسه، ص13

[5]– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص31–32.

المحاضرة الرابعة: أشكال الاستعمار وأساليبه

أولا: أشكال الاستعمار

1- الاستعمار القديم: بين أحمد عطية الله في كتابه القاموس السياسي أن الاستعمار القديم يعتمد على الاحتلال العسكري ومن أساليبه استغلال ونهب الثروات الطبيعية للأقاليم المستعمرة والعمل على تشويه معالم سكان هذه الأقاليم الحضارية من خلال التبشير الديني وفرض لغة المستعمر وثقافته وكذلك تشجيع رعايا الدولة المستعمرة على الهجرة بغرض الاستيطان في الأقاليم المستعمرة مما يضع أهل هذه الأقاليم الأصليين في ظروف معيشية تجعلهم في درجة أقل مكانة من المستوطنين الأجانب الذين يحضون برعاية الحكومة الاستعمارية بالحصول على امتيازات معينة ليست من نصيب السكان الأصليين[1]

أما في معجم المصطلحات التاريخية فعرف الاستعمار القديم بأنه ظاهرة قديمة بدأت على شكل موجات تشبه النزوح ثم أخذت صورة الغزو السياسي والعسكري الذي دمر الشعوب وضرب أراضيها وطرد الشعوب من أراضيها واجبارهم على العمل بالزراعة[2]

مظاهر الاستعمار القديم:

-الغزو العسكري: الاحتلال العسكري هو أقدم أشكال الاستعمار التي عرفتها البشرية بوصفه نوعا من السيادة السافرة التي لا تحتاج الى التستر لأن القوة وحدها هي الفيصل بين الشعوب الضعيفة والقوية[3]

-الحماية: علاقة قانونية تنشأ بين دولتين نتيجة لوضع احدى الدولتين نفسها أو بوضعها رغما عنها تحت وصاية الدول الأخرى وتعرف الحماية في الحالة الأولى باسم حماية اتفاقية وفي الثانية باسم حماية استعمارية

وتنشأ الحماية الاتفاقية نتيجة لإبرام اتفاق بين الدولة الحامية والمحمية يحدد مدى العلاقة بين الدولتين وتلتزم الدولة الحامية بإعلان هذا الاتفاق الى الدول الأجنبية وأبرز نصوص هذه الاتفاقية قيام الدولة الحامية بإدارة الشؤون الخارجية للدولة المحمية أي أن ممثليها السياسيين هم الذين يمثلون الدولة المحمية في المجال الدولي ومن ثم كانت الدولة الحامية مسؤولة دوليا عن حفظ الأمن في الدولة المحمية ومسؤولة عن رعاية مصالح الدولة المحمية في الخارج[4] وإعلان الحماية على منطقة معينة يجب أن يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية في المحمية[5]

وتدخل المناطق التي وقعت اتفاقيات حماية مع البلدان الأوروبية في دائرة الاستعمار كما هو الحال في تونس والمغرب وغانا مادامت الشخصية الدولية للدولة المحمية قد زالت ومادامت الدولة الحامية قد أخذت في استغلال الأرض والسكان لصالح

---

[1]-القاموس السياسي، ص58-59.

[2]-معجم المصطلحات التاريخية، ص22.

[3]-نفسه، ص23.

[4]-القاموس السياسي، ص1392.

[5]معجم المصطلحات، ص124.

شعبها[1] كما تحولت مدغشقر من محمية فرنسية الى مستعمرة عام 1896 ولا تعتبر الاتفاقيات التي تعقدها الدولة الحامية مع شيوخ وزعماء القبائل من قبيل المعاهدات القانونية لأنها تتم عن طريق الاكراه والتهديد العسكري أو الاغراء ومن هذه سلسلة الاتفاقيات التي عقدها القناصل البريطانيون مع شيوخ جنوب الخليج العربي وتنتهي الحماية اما بالضم أو بالاستقلال نتيجة لحركة تحرر قومية أو تدخل دولي[2]

–الانتداب: الانتداب نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى ونص عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919م ويقصد به وضع بعض البلاد التي تسكنها شعوب لم تكن أهلا لأن تستقل بشؤونها تحت اشراف بعض الدول المتقدمة للنهوض بهذه الشعوب حتى تستطيع أن تتولى زمام أمورها بنفسها

قسمت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم الأقاليم التي يرى وضعها تحت نظام الانتداب الى ثلاثة أنواع بحسب مبلغ رقيها وتقدمها النوع الأول ويعرف بالمجموعة أ وهي البلاد التي تكون مهمة الدولة المتقدمة بالنسبة اليها هي الارشاد والتوجيه ومثالها العراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين والنوع الثاني أو المجموعة ب وهي الأقاليم المتخلفة ومثالها المستعمرات الألمانية في افريقيا فتتولى الدولة المنتدبة ادارتها بشرط رعاية مصالح السكان المادية والأدبية وحرياتهم ومعتقداتهم والنوع الثالث أو المجموعة ج ويشمل بعض المناطق المتخلفة النائية فتديرها الدولة المنتدبة كجزء من اقليمها ولما كان الهدف من الانتداب هو اعداد شعوب هذه الأقاليم الى النهوض تمهيدا لاستقلالها وإدارة شؤونها بنفسها ألزم قانون العصبة الدولة المنتدبة بتقديم تقرير سنوي لمجلس العصبة تفحصه لجنة الانتدابات الدولية لترى فيه رأيها وللعصبة اقالة الدولة من الانتداب اذا أخلت شروط الانتداب[3] وفي الواقع لم تكن لجنة الانتداب لم تكن تملك حق سؤال الدولة المنتدبة أو لومها على تقصيرها في هذا العمل[4] وهكذا فان نظام الانتداب يعد استعمارا بطريقة غير مباشرة.

2– الاستعمار الجديد: أما الاستعمار الجديد وهو شكل جديد للاستعمار حل محل الاستعمار القديم فانه يعني فرض السيطرة الأجنبية من سياسية واقتصادية على دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها ودون الاعتماد في ذلك على أساليب الاستعمار التقليدية و أهما الاحتلال العسكري ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وهو فرض السيطرة الأجنبية سياسية واقتصادية وثقافية على دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها والأمر الوحيد الذي تغير هو أن الدول الاستعمارية قد ابتكرت طرائق جديدة ومموهة تتميز عن النظام عن النظام السابق بأنها لا تؤدي الى ضم الأقاليم المستعمرة اليها بل تكتفي بممارسة السيطرة عليها بطريقة غير مباشرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تميزت بهذا النظام[5]

كما يطلق على هذا الأسلوب الاستعماري اسم الامبريالية الجديدة ويستخدم الاستعمار الجديد في تحقيق أغراضه وسائل خاصة لتحاشي المعارضة الشعبية الصريحة أو معارضة الرأي العام العالمي من ذلك عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة

---

[1]–زاهر رياض، ص7.

[2]–القاموس السياسي، ص ص1392.

[3]نفسه، ص120.

[4]–زاهر رياض، المرجع السابق، ص7.

[5]–معجم المصطلحات نفسه، ص21–22.

تكبيل الدول النامية بشروط تحرمها من حرية التصرف استغلال المشاكل الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستقلال للتدخل في شؤونها والضغط عليها في صورة معونات وقروض مالية وإقامة القواعد العسكرية واثارة الاضطرابات الداخلية والانقسامات الطائفية والحزبية في الدولة حديثة الاستقلال لإضعافها ووقوعها تحت السيطرة الأجنبية تشجيع الأقليات البيضاء التي تتمتع بامتياز اقتصادي وثقافي باستيلاب السلطة وممارسة سياسة التمييز العنصري فضلا عن استخدام المنضمات الدولية التي تقوم فيها الدول الكبرى بالضغط على الدول النامية وتوجيهه سياستها[1]

مظاهر الاستعمار الجديد

تميز الوضع الولي بعد الحرب العالمية الثانية بظهور قوتين جديدتين عملاقتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واذا كان الاتحاد السوفياتي يتهم الولايات المتحدة في هذا بالاستعمار الاستراتيجي وكذلك الاستعمار الاقتصادي في العالم الخارجي كبديل عن الاستعمار السياسي المباشر فان الولايات المتحدة ترد له الاتهام بالاستعمار المذهبي أو الأيديولوجي الذي يختفي من السطح ليعمل سرا هدما وتخريبا فقد مارس كلاهما الاستعمار بطرق غير مباشرة[2] حيث عملت دول الاستعمار بعد1945م على إعادة وتثبيت النمط الأساسي للتسلط الاستعماري الذي ساد افريقيا وآسيا قبل الحرب فالاستعمار لم يتراجع الا تراجعا فرضه التغير في الأوضاع العالمية وقوة حركات التحرر القومي وقد ساعدت الولايات المتحدة نشاط دول الاستعمار لإعادة تثبيت دعائم إمبراطورتيها الاستعمارية[3]

فالاتحاد السوفياتي ورث بعد ثورة 1917م امبراطورية القياصرة كما هي ولم يتخل عن الأقاليم التي عدت مستعمرات كأواسط آسيا بل أكثر من هذا ضم فيما بعد مزيدا من الأراضي[4] وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على أمريكا اللاتينية بطريقة عير مباشرة من خلال الأنظمة العميلة في المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وكوبا بحيث كانت ظاهريا مستقلة لكن السلطة الفعلية لم تكن في أيدي شعوب هذه البلدان ورسخت تسلطها بالموج بين السيطرة المالية والضغط السياسي فاستولت على العديد من المستعمرات وسلكت سلوك أي بلد امبريالي آخر[5] و ضمت عددا من الجزر في المحيط الهادي وفي البحر الكاريبي بالغزو حينا وبالشراء حينا آخر[6]

وشهدت الجبهة الافريقية والآسيوية مدا استعماريا متصلا وكاسحا من غانا وغينيا وحى فيتنام واندونيسيا ومن مصر حتى الهند وتراوحت سياسة أمريكا هناك بين سياسة المساعدات والقروض والمنح وبين مؤامرات المخابرات والانقلابات الداخلية[7]

---

[1]-أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص58-59.

[2]-جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص180-184.

[3]-جاك وودس، المرجع السابق، ص45-46.

[4]- جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص180-184.

[5]-جاك وودس، المرجع السابق، ص ص49-52.

[6]- جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص180-184.

[7]-نفسه، ص315-316.

ومن مظاهر الاستعمار الحديث الذي ابتدعته هيئة الأمم المتحدة ما يعرف بنظام الوصاية ويعرف في الاصطلاح الدولي نظام ابتدع بقيام هيئة الأمم المتحدة عام 1945م وكانت التوصية باستخدام هذا النظام قد تمت في مؤتمر يالطا في أوائل العام عندما بحث المؤتمرون مصير الأقاليم التي كانت تحتلها الدول الأعداء وبخاصة اليابان فمن ثم كان نظام الوصاية تطويرا لنظام الانتداب الذي نشأ مع قيام عصبة الأمم عام1919م

وتضمن الفصل 12 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تفصيلا عن نظام الوصاية مثلا المادة 75 جاء فيها تنشئ الأمم المتحدة تحت اشرافها نظاما دوليا للوصاية وذلك لإدارة الأقاليم التي تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقيات فردية لاحقة وللإشراف عليها ويطلق على هذه الأقاليم اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية كما تضمنت المادة 76 الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد الأمم المتحدة وهي توطيد السلم وترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسية والاجتماع والاقتصاد والتعليم والتشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وكفالة المساواة في المعاملة

شمل نظام الوصاية كما نصت عليه المادة 77 الأقاليم المشمولة عام 1945م بالانتداب الأقاليم التي قد تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ثم الأقاليم التي تضمنها الوصاية بمحض اختيارها دول مشمولة عن ادارتها لهذا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة[1]

وتبنت الأنظمة المستقلة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الأنظمة الاشتراكية لمواجهة الامبريالية ولذلك اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التطويق لعزل هذه البلدان عن الاتحاد السوفياتي واستخدمت الدعاية المضادة للشيوعية من أجل تشويش أذهان الشعوب[2]

[1]-أحمد عطية الله، المرجع السابق، ص480. وأنظر أيضا معجم المصطلحات 480.

[2]- جاك وودس،المرجع السابق، ص55.

المحاضرة الخامسة: التمهيد لاستعمار قارة افريقيا

لقد سبق الغزو العسكري والسيطرة السياسية للبلدان الأوروبية الاستعمارية لقارة افريقيا، مرحلة تمهيدية استعملت فيها العديد من الوسائل، فكانت الجمعيات الجغرافية والتبشيرية، وكذا الشركات التجارية والقناصل ورجال الأعمال من القوى التي اعتمد عليها الأوروبيون منذ بداية توغلهم في القارة الافريقية، والتي يسرت لهم عملية السيطرة على القارة فيما بعد، وقدمت خدمات كبيرة للاستعمار، ولو لاها لما وجد موطئ قدم له في القارة.

أولا: الكشوف الجغرافية

تعود الكشوفات الجغرافية الأوروبية لقارة افريقيا الى القرن15م، نتيجة لحاجة أوروبا للتوابل والبهارات، في البداية اعتمدت على البحر الأحمر والبحر المتوسط، لكن سرعان ما فكر الأوروبيون في القضاء على احتكار العرب لتجارة الشرق، وبدأوا الكشوف البحرية حول افريقيا، ووصلوا الى ساحل الذهب ثم مصب نهر الكونغو، حتى تمكن الرحالة فاسكو دي جاما من الطواف حول رأس الرجاء الصالح، ووصل الى سواحل الهند الغربية سنة1498م. حتى هذا الوقت بقي الوجود الأوروبي مقتصرا على السواحل الافريقية فقط ،بينما بقيت دواخل افريقيا مجهولة لديهم.[1]

بدأت الكشوف الجغرافية لدواخل افريقيا مع تأسيس الجمعية الجغرافية في لندن 1788م، للتوغل في داخل القارة لاكتشاف أنهارها وثرواتها المختلفة، فعملوا على اكتشاف نهر النيل والنيجر، والزمبيزي والكونغو، ونهري غامبيا والسنغال. وتقديم معلومات عن ثروات هذه المناطق، وفتحت أعين رجال الأعمال الأوروبيين والشركات التجارية للعمل في افريقيا،[2] ودعوا حكوماتهم صراحة لوضع أيديهم على خيرات افريقيا. وفتحت الباب أمام البعثات التنصيرية، ووفروا المعلومات عن حياة السكان لحكوماتهم، وهو ما مهد لغزو تلك المناطق، مثلا بينت الرحالات الهولندية والانجليزية مدى خصوبة التربة في جنوب افريقيا، ما جعلهم يعملون على السيطرة عليها. ولأن اهتمامات الرحالة كانت متعددة، فمنهم الطبيب والمبشر، وعالم الطبيعة والجغرافي، فقد تكاملت المعلومات والمهمات التي قاموا بها، وهو ما حول الكشف الجغرافي الى كشف سياسي مع تكليف الملك البجيكي ليوبولد للرحالة ستانلي لاكتشاف الكونغو.[3]

كانت نتائج الاستكشافات تفوق مجرد النتائج العلمية، لأنها لم تشمل معلومات جغرافية، بل تعداها الى معلومات مفصلة، دونها المستكشفون في يومياتهم، والتي تتعلق بحالة الأهالي وعاداتهم ومعتقداتهم، اذ أنها ستعمل على فتح افريقية، وكان لها نتائج اقتصادية وسياسية في غاية الأهمية، كانت تقارير الرحالة تذكر طبيعة العلاقات بين الدول والجماعات الأفريقية

---

[1]- عماد الدين غانم، **الرحالون الأوروبيون الى افريقيا ومرشدوهم الليبيون محمد القطروني نموذجا**، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية،2010، ص3

[2]- أحمد عبد الدايم محمد محسن، "**الاقتصاد الافريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن19م**"، مجلة قراءات افريقية، العدد21،جويلية-سبتمبر2014،ص10

[3]- سيدني لانجوفورد هايند، **سقوط عرب الكونغو**، تر: أحمد العبيدلي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات العربية المتحدة،2010، ص ص13-18

خلال القرن19م، والتي استغلها الأوروبيون للسيطرة على تلك الدول، ما أدى الى تحالف بعض الأفارقة مع الأوروبيون ضد بعضهم، وهو ما سهل عملية السيطرة على افريقيا بين القوى الأوروبية. وكان المستكشفون الانجليز ينادون بضم مناطق في شرق افريقية لدولتهم، ونشر المسيحية، وتنمية التجارة والاستعمار، أما الألمان فكانوا ينادون بمستعمرات لعدم وجود مستعمرات لديهم.[1]

في سنة 1878م أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الافريقية في مدينة برلين، وأخذ المستكشفون الألمان يعملون في المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا، وفي عام 1882م أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار في مدينة فرانكفورت، وأدى ذلك الى مضاعفة نشاط الألمان الاستعماري، وكان هدف هذه الجمعية الدعوة لإقامة مستعمرات، وتجميع الجهود لهذا الغرض، وتمكنت الجمعية سنة1884م من اصدار صحيفة باسمها، سميت بالصحيفة الاستعمارية.[2]

ثانيا: الجمعيات التبشيرية

عمل المبشرون الأوروبيون في افريقيا على القضاء على الإسلام، من خلال زعزعة العقيدة الإسلامية في نفوس المسلمين، كما عملوا على تنصير الوثنيين من خلال نشر تعاليم المسيحية عن طريق التقرب منهم بالأعمال الخيرية. وتعد عمليتا الاستشراق والتبشير اللتان سبقتا دخول الاستعمار لإفريقيا الدعامتين الرئيسيتين اللتين عضدتا الوجود المسيحي في افريقيا، فكان الاستشراق هو المصنع، والتنصير هو المصدر لما يصنعه الاستشراق، علما بأن طلائع المستشرقين من النصارى كانوا ذوي مناصب دينية، بل انطلقوا فعلا من الكنائس والأديرة.[3]

وهذا ما يؤكده قول الدكتور والتر رودني:" قد كانت البعثات التبشيرية المسيحية جزءا من قوى الاستعمار الى حد كبير، يمثلها في ذلك المستكشفون والتجار والجنود، وربما يكون هناك مجال للمجادلة حول ما إذا كانت البعثات التبشيرية في مستعمرة ما هي التي جلبت قوى الاستعمار أو أن العكس هو الصحيح، ولكن ليس هناك شك في حقيقة أن البعثات التبشيرية كانت أدوات الاستعمار من الناحية العملية، وبهذا كان كل موقع لبعثة تبشيرية هو تدريب على الاستعمار.[4]

واعترف اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا بهذه العلاقة وصرح بذلك بالقول:" ان المبشرين هم من ساعد جميع الحكومات المستعمرة وعضدها في كثير من الأمور المهمة، ولو لاهم لتعذر على تلك الحكومات أن تذلل كثيرا من العقبات، ولذلك فإننا في حاجة الى لجنة دائمة تعمل لما فيه صالح المبشرين.[5]

---

[1]- يحي جلال، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،1999، ص ص239-242. وأحمد عبد الدايم، المرجع السابق، ص18-19.

[2]- عطاء الله شوقي الجمل، **تاريخ افريقيا الحديث**.....، المرجع السابق،ص140.

[3]- عبد الرزاق عبد المجيد ألارو، **التنصير في افريقيا**، رابطة العالم الإسلامي،2008، ص32.

[4]- عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في افريقيا السوداء**، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا،1992، ص67

[5]-عبد الرزاق عبد المجيد ألارو، **التنصير في افريقيا، رابطة العالم الإسلامي**، الإدارة العامة للثقافة والنشر، سلسلة دعوة الحق-كتاب شهري محكم، السنة الثالثة والعشرون، العدد227، ص39.

ولأن فترة الكشف الجغرافي لمنطقة البحيرات الكبرى وأوغندا دامت أكثر من أربعين سنة، دار فيها جدل كبير بين المستكشفين، خاصة على منابع النيل، الى أن أثبت المستكشف ستانلي بأن بحيرة فكتوريا هي منبع النيل، ومع ذلك بقيت المناطق الداخلية لمنطقة البحيرات من دون استكشاف، فقد أسندت مهامها الى الجمعيات التبشيرية التي دخلت المنطقة مع بدايات القرن19م، وبدأت تزاول عملها على الجانبين التبشير والاستكشاف.[1]

ومن بين هذه الجمعيات التبشيرية التي نشطت في افريقيا نذكر:

الكنيسة التنصيرية: وهي أول الهيئات البروتستانتية الإنجليزية التي اهتمت بالتبشير، وتعد من أبرز الهيئات التبشيرية في شرق افريقيا ووسطها، تأسست في لندن سنة 1799 م باسم جمعية الارساليات الى افريقيا والشرق، وبدأت نشاطها في منطقة بحيرة تنجانيقا.[2] من بين مبشريها كراف الذي لفت أنظار الدول الأوروبية عامة وانجلترا خاصة الى ضرورة التوغل نحو القارة، لاكتشاف مناطقها المجهولة، كما زودهم بمعلومات جغرافية عن افريقيا الشرقية، وكان وصوله الى منطقة البحيرات العظمى بداية لدخول البعثات التبشيرية المسيحية اليها. أوغندا[3].

وهي الجمعية التي تزعمت حركة استغلال العاطفة الدينية والقومية لدى الشعب الإنجليزي، والتي تولدت بعد مقتل غدودن في الخرطوم على أيدي المسلمين المهديين، واستطاعت فرض ارادتها على الشعب الإنجليزي، ليساهم في استعمار السودان، وأنشأت العديد من المراكز في السودان وأوغندا، وكتب مبشريها العديد من الكتب يدعون فيها البريطانيين الى الإسراع الى جنة افريقيا.[4]

جمعية آباء فيرونا: وهي جمعية إيطالية تتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المقدسة، وتركز عملها في مناطق وسط افريقيا وجنوب السودان، وبما أن المبشرين كانوا من الفلاحين فقد استطاعوا التأقلم على المناخ الاستوائي والأمراض، وأنشأت العديد من المراكز التبشيرية.[5]

وقد أدى وجود كنائس مختلفة المذهب الى ظهور صراع ديني بينها، كما حدث في أوغندا بين الكنيسة البروتستانتية التي تمثلها جمعية الكنيسة التبشيرية البريطانية، والكنيسة الكاثوليكية التي تمثلها جمعية الآباء البيض الفرنسية، وهو ما أدى لظهور صراعات بين أتباع الطائفتين، غذته الارساليات التبشيرية للسيطرة على المنطقة كل لصالح حكومتها الأصلية، وبدأوا يتدخلون في شؤون الحكم الداخلية، ويثيرون الاضطرابات والنزاعات الداخلية، وانتهى الأمر بفرض الحماية البريطانية على أوغندا.[6]

---

[1]- يوسف سليماني، **تطور الحركة الوطنية في أوغندا واسترجاع الاستقلال1945-1962م**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2010،2-2011،ص22

[2]- زاهر رياض، المرجع السابق، ص 103

[3]- يوسف سليماني، المرجع السابق،23

[4]-محمد موسى، المرجع السابق، ص113.

[5]-نفسه، ص112.

[6]- عبد المؤمن يونس، **أوغندة بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني**، دار القلم، د.م.ن،د.ت.ن،ص16-17.

كما أدى التسابق بين الكنائس في جنوب السودان الى ظهور ما سمي بمناطق النفوذ، أي كل كنيسة حازت على رقعة من الأرض واعتبرتها منطقة نفوذ تابعة لها، وأدى التسابق الكنائسي الى بذر بذور الخلاف الكنائسي حول المسيحية في أوغندا وجنوب السودان، فانقسمت المجموعات الافريقية الى كاثوليكية وبروتستانتية رغم وجودها في منطقة واحدة، وكانت تسعى لإزالة الآثار العربية من افريقيا وتنصيرها، واستمرت هذه السياسة حتى عهد الاستعمار الذي كرس كل جهد لتثبيت هذه السياسة.[1]

على أن الجمعيات التبشيرية التي بدأت نشاطها بالعمل على نشر المسيحية والحضارة بين الأفارقة، انغمست في ميدان الاستعمار، فقد أصبح الهدف الديني يتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار، فكان كثير من المبشرين دعاة للاستعمار، مثل الكاردينال الفرنسي لافيجري. في شرق افريقيا كان للبعثات التبشيرية الكاثوليكية نشاطها الملحوظ، مثل الأب سابيتو وهو من أشهر رجال التبشير الايطاليين، وقد دخل فيما بعد في خدمة شركة روباتينو الإيطالية للملاحة، وهي الشركة التي لعبت الدور في الاستعمار الإيطالي في شرق القارة. وكانت الجمعيات التبشيرية قناعا يغطي به الاستعمار وجهه، وكثيرا ما مهدت البعثات التبشيرية للاستعمار.[2]

لقد لعب المبشرون والجمعيات التبشيرية دورا هاما في التمهيد للاستعمار، حيث توغلوا بين الغابات والأحراش وعملوا بين الافريقيين، ودرسوا عاداتهم وتقاليدهم، وكتبوا عن ذلك في المجلات والجرائد الأوروبية، يحثون فيها دولهم على القدوم نحو افريقيا، وأهم الجمعيات التبشيرية جمعية آباء فيرونا، وهي جمعية إيطالية تتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المقدسة، وتركز عملها في مناطق وسط افريقيا وجنوب السودان، وبما أن المبشرين كانوا من الفلاحين، فقد استطاعوا التأقلم على المناخ الاستوائي والأمراض، وأنشأت العديد من المراكز التبشيرية.[3]

ثالثا: الشركات التجارية

تاريخ هذه الشركات الأوروبية الاستعمارية ودورها في القارة الافريقية جدير بالدراسة، فقد اندفعت هذه الشركات لاستغلال القارة، حيث وجدت فيها مستودعا كبيرا للمواد الخام، واندفعت لاستنزاف موارد القارة المختلفة، وأصبحت افريقيا في نظر الدول الاستعمارية لا تخرج عن كونها مصدرا للمواد الخام، وللعمال ذوي الأجور الرخيصة، بالإضافة الى مستودع للفائض من المصنوعات غير الجيدة بأسعار عالية.[4]

---

[1]-محمد موسى، المرجع السابق، ص114 -115

[2]- شوقي عطاء الله وآخرون: **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص50.

[3]-موسى محمد، المرجع السابق، ص111-112.

[4]-شوقي عطاء الله الجمل وآخرون، **تاريخ افريقيا** ....، المرجع السابق،ص57.

أما عن دور الشركات الأوروبية في التمهيد لقدوم الاستعمار، والتي كانت تابعة للدول الأوروبية وتحظى برعايتها، وكثيرا ما كانت تحل الشركات محل الحكومات، كثيرا ما تبدأ العمل في القارة، ثم لا تلبث أن تترك المجال للحكومات.[1] ومن بين الشركات الأوروبية التي نشطت في افريقيا نذكر:

شركة الهند الشرقية الهولندية: تأسست سنة 1602م في الطريق الجديد المؤدي للهند والشرق، التي أشرفت على كل المراكز المنتشرة من رأس الرجاء الصالح حتى مياه اليابان، ومع الطابع العسكري لهذه الشركة، كان هناك طابعها التجاري والزراعي، حيث منحتها الحكومة الهولندية حرية التجارة والملاحة، فأنشأت العديد من المحطات في منطقة الكيب، لمواجهة هجمات السكان المحليين، وساهمت في الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي، لإقامة مخازن للقمح، ومحطات ملاحية، لتزويد السفن بالأخشاب واللحوم والخضروات، كما نقلت أعدادا كبيرة من البوير الى جنوب افريقيا، ومارسوا الزراعة كما ساهمت في تجارة الرقيق، وتحولت القاعدة البحرية عند رأس الرجاء الصالح الى مستعمرة للتوطن، وأقام فيها الفلاحون الهولنديون وأبعدوا العناصر الوطنية الهوتنتوت بكل شدة، ثم فرضت سيادتها على جزر الهند الشرقية، وكانت هذه التجربة دافعا لكل من الانجليز والفرنسيين لكي يقوموا بمثلها وفي كل مكان.[2]

الشركة البريطانية لجنوب افريقيا: تأسست 1881 بإلحاح من المستثمر سيسيل رودس وذلك للعمل في مجال التعدين، وقد استغل رودس هذه الشركة لتحقيق أطماعه في إقامة مستعمرة في جنوب افريقيا، وقد بدأ في انشاء قوة عسكرية مسلحة بدعوى حماية الذين يقومون بأعمال التنقيب والحفر وأعمال التعدين، وانتهى به الأمر بالسيطرة على معظم الأراضي في جنوب افريقيا، واستمر في مخططه الاستعماري يشتري الأراضي لصالح الشركة، ويوسع أعماله التجارية، وكان له أسطول ضخم يعمل بين الهند وجنوب افريقيا، وبعد مؤتمر برلين ادعت بريطانيا أن الأراضي التي كانت مسجلة باسم الشركة تابعة لها.[3]

شركة الجمعية الألمانية للاستعمار: أسسها الدكتور كارل بيترز وبعض الاستعماريين الألمان، وكان الغرض من تأسيسها هو القيام بمشاريع استعمارية، ومارست نشاطها في منطقة شرق افريقيا، وعقدت الشركة اتفاقيات مع زعماء القبائل حصلت بموجبها على مساحات شاسعة من الأراضي، وبعد مؤتمر برلين أعلنت ألمانيا أن الأراضي التابعة للشركة تحت السيادة الألمانية.[4]

هذا التنافس لاحتكار التجارة العالمية، أدى لظهور شركات تجارية تقوم بعملية الاستعمار والتجارة بدلا من الدولة، وكانت تتمتع بسلطة دولها وتتمتع بحماية حكوماتها، وكانت تحتفظ بجيوش وتشرف على العدالة وتضرب العملة.[5]

---

[1]- شوقي عطاء الله الجمل وآخرون، **تاريخ افريقيا** ....، المرجع السابق58. وموسى محمد، المرجع السابق، ص116.

[2]- يحي جلال، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،1999، ص163. ومحمد موسى، المرجع السابق، ص116.

[3]- ومحمد موسى، المرجع السابق، ص116-117.

[4]- شوقي عطاء الله الجمل وآخرون، **تاريخ افريقيا** ....، المرجع السابق،ص118.

[5]- يحي جلال، المرجع السابق، ص160.

رابعا: التغلغل الاقتصادي والتسرب المالي

كان نظام الامتيازات في تونس والمغرب الأقصى وسيلة لدعم المصالح الأوروبية في البلدين، وبالتالي للتسرب التجاري في البلدين، الذي ازداد حدة في ظل المعاهدات اللامتكافئة، وتسابقت البلدان الأوروبية للحصول على الأفضلية في البلدين، وبالتالي تم اغراق الأسواق بالمنتجات الأوروبية، مما أدى لتراجع الصناعة المحلية، ثم بدأ التسلل المالي الأوروبي الى تونس مع سياسة الاقتراض التي سلكتها الحكومتين مع أرباح مرتفعة جدا، وتنافست البلدان الأوروبية للاستثمار، وتوسيع أنشطتها الاقتصادية، واعتبرت فرنسا صاحبة الحظوة أن الاستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة، اذ يعتبر مدخلا للتدخل السياسي والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية فرض هيمنتها، لقد هيئت الشركات التجارية والمصارف والمعاهدات اللامتكافئة للسيطرة على المغرب، حيث اتخذ التدخل الغربي طابعا تجاريا ثم ماليا ثم عسكريا ثم سياسيا.[1]

كما عملت إيطاليا على الحصول على امتيازات في ليبيا، أصبحت بموجبها تتمتع بحق الأفضلية على الدول الأوروبية الأخرى، في المجالات الاقتصادية وأقامت خطا للملاحة، وأسست فرعين لمصرف روما في برقة وطرابلس لدعم مصالحها، وخلق الظروف الملائمة لاستعمار ليبيا.[2]

خامسا: الاتفاقيات اللامتكافئة

يمكن أن يؤرخ لوجود النفوذ الأوروبي في البلدين بتوقيع اتفاقية سنة1536م بين فرانسوا الأول ملك فرنسا وسليمان القانوني السلطان العثماني، اذ أن جل بنود هذه الاتفاقية كانت لصالح الرعايا الأجانب المتواجدين في الولايات العثمانية، الذين غنموا امتيازات كثيرة تجارية ثقافية وسياسية وعسكرية في البلدين الى درجة أنهم كانوا فعلا مؤثرا في عمليات التمهيد للغزو والاحتلال والاستيطان، وممارسة التجارة سمحت لهم بالتدخل في شؤون البلد، ولهذا كان للتجار الأجانب في البلدين دورا مميزا في عملية الاحتلال الأوروبي للجزائر وليبيا، مثل قضية الديون والقروض والبيع والشراء. وبالنسبة لإيطاليا كان رجال المال والأعمال وبخاصة مصرف روما الذي تأسس عام 1885م، وفتح له فرعا في مدينة طرابلس 1905م وفي بنغازي 1910م وتوسع في المدن الليبية، وتمكن من شراء الأراضي، وفتح شبكة تجارية، وتمويل البعثات الاستخبارية في ليبيا، وتمويل الشركات، ومنح القروض من دون مقابل للأهالي مقابل رهن الأراضي.[3]

---

[1]-علي المحجوبي، المرجع السابق، ص40-48.

[2]-نفسه، ص56.

[3]- عميراوي أحميدة، **من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا**: آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ماي2008، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص162-163.

المحاضرة السادسة: مؤتمر برلين وانعكاساته على قارة افريقيا

اجتمعت عدة ظروف محلية وعالمية ساهمت في انعقاد مؤتمر برلين، وعموما فان انعقاد مؤتمر ما هو الا انعكاس لتلك العلاقات الأوروبية المتهورة، والتي أخذت صبغة التنافس والصراع في أوروبا، خاصة بعد الحروب القومية في إيطاليا وألمانيا، ومنه يتبين أن الدول الأوروبية قامت بتصدير مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى افريقيا عموما والكونغو خصوصا، حيث كانت افريقيا بمثابة محطة خضعت لأطماع تلك الدول الامبريالية الكبرى، وسارعت كل دولة لأخذ نصيبها ووضع حد للتنافس والاصطدام الذي كاد يكون، لولا تدخل ألمانيا بقيادة زعيمها بسمارك، الذي عمد الى ضرورة عقد مؤتمر لتوضيح ترسيم معالم الاستعمار، ووضع حد للاصطدام بين القوى المتصارعة، فكان مؤتر برلين 1884-1885 نقطة تحول لتقسيم القارة الافريقية.

أولا: ظروف انعقاد مؤتمر برلينانعقد مؤتمر برلين في ظل ظروف دولية مشحونة بالتنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

1-العلاقات البريطانية البرتغالية: المعروف أن البرتغال هي أقدم الدول الاستعمارية نشاطا في الكونغو، ولكن ادعاءاتها في هذه المناطق لم تكن واضحة، ولم تؤيد ذلك باحتلال فعلي، بل ارتبطت مصالحها في هذه المناطق طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق، التي ألغيت رسميا في مؤتمر فيينا 1815م، ولكن استمرت في ممارستها. وكانت بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أية قوة تمارس العمل في تجارة الرقيق، من السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة، وبعد اكتشاف الأوروبيين لوجود كميات ضخمة من المطاط والعاج، وزيت النخيل والفول السوداني، بدأت تهتم السيطرة على مناطق نهر الكونغو[1] منذ بداية القرن19م، بدأت بريطانيا تبتعد عن حليفتها القديمة البرتغال، وذلك يرجع لتضارب المصالح بينهما، مثل نزاعهما حول خليج دي لاجوا، كما أن بريطانيا كانت تنظر للاستعمار البرتغالي بأنه صورة للتأخر والانحلال، وطالبت بخروجها من قارة افريقيا. كما كانت بريطانيا ترفض الاعتراف بالسيادة البرتغالية على ساحل أنغولا، وكانت البرتغال تعارض موقف بريطانيا وترفض مطالبها في الكونغو. ولكن بمجرد ظهور الطرف الفرنسي سنة1882-1883م على مسرح الأحداث، عادت علاقتهما الى التقارب، حيث خشيت البرتغال من فقدها لمنطقة الكونغو التي تعتبرها من أملاكها الخاصة، وأما بريطانيا فقد خشيت أن يقفل نهر الكونغو في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة فرنسا الضريبية المرتفعة، وأمضيا معاهدة في 26 فيفري1883م نصت على: الاعتراف بسيادة البرتغال في حوض الكونغو، والاعتراف بمطالب بريطانيا على ضفتي النهر، وحرية الملاحة في نهر الكونغو، وتكوين هيئة من الدولتين لتنظيم الملاحة فيه، وألا تزيد فيه الضرائب عن البضائع الواردة على 10 بالمئة من ثمنها الأصلي، وتمنح بريطانيا حق الدولة الأكثر رعاية. وبذلك حققت المعاهدة امتيازات تجارية لبريطانيا، ووضعت الشواطئ الدنيا للنهر تحت سيطرة البرتغال[2]، وكانت مصبات النهر

[1]-شوقي عطاء الله الجمل، **تاريخ افريقيا**....، المرجع السابق،ص145.

[2]- فرغلي علي تسن هريدي، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**: الكشوف الاستعمار الاستقلال، العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر،2008، ص113-114.

ستوضع من الناحية الفعلية تحت النفوذ البريطاني، الأمر الذي كان سيعطي لإنجلترا مركزا مميزا في هذه الجهات وكان شريط ضيق من الأراضي الساحلية سيمنع الرابطة الدولية من أن تحصل على مخارج بحرية لأقاليم حوض الكونغو[1].

2-أطماع الملك البلجيكي ليوبولد: كان ليوبولد يسعى لتكوين مستعمرة في الكونغو، ولهذا الغرض عقد مؤتمر في بروكسل للجغرافيين الدوليين، وأرسلت اليه الدول الأوروبية بعض رجال السياسة، كما شارك فيه عدد من المستكشفين والجغرافيين، وقرر المؤتمر انشاء الرابطة الدولية الافريقية، وهدفها تسهيل استكشاف القارة وحماية أهلها من تجارة الرقيق، وكان ليوبولد مسؤول عن ادارتها وتمكن من السيطرة عليها لتحقيق أهدافه الشخصية، وعمل على تنصير سكان هذه المنطقة[2]. وقد ظهرت نوايا الملك البجيكي ليوبولد في حوض الكونغو عندما أسس الرحالة ستانلي عدة محطات لملك بلجيكا بعد انشاء المنظمة الدولية لاستكشاف القارة 1880م، لكن الملك حولها الى هيئة خاصة، جعلت الدول الأخرى تنظر بعين الشك لتلك المحاولات للسيطرة على خامات نهر الكونغو[3]، خاصة بعد أن وقع ليوبولد1880م معاهدات مع الزعماء الوطنيين، كانت سببا في قيامه بتجريد الهيئة من صفتها العالمية، وجعلها مشروعا بلجيكيا بحتا، وكانت هذه الخطوة هي الشرارة التي ألهبت التوسع الاستعماري الأوروبي في القارة الافريقية[4]، وكاد الأمر أن يؤدي الى مشكلات سياسية فيها بينها، وتم التوصل الى عقد مؤتمر دولي لتسوية هذه المسألة، وكذلك لوضع أسس ثابتة من أجل تقسيم القارة الافريقية بشكل عام، ومنطقة الكونغو بشكل خاص. انه التعاون الأوروبي من أجل تقسيم القارة الافريقية واستعمارها واستغلالها. [5]

3-التنافس الفرنسي البريطاني: كانت فرنسا قد استولت على الجزائر في النصف الأول من القرن19م، ثم بدأت تبحث عن موضع قدم لها على الساحل الغربي من القارة، وازداد تطلها نحو النيجر والغابون، واستولت على جزيرة مدغشقر، وكانت هذه التحركات سببا في أن تسلك بريطانيا سلوكا متشابها، حيث سيطرت على بعض المناطق في جنوب القارة حتى نهر أورانج، وخليج دالجو في غرب افريقيا، وسيطرت على بتشوانا لاند، كما دعمت نفوذها في مملكة المتابلي بوسط القارة، وأخيرا مد السيطرة على زنجبار في الشرق، واستولت على تونس1881م.[6]

أما بريطانيا فقد عملت على تقوية نفوذها القنصلي في غرب افريقيا خلال العقد السابع من ق19م، وكان للظهور الفرنسي كقوة مؤثرة على مسرح الأحداث أثره في تغيير نظرة الساسة البريطانيين نحو المنطقة، وظهر الصراع والتكالب بينهما، واستولت بريطانيا على مصر 1882م.[7]

---

[1]-يحي جلال، **تاريخ افريقيا** ....، المرجع، ص183.

[2]- نفسه، ص379

[3]- فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص119.

[4]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا**....، المرجع السابق، ص142.

[5]-يحي جلال، **تاريخ افريقيا**.....، المرجع السابق، ص377

[6]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص115.

[7]- فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص114.

4–ظهور قوى وليدة مسرح التسابق الاستعماري: وتتمثل في إيطاليا التي كانت تتطلع الى السيطرة على بعض أجزاء من القارة الافريقية، ووجدت المجال خصبا في الجانب الشرقي، فقامت بوضع قدم لها في خليج عصب شمال أبوك، كما تطلعت للسيطرة على تونس وليبيا. أما ألمانيا التي أصبحت قوة صناعية، فقد ازدادت حاجتها الى المواد الخام، وأسواق لتصريف منتجاتها، وبدأت تخطط لعقد هذا المؤتمر الدولي، وأخذت تتقارب مع فرنسا عدوها التقليدي، وذلك لحل مشكلات التقسيم، وتنظيم عمليات التوزيع. ووجدت فرنسا في فكرة ألمانيا حلا مناسبا وأيدته، وبالاتصال بالدول الأوروبية صاحبة المصالح، صار هناك شبه اجماع على الاشتراك في هذا المؤتمر الدولي، حتى بريطانيا التي لم تعلم الا مؤخرا بهذه المساعي الألمانية الفرنسية، وافقت أيضا على حضور المؤتمر.[1]

5–التنافس الفرنسي الألماني: في أوائل أفريل 1884م أوفدت الجمعية الجغرافية في لندن هنري جونستون لدراسة منطقة كليمانجارو، ورغم أنه كان عالما في علم النبات، الا أنه سيصبح أحد بناة الإمبراطورية البريطانية فيما بعد. ومع نشاط الرحالة البلجيك والفرنسيين والألمان في منطقة شرق افريقيا، حاول جونستون أن يشترك في هذا النشاط الاستعماري، ويحصل منه على نصيب لبلاده، فاشترى قطعة أرض من أحد الشيوخ المحليين لاستخدامها في انشاء أحد مراكز التنصير، ثم حصل على عقدين آخرين لشراء أراضي على منحدرات كليمانجارو، ورابع لشراء أرض في تافيتا ادعى أنه يمنحه ويمنح بلاده حقوقا سياسية، نظرا لأنه يعفيه من دفع أي ضرائب على هذه الأراضي، ويمنحه حق حكم هذه الأراضي، وتصريف شؤونها، وبين أهمية هذه الأراضي وأنها صالحة لمعيشة الأوروبيين، الا أن حكومته كانت مترددة في ذلك، وفي صيف 1884م، استولت ألمانيا على منطقة في غرب افريقيا، اعتبرتها إنجلترا تابعة لها، وبالتالي عملت على بسط نفوذها على كليمانجارو.[2]

أمضى كارل بيترز الألماني العديد من المعاهدات، تعطي جمعيته السيادة على منطقة واسعة في أوساجارا وأوزيجوا، وأوكامي ونجورو، وكانت قصيرة وبسيطة، تمنح لجمعيته كل هذه الأراضي وما عليها من منشئات لاستخدامها في صالح الاستعمار الألماني. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها عملاء الاستعمار بتجهيز وثائق، ويحصلون على أختام أو بصمات الشيوخ المحليين عليها، ولم يكن الافريقيون يعلمون ما تنطوي عليه هذه الوثائق ونصوصها من معان في القانون الدولي، أو معنى الحماية التي كانت خطوة أولى في سبيل تحديد مناطق النفوذ ثم الاحتلال والاستغلال.[3]

ثانيا: انعقاد المؤتمر وقراراته

في ظل هذا الصراع الأوروبي وفي جو من الشك والخوف التي ساورت البلدان الأوروبية من بعضها البعض، بدأت تظهر فكرة عقد مؤتمر دولي تناقش فيه القضايا الافريقية.[4]

---

[1]–نفسه، ص116–117.

[2]– يحي جلال، **تاريخ افريقيا**.....، المرجع السابق، ص396–397.

[3]–نفسه، ص403.

[4]– شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص143.

انعقد المؤتمر في مدينة برلين من15 نوفمبر1884 الى 26 فيفري1885م، وحضره مندوبو 14 دولة وهي: النمسا والمجر، بلجيكا وهولندا، اسبانيا والبرتغال، فرنسا وبريطانيا، السويد والدنمارك، تركيا وروسيا، والولايات المتحدة. عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة، وصدرت قراراته في شكل ميثاق عام تضمن 38 مادة، ووقعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية، ونصت المادة 38 على أن المواد التي تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول[1].

واذا كانت قرارات مؤتمر برلين قد شملت الدعوة لتحريم تجارة الرق، والاشادة بدور البعثات التبشيرية الأوروبية في تمدين الأفارقة، الى جانب إقرار حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكونغو، الذي تم الاعتراف بوقوعه تحت السيطرة البلجيكية، وحوض نهر النيجر الخاضع للسيطرة البريطانية، فان أخطر قرارات المؤتمر كان ذلك القرار الذي يدعو الدول الأوروبية الراغبة في امتلاك أراضي افريقية أن يكون احتلالهم لهذه الأراضي ثابتا ومعلنا، وأن أية قوة أوروبية ترغب في امتلاك أرض افريقية، أو تفرض حمايتها على أراض افريقية، يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلي أو حماية واقعة، وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها، شريطة أن تسمح في ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة، كما أنه يحق لأي دولة مستقرة على الشاطئ الافريقي أن تطالب بالأراضي الواقعة بالداخل، وأن أي احتلال للأراضي لا يصير نافذا الا اذا كان مبلغا الى الدول الموقعة على الاتفاق.

ان التطرق الى حرية الملاحة والتجارة في نهر الكونغو وروافده ونهر النيجر وروافده في قرارات المؤتمر بالنسبة للسفن والتجار ومن كل الجنسيات، ودخول التجارة المستوردة معفاة من الرسوم، أدى الى إيصال الدول الأوروبية الى وضع مبدأ الاستغلال الاقتصادي المفتوح في المجال الاستعماري، من أجل تقنين التنافس الدولي في افريقيا.[2]

ثالثا: نتائج المؤتمر

-استطاع الملك ليوبولد أن يظفر بنصيب الأسد، بعد أن حول المؤتمر حوض الكونغو الى دولة الكونغو الحرة، وحكم ليوبولد دولة مترامية الأطراف.

-بينما حصلت فرنسا وبريطانيا على نصيب الأسد، وما ساعد فرنسا في مؤتمر برلين هو بسمارك، الذي كان يرمي من منح فرنسا أوسع مساحة في افريقيا الى شغلها وإنهاك قوتها في مستعمراتها، بدلا من تجمع القوة للانتقام من ألمانيا في أوروبا. ودخلت في حوزة كل من فرنسا وبريطانيا، وألمانيا وإيطاليا، وبلجيكا واسبانيا والبرتغال، مناطق شاسعة داخلية، تمتد الى ما وراء النقاط الساحلية التي كانوا قد أنشأوها.

---

[1]- فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص119.

[2]-عادل محمد حسين عليان وخالد سعود كاظم، "**الاستعمار البريطاني الفرنسي لشرق افريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد19، العدد4، أفريل2012، ص377-378.

-فقدت فيه البرتغال نصف ما كانت تعمل على الاحتفاظ به، وكان من الممكن أن تفقد المزيد، لولا براعة ممثليها في اثارة الفرقة بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا حتى لا يتحدا عليها.[1]

رابعا: انعكاسات المؤتمر على قارة افريقيا

-بلجيكا حصلت على الكونغو بأكملها.

-بريطانيا حصلت على مصر والصومال، والسودان وجنوب افريقيا، ونجيريا وبتشوانا لاند، وافريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت في غينيا وسيراليون، وساحل الذهب وأوغندا152[2]

-فرنسا إضافة الى الجزائر، حصلت على تونس والسنغال، ومنطقة الكونغو الفرنسي والصومال الفرنسي، وساحل العاج ومدغشقر والمغرب.

-ألمانيا حصلت على جنوب غرب افريقيا، الكامرون وتوجولاند وتنجنيقا. وبعد انهزامها في الحرب الأولى تقاسمت الدول الأوروبية مستعمراتها.

البرتغال أخذت غينيا البرتغالية وأنغولا، وافريقيا الشرقية البرتغالية.

-إيطاليا كان من نصيبها ليبيا والحبشة واريتيريا.

-اسبانيا أخذت الصحراء الغربية وافني وسبتة ومليلة.

يعتبر مؤتمر برلين نقطة بارزة في الصراع الاستعماري على القارة، ففيه تم وضع أسس تقسيم افريقيا بين الدول الأوروبية، دون مراعاة لأي تكافؤ اقتصادي أو لغوي وحضاري، فقد قسم المؤتمرون القارة الى أشلاء لا تتكافل مع نفسها، لكنها تشبع أطماع الدول الأوروبية المستعمرة.

ولم تنتهي آثار مؤتمر برلين السيئة باستقلال المستعمرات، فمازالت آثار هذا التقسيم العشوائي، تلاحق الدول الافريقية بعد الاستقلال، في صورة صراع على الحدود، أو ادعاء سيادة، أو رغبة في التكامل الاقتصادي، إضافة الى مشكلات اقتصادية.

ان الكثير من الوحدات السياسية المكونة بحدودها الحالية، ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية، ما يمكن أن يساعدها على البقاء أو الاستمرار كوحدة سياسية.[3]

وهكذا تم في برلين ومن دون حضور ممثلين عن الدول الافريقية، وضع أسس تقسيم القارة، ذلك التقسيم الذي لم يضع في الاعتبار توزيع القبائل والعشائر، فحول افريقيا الى وحدات قزمية صغيرة صارت الأساس للحدود الافريقية الحالية،

---

[1]- فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص ص114، 119-122.

[2]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث**...، المرجع السابق، ص152.

[3]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص155.

وقسم القارة بشكل ينسجم مع مواقف الدول الأوروبية، وأعطى المؤتمر اعترافا دوليا لموقف كان موجودا بالفعل، حيث بدأت الدول بعد المؤتمر التكالب على القارة بشكل سريع.[1]

مما سبق يبدو أن مؤتمر برلين من خلال قراراته، أراد أن يجد طريقة توافقية بين الدول الأوروبية الاستعمارية المتواجدة على الساحة الافريقية، لمنع الصدام فيما بينها بشكل خاص، والدول الأوروبية الفاعلة بشكل عام، فقد جاء هذا المؤتمر تتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية، لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الافريقية.

وهكذا نجد أن مؤتمر برلين قد أعطى اعترافا دوليا لموقف كان موجودا بالفعل، فقد حاول المؤتمر وضع إطار معين ينظم العلاقات الدولية فيما يتعلق بإفريقيا، وبعد المؤتمر بدأ الصراع والتكالب الفعلي على القارة، وبشكل عنيف وسريع، فأخذت كل القوى تقدم ادعاءاتها على مختلف مناطق القارة الافريقية، وبهذا تنتهي قصة الصراع الأوروبي على افريقيا، وتخرج ألمانيا زعيمة عملية التقسيم، من كل هذه العملية صفر اليدين، وتظل بصمات مؤتمر برلين 1884-1885 م وأثاره السياسية تنعكس على القارة الافريقية حتى بعد استقلالها.

[1]- فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص121.

المحاضرة السابعة: طبيعة حكم فرنسا وبريطانيا لمستعمراتهما الافريقية

بعد أن تمكنت الدول الاستعمارية من فرض سيطرتها على الأقاليم الافريقية، فإنها عملت على ادارتها وفق أنظمة إدارية اختلفت بين المباشرة منها وغير المباشرة، وذلك حسب طبيعة الاستعمار فيها، ونكتفي بتقديم نموذجين عن أنظمة الحكم الأوروبية، اختلفا في الأساليب المطبقة في مستعمراتهما، وهما فرنسا المعروفة بتطبيق نظام الحكم المباشر، وعكسها بريطانيا التي عرفت بتطبيق نظام الحكم غير المباشر. فكيف ساهمت هذه الأنظمة في اخضاع الشعوب المستعمرة؟

قوض الأوروبي الدول فاضطر بالضرورة الى الاستعانة بالزعامات المحلية التقليدية، ولا يعني ذلك ان التجزئة الاجتماعية بحسب القرى قد سهلت تعيين سلطات مسؤولة، ولهذا السبب آثر البريطانيون الحكم غير المباشر، بالاستعانة بالزعامات القائمة، على أن يحدد عدد الموظفين. أما الفرنسيون فآثروا تمثيل زعماء المقاطعات الصغرى بالموظفين، أما الأهالي فكانوا مجرد رعايا مهضومي الحقوق، ومسخرين لخدمة المستوطنين الأوروبيين.[1]

أولا: نظام حكم فرنسا لمستعمراتها

تعددت التسميات التي كانت تطلق على مختلف البلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي، فمنها الملحقات كالجزائر، والمحميات من غير وصاية كالمغرب وتونس، والمستعمرات كالكامرون والطوغو، وكانت السلطة المنفذة للسياسة الاستعمارية في باريس، تعمل على تقوية سلطتها وتمكينها بأي طريقة كانت، ولذلك اعتمدت طريقة تقول بالقهر الكثير، وبالحكم الذاتي القليل، وبالدمج الحذر.

وكانت المستعمرات الفرنسية بالنظر الى تعدد أنواعها، واختلاف طبائعها، تتبع اما وزارة الخارجية كتونس والمغرب، وأما وزارة الحربية والداخلية كالجزائر، واما وزارة المستعمرات بالنسبة لبقية البلدان. كان يحكم هذه المستعمرات الولاة العامين أو المقيمين، الذين تمتعوا بسلطات واسعة، تمكنهم من تسيير البلاد، وكانت السلطة الفعلية بيد المستوطنين الأوروبيين، حيث حرص الولاة العامون على الاستجابة لرغباتهم، وكانت السياسة العامة في المستعمرات تخدم مصالح هذه الفئة على حساب السكان الأصلين.[2]

ان الوضع السائد في الجزائر لا يختلف كثيرا عما كان عليه في كل من تونس والمغرب، ذلك أنه بالرغم من عنوان الحمايات الذي كان عليه هذان البلدان، فان السياسة الاستعمارية قد عملت على تدريجهما الى مستعمرات، واحالة حكام البلاد الى رموز لا نفوذ لها، فقد اقتصرت صلاحيات الباي الذي هو رئيس للدولة والحكومة بالقطر التونسي على توقيع المراسيم، التي كان يحررها المقيم العام الفرنسي، هذا في الوقت الذي كانت مقاليد الأمور الحقيقية بيد المراقبين الفرنسيين.[3]

---

[1]- روبير شنيرب، **تاريخ الحضارات، القرن التاسع عشر**، المجلد السادس، تر: يوسف أسعد داغر وفريد.م داغر، منشورات عويدات، لبنان،1987، ص444.

[2]- عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص ص69-71.

[3]- نفسه، ص75.

ففرنسا رسمت سياستها الاستعمارية اعتمادا على نظام الحكم المباشر، وهو نظام صاحب الاحتلال الفرنسي للمستعمرات الافريقية، وانتهى في تطوره الى خضوع كل مستعمرة الى حاكم فرنسي، يتلقى أوامره من وزير المستعمرات في باريس، يساعده مجلس أعلى لشؤون المستعمرات، وكان للحاكم مستشارين للشؤون التعليمية والصحية والإدارية، ومعظم الموظفين الذين يديرون العمل في المستعمرة الفرنسية فرنسيين.[1]

الحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا في القارة الأفريقية، فهي لا ترى ضرورة لوجود زعامات، أو تنظيمات قبلية أو محلية، تقوم بين ادارتها وبين الأفارقة في حياتهم اليومية، فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات، وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ، وحاربوا ولاء الناس لها، قضت على جميع الزعامات القبلية والمحلية، والنظم التي كانت موجودة أصلا في البلاد الافريقية التي خضعت لها، وأخضعت هذه المناطق وشعوبها لحكمها المطلق، وحتى حين اضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية، ومحاولة اشراك بعض العناصر الافريقية في الحكم فإنها لم تهدف لتنفيذ سياسة الحكم الغير مباشر، فقد ظلت السلطة الحقيقية في يد القادة العسكريين والموظفين الفرنسيين.[2]

والحكم المباشر الفرنسي جعل رسم السياسة من سلطة الفرنسيين بمفردهم، حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة، وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة، ورجال تعليم وصحة وزراعة، وبهذا الشكل تم الإبقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسي في افريقيا.[3]

وحاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستيعاب، أو ما يطلق عليه الاستعمار الثقافي في المستعمرات التي خضعت للسيطرة الفرنسية، بالرغم من وجود أوضاع سياسية وحضارية متفاوتة بين هذه المستعمرات والبلدان، وقد ظهرت نظرية الامتصاص أو الاستيعاب، والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية، عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين، ولغتهم وتقاليدهم، ونظمهم الاجتماعية والسياسية، على الأفارقة حتى يستوعبوها تماما، فيصبح تفكيرهم واتجاههم في مختلف نواحي الحياة كالفرنسيين، ويتطلب هذا قطع كل صلة للإفريقي بتاريخه القومي وحضارته الافريقية، بمختلف مظاهرها ومقوماتها، ثم يتشرب تدريجيا الثقافة الفرنسية، بما يتصل بها من تقاليد ومظاهر حضارية، ويرتبط تاريخيا واجتماعيا وسياسيا بالأم الكبرى فرنسا.[4]

وظهرت تفرقة قائمة على أساس الاستيعاب من عدمه، فقد ميزوا بين الأفارقة الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي، وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين، حيث ترتب على ذلك وضع قانون الأهالي، وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية، التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون، وتنطبق على الرعايا الأفارقة، الذين لم يرتفعوا الى

---

[1]-فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص209-210.

[2]- شوقي عطاء الله الجمل، المرجع السابق، ص288.

[3]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، مكتبة الإسكندرية، مصر،1998، ص79.

[4]-شوقي عطاء الله الجمل، المرجع السابق، ص287-288.

مستوى الاستيعاب والاندماج في البيئة الاجتماعية الفرنسية، وبالتالي لم تنجح سياسة الاستيعاب الاندماجي للاختلافات الكبيرة بين الثقافات والخصائص الاجتماعية.

وقد سمح للحكام الفرنسيين في المستعمرات بإصدار الأحكام على الأفارقة، دون الرجوع للمحاكم، وكان الافريقي غير المندمج لا يتمتع بأي ضمانات، وحريات وحقوق سياسية.[1]

ثم عملت على خلق مجموعات قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية، وأطلق عليها اسم النخبة، وتحمل القيم الفرنسية، وتكون واسطة بين الإدارة الفرنسية وبين مجتمعاتها، وبالتالي تهدف سياسة المشاركة لفرنسة هذه الزعامات والقيادات، بدلا من الفرنسة الاجتماعية للشعب، وتظل على اتصال به، وتكون بمثابة الجسر بين هذه الثقافة الفرنسية والشعوب الافريقية.

ولكن لم تنجح سياسة المشاركة أو فرنسة النخبة في خلق زعامات أو قيادات افريقية تتفق وأهواء الفرنسيين، لأنهم لم يهدفوا الى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذي يطبقه الانجليز، ذلك لأن السلطة التي رغبت فرنسا أن تمنحها لهذه الزعامات الافريقية انما هي سلطة مظهرية فقط، لأن السلطة الحقيقية كانت في أيدي الضباط والموظفين الفرنسيين.[2]

مع مرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام المركزي البيروقراطي، مما جعل الفرنسيون يفكرون في تجميع هذه المستعمرات في وحدات فيدرالية، حتى تسهل عملية الإدارة، وعلى هذا ظهرت افريقيا الفرنسية الغربية، التي ضمت موريتانيا والسنغال، ومالي والنيجر، وداهومي وساحل العاج، وغينيا وفولتا العليا. يرأسها حاكم عام يقيم في داكار. وظهرت أيضا افريقيا الاستوائية الفرنسية، التي تضم تشاد وأوبانجي شارى، والغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحاكمها العام يقيم في برازا فيل.[3]

وقد خضع نظام فرنسا وسياستها هذه الى عدة مؤتمرات، بعد أن اتضح للفرنسيين ضرورة مراجعة موقفهم في حالة حصول المستعمرات على استقلالها، فانتهت هذه المؤتمرات الى قيام مؤتمر برازا فيل 1944م، الذي بموجبه أصدرت فرنسا عدة دساتير فرنسية للدول المستعمرة لتطوير علاقتها مع فرنسا، وأهم دستور يحتم هذه العلاقات هو دستور الجمهورية الرابعة 1964م، الذي أشار الى خلق رابطة الدول الناطقة بالفرنسية.[4]

وأدى انتشار القومية الافريقية وهزيمة فرنسا في الهند الصينية سنة 1954 م، واضطرارها الى التسليم باستقلال المغرب وتونس، ثم اشتداد الثورة الجزائرية، الى انهيار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسي، وكانت النتيجة تقديم مشروع سنة 1956م، الذي نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية، وبحكم ذاتي محدود، تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها الرئيس الفرنسي، ولكن فشل هذا أيضا.

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص80.

[2]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص70-71.

[3]-زاهر رياض، المرجع السابق، ص172.

[4]- محمد موسى، المرجع السابق، ص211-210.

وعندما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في ماي1958 م، كانت حركة التحرير الافريقية قد بلغت أشدها، ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسي كافيا. وبعد ذلك جاءت الجمهورية الخامسة التي أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسي، وتتكون هذه الجماعة من فرنسا واثني عشرة دولة. وهو الآخر ألغى الشخصية الافريقية تماما، وظلت السيطرة فرنسية على هذه الجماعة، ولكن نظام الجماعة بما له من عيوب دكتاتورية لم يدم طويلا، واستقلت دول الجماعة الفرنسية سنة1960م.[1]

ثانيا: نظام حكم بريطانيا لمستعمراتها

قبل الحديث عن نظم الحكم البريطانية في مستعمراتها، يجب أن نفرق بين مستعمرة التاج والمحمية، فالأولى هي تلك الأرض التي استحوذ عليها البريطانيون عن طريق الشراء أو الغزو أو الاحتلال، وهذه المناطق تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية. أما المحمية فهي الأرض التي امتد اليها نفوذ ملك بريطانيا، اما عن طريق منفرد من ناحيته، واما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات مع الزعماء المحليين، وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون، لهم ما للبريطانيين من حقوق وواجبات، أما سكان المحمية فهم أجانب في جميع المناطق في الإمبراطورية خارج بلادهم. وبعض المحميات تتبع إداريا وزارة المستعمرات، والبعض الآخر يتبع وزارة الخارجية.[2]

يعتبر نظام الحكم الغير مباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطاني في افريقيا، وجاء هذا النظام بعد أن قهر البريطانيون كل المقاومة الوطنية في كثير من البلدان التي استعمروها، مثل نيجيريا وأوغندا ومصر. واعتمدوا في تجربتهم هذه على الزعماء المحليين، الذين كانت سلطتهم سلطة اسمية فقط، اذ كان الانجليز يديرون نيابة عنهم وباسمهم كل الأمور المتعلقة بهم، وأول من أقام هذا الطراز من الحكم هو المستعمر البريطاني النقيب ليوقارد.[3]

والهدف منه ربط مصالح الفئة الحاكمة وطبقة الأرستقراطيين بالاستعمار، وبالتالي حملها على التعاون معه، ففي مناطق شمال نيجيريا مثلا احتفظ هناك الأمراء باستقلالهم الداخلي تحت سلطة الوالي العام البريطاني، ومع ظهور الحركة الوطنية بدأت تطالب بإقامة مجالس تمثيلية حقيقية، وانهاء التمثيل القبلي البالي المرتبط بالاستعمار، والمضر بمستقبل البلاد وبمصالح العباد. ونفس السياسة كانت قد طبقتها بريطانيا في ساحل الذهب والطوغو، حيث أبقت على عرش شعب أشانتي، واعترفت بنفوذ العديد من الرؤساء والشيوخ في إطار الحكم غير المباشر، وضمن المجلس التأسيسي لسنة 1925م، الذي دام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.[4]

وقد اتخذت الإدارة البريطانية هذا النمط من الحكم لعدة أسباب منها:

-نقص عدد الإداريين البريطانيين العاملين بالمستعمرات وبالتالي تعويضه بالمحليين.

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص84.

[2]-نفسه، ص87

[3]-محمد موسى، المرجع السابق، ص211.

[4]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص39-38.

-اعتياد المجتمعات القبلية على هذا النظام لأنه يتماشى مع العرف والتقاليد.

-كان للزعماء المحليين كلمة نافذة ومطاعة، وأن أي محاولة للتقليل من شأنهم قد تؤدي الى عداوتهم وبالتالي تؤدي الى عدوان شعوبهم.

-الحكومة نفسها لم تكن مستعدة لتطبيق أي نمط من الإدارة، فقد كانت مهمتها فرض النظام والطاعة وإعادة هيبة الحكومة.

-الاستفادة من خبرة ومعرفة الزعماء المحليين، ودرايتهم بأحوال البلاد والسكان.

-تقليل نفقات ومتاعب الإدارة الحكومية، وتقليل عدد الموظفين البريطانيين.

-اتسمت السياسة البريطانية بالمرونة، ولذا كان من المظاهر المميزة لها اصدار الدساتير المتتالية، وإقامة المجالس التنفيذية والتشريعية المختلفة.[1]

وقد مرت البلدان التي خضعت للحكم البريطاني بخمس مراحل وهي:

-الدكتاتورية المطلقة حيث تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين البريطانيين.

-مرحلة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال انقسام المجلس الاستشاري الى مجلسين مجلس تنفيذي وآخر تشريعي.

-تطوير المجلس التشريعي فيزداد عدد الأفارقة بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية.

يصبح المجلس التشريعي كله افريقيا، ويصبح رئيس الأغلبية رئيسا للوزراء، مع احتفاظ الحاكم البريطاني بحق الفيتو.

-تستقل البلاد في نطاق الكومنولث.

وهكذا نجحت سياسة بريطانيا تجاه الدول التي خضعت لها في افريقيا، بينما لم تنجح فرنسا في محاولتها التي قامت بها سنة 1958م، لتكوين رابطة الجماعة الفرنسية، لأن التطور في علاقات إنجلترا بالدول التي ارتبطت بها كان تدريجيا، وله جذوره على امتداد العلاقات بين إنجلترا وهذه الدول[2].

وقد ارتكزت سياسة بريطانيا في مستعمراتها الافريقية على نوعين من الحكم هما:

---

[1]-فيصل محمد موسى، المرجع السابق، ص-211-212.

[2]-شوقي عطاء الله الجمل، **تاريخ افريقيا**، المرجع السابق، ص324.

-الحكم غير المباشر في بلدان افريقيا الغربية، وهي نيجيريا وساحل الذهب، وسيراليون وأوغندا بشرق افريقيا. والحكم المباشر الذي كان في صالح الأقلية الأوروبية، والمتميز بالتفرقة العنصرية، في روديسيا الشمالية والجنوبية، وجنوب افريقيا وكينيا.[1]

مثلا تم انشاء مجلس تشريعي بروديسيا الجنوبية 1923م، وبروديسيا الشمالية1924م، ففي كلا البلدين كان التشريع مركزا بالدرجة الأولى على ضمان تفوق العنصر الأبيض الأوروبي على العنصر الأسود الأهلي في جميع المجالات، وعزل العنصر الأهلي من جميع القطاعات، الا من تلك التي يكون فيها دوره لصالح الانسان الأبيض. وقد عرفت كينيا بشرق افريقيا ممارسات عنصرية، وحصل المستوطنين الانجليز على أجود الأراضي الزراعية، وتطلعوا الى الحكم الذاتي للاستئثار بالسلطة، وتطبيق سياسة الميز العنصري بالشكل الرسمي على غرار ما هو معمول به في جنوب افريقيا. [2]

وسواء أكان نظام الحكم مباشرا أم غير مباشر، فالحاكم العام مسؤول أمام وزارة المستعمرات، وهو الرئيس الأعلى للمستعمرة.

وفي حالة الحكم المباشر يملك الحاكم العام جميع السلطات التنفيذية والتشريعية، ويلي الحاكم العام السكرتير العام، الذي يرأس ثلاثة من السكرتيرين هم السكرتير الإداري والسكرتير المالي والسكرتير القضائي، ويكون هؤلاء الأربعة ومعهم المفتش العام مجلس الحاكم العام، الذي يرأسه الحاكم.

أما الحكم غير المباشر، فالحاكم العام يتصل بالملك أو السلطان، وتصبح نصيحته له واجبة التنفيذ، وأوامر الملك أو السلطان والحاكم العام لا تنفذ الا إذا اقترن توقيعه بتوقيع الآخر. ويعين بجانب زعماء القبائل أو السلاطين والملوك الصغار موظفون بريطانيون، هم بالنسبة الى هؤلاء الملوك كالحاكم بالنسبة للملك أو السلطان.

وكل من نظامي الحكم يعني النفوذ البريطاني الكامل، ولا شك أن الزعماء والملوك قابلون للعزل اذا طلب الموظف البريطاني ذلك، ويحدث في حالة معارضته لتنفيذ الأوامر ويوعزون للمجالس الوطنية باختيار من يريدون هم.[3]

ويرى نكروما أن بريطانيا باتباعها سياسة الإدارة الوطنية والحكم الثنائي، وتسهيل مشاركة الوطنيين، قصد بها غاية واحدة وهي دوام الاستغلال الأجنبي الاقتصادي لمواردهم المادية، من أجل مصلحة الدولة الاستعمارية، وهذه النظم تقضي تماما على فكرة الديمقراطية الصحيحة، وتكبح جماح أي تطلع للاستقلال.

أصبح هؤلاء منفذين لسياسة بريطانيا التي ضمنت ولاء وتعاون الرؤساء مع جهازها الإداري بعد أن ضمنوا الاحتفاظ بألقابهم، لأن أي معارضة من الأهالي تعني معارضة الحكم البريطاني نفسه.

---

[1]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص38.

[2]-نفسه، ص40.

[3]-زاهر رياض، المرجع السابق، ص221.

وفي ظل هذا النظام انتقلت السلطة الشرعية الى القوى البريطانية، أي أن الرؤساء صاروا عملاء لدى الإدارة الحكومية، وأصبح الرئيس دليلا للضابط البريطاني أو ممثلا للحاكم العام. وبهذا النظام وضعت بريطانيا بسهولة جهازا إداريا بيروقراطيا من رجالها، فق الجهاز الإداري والاقطاعي والقبلي الذي حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية.

وهذا النظام وضع شاذ لا يحظى بتأييد نظري أو ولاء عاطفي من الأهالي، ولا يمكن لهذا النظام أن يدعي أنه يمثل الناس، وأنهم اختاروه برغبتهم الحرة، بل انه مجرد عملية صناعية مقصود بها ملاءمته لوضع اجتماعي معين، وأن يتيح لبريطانيا الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها المرجوة في مستعمراتها في افريقيا.[1]

خاتمة:

رغم اختلاف أنظمة الحكم الفرنسية والبريطانية في إدارة مستعمراتها، بين نظام الحكم المباشر الذي طبقته فرنسا في الأقاليم الافريقية التي احتلتها، والذي اعتمدت فيه كلية على موظفين فرنسيين. أو نظام الحكم غير المباشر، الذي طبقته بريطانيا في مستعمراتها، من خلال اعتمادها ظاهريا على الزعمات المحلية، فانه في الواقع لا يوجد فرق بينهما، من حيث الأهداف الاستعمارية الرامية الى اخضاع الشعوب المستعمرة، وتسخيرها وتسخير امكانياتها الاقتصادية لخدمة الاستعمار.

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص89-90.

المحاضرة الثامنة: التوسع الأوروبي بعد مؤتمر برلين في قارة افريقيا

أولا: المعاهدات الأوروبية الافريقية

بعد مؤتمر برلين أصبح النفوذ الأوروبي عن طريق المعاهدات، وقد اتخذت شكلين معاهدات بين الافريقيين والأوروبيين، وأخرى بين الدول الأوروبية ذاتها، وكانت المعاهدات الأوروبية الافريقية من نوعين هناك معاهدات تجارة الرقيق والمعاهدات التجارية، التي أدت الى احتكاكات نجم عنها التدخل السياسي الأوروبي في الشؤون الافريقية. وثانيا المعاهدات السياسية التي تخلى الحكام الافريقيون بمقتضاها ضمنيا عن سيادتهم في مقابل الحماية، أو تعهدوا بموجبها بعدم الدخول في التزامات تعاهدية مع الدول الأوروبية الأخرى[1].

وكان يترتب على قبول حكومة بلد أوروبي لتلك المعاهدات ضم الأراضي التي تتناولها، أو إعلانها محمية خاضعة لها، أو تستخدمها في أغراض المساومة أثناء المفاوضات الثنائية الأوروبية. أما الافريقيون فكانوا يبرمون تلك المعاهدات لأسباب عديدة من أهمها سعيهم للحفاظ على مصلحة شعوبهم، واكتساب هيبة من خلال علاقتهم بالأوروبيين، تعود عليهم ببعض المزايا السياسية في تعاملهم مع جيرانهم. أما البلدان الافريقية الضعيفة فكانت تقبل التعاهد مع الأوروبيين للتنصل من قبضة دولة افريقية أخرى تدعي السيادة عليها. إضافة لرغبة بعض الافريقيين في استغلال هذه المعاهدات في تدعيم سيطرتهم على الدول الخاضعة لهم على مضض. وأحيانا كانت تعتبر بعض الدول الافريقية ابرام معاهدة مع احدى الدول الأوروبية، وسيلة للحفاظ على استقلالها من دولة أوروبية أخرى. كما كان الافريقيين تعرض للضغوط من قبل الأوروبيين في حالة شكهم في نوايا الأوروبيين لإمضاء معاهدات معهم، فيضطرون للموافقة في النهاية وهم مجبرون، كما أن قراراتهم كانت قائمة على ادراكهم لقوة الأوروبيين.[2]

ومن أبرز تلك الاتفاقيات تلك التي تمت بين ملك بوغندا في أوغندا الملك موانغا مع الحاكم البريطاني فريدريك لوغارد سنة 1890م، حيث قبل موانغا بخضوع مملكة بوغندا للحماية البريطانية، بشرط أن يحموه من جيرانه الأعداء، ويحافظوا على بقائه على رأس مملكته، لكن تحت الحماية البريطانية، واستنادا الى هذه الاتفاقية أعلنت بريطانيا حمايتها الرسمية على كامل بلاد أوغندة ابتداء من سنة 1894م.

الى جانب المعاهدات كان هناك الغزو العسكري، حيث كان الفرنسيون أنشط الأوروبيين في اتباع سياسة الغزو العسكري، وبالمثل كان الاستعمار العسكري البريطاني، ولم يكن الاحتلال الفعلي أقل مشقة بالنسبة لسائر الدول الأوروبية، وكان نجاحهم في ذلك يعود الى العداوة بين بعض القبائل فاستغلوها، حيث حالت دون التعاون فيما بينهم، أو تحالف الأوروبيين مع بعض القبائل لسحق مقاومة أخرى، لقد عانت الدول الأوروبية خلال اخضاعها للبلدان الافريقية أشد المعاناة.[3]

---

[1]- ج.ن.أوزويغوي، **تقسيم افريقيا وغزوها على يد الأوروبيين، تاريخ افريقيا العام المجلد السابع افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية1880-1935**، المشرف على المجلد، أ.آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية ش.م.ل، لبنان،1990 ، ص ص51.

[2]-نفسه، ص54.

[3]- نفسه،ص

ثانيا: المعاهدات الأوروبية الأوروبية

تعددت المعاهدات الأوروبية الأوروبية بهدف تقاسم النفوذ أو تسوية الخلافات فيما بينها، مثلا سنة 1885م وقعت ألمانيا اتفاقية مع توغو، وضعت بمقتضاها مناطق ملك توغو الواقعة على الساحل الغربي لإفريقيا حتى لومي تحت الحماية الألمانية، ثم وطدت نفوذها هناك. وبدأت بريطانيا بالتوسع شمال مستعمرة الكاب بإعلان الحماية البريطانية على بتشوانالاند، وهي منطقة صحراوية كبيرة تقع بين افريقيا الجنوبية الغربية الألمانية، وجمهورية البوير في الترنسفال المعروفة آنذاك بجمهورية جنوب افريقيا. وقامت بريطانيا بالتفاوض مع الألمان سنة 1886م على تقسيم مناطق النفوذ الى قسمين أحدهما لبريطانيا والآخر لألمانيا، حيث تم توقيع عدة معاهدات لتسوية الحدود، اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا في زنجبار وكينيا، وأوغندا وروديسيا الشمالية وبتشوانالاند وشرق22افريقيا.[1]

أما فرنسا فقد قامت بعقد معاهدة مع حكومة الكونغو، على أن يكون نهر أوبانجي فرع الكونغو الغربي هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو، واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسية، وأما المنطقة الجنوبية فكانت من نصيب دولة الكونغو الحرة. وفي عام 1890 وقعت بريطانيا مع فرنسا معاهدة بخصوص الحد الغربي لنجيريا، مقابل اعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية في مدغشقر. وفي سنة 1891م وقعت بريطانيا معاهدة مع البرتغال بخصوص سالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية. وفي فيفري 1953م وقعت فرنسا معاهدة مع بريطانيا لرسم خط الحدود بين الحد الغربي لساحل الذهب والخط الشرقي لساحل العاج. كما وقعت بريطانيا في نفس السنة معاهدة مع ألمانيا بشأن الحدود بين منطقة يولا وبحيرة تشاد.[2]

والمعاهدة الأنجلو ألمانية في نوفمبر 1886 م، حددت هذه المعاهدة مناطق النفوذ التابعة لكل من بريطانيا وألمانيا في شرق افريقيا، حيث وضعت زنجبار معظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية، كما ضمت ألمانيا نفوذها السياسي في شرق افريقيا، وبالتحديد في منطقة تنجانيقا، وبذلك قسمت هذه المعاهدة الإمبراطورية العمانية تقسيما فعليا في شرق افريقيا. كما تعهدت بريطانيا بمقتضى نصوص الاتفاق بأن تعمل على عدم ضم الأراضي الواقعة خلف مناطق النفوذ الألمانية، وهي تقصد بذلك بلاد رواندا وبوروندي. ومن جهتها ألمانيا تعهدت كذلك بضم الأراضي التي تقف خلف مناطق النفوذ البريطانية، وهي تقصد بذلك بلاد أوغندا والسودان.[3] أما المعاهدات البرتغالية الفرنسية سنة 1886م، والمعاهدة البرتغالية الألمانية سنة 1886م والمعاهدة البرتغالية البريطانية سنة1891م، هذه المعاهدات الثلاث رسمت معالم مستعمرات البرتغال، في كل من أنغولا وموزمبيق، حيث عينت الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ ألمانيا مع البرتغال، وحددت حدود منطقة النفوذ البريطانية في وسط القارة روديسيا الجنوبية ومالاوي.[4]

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص22.

[2]- نفسه، ص ص23-26.

[3]- حراز.ر، **بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 171، ص ص65-68.

[4]- ج. ن. أوزويغوي، المرجع السابق، ص53.

ان الملاحظ على مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين القوى الاستعمارية الأوروبية، هو أنها لم تراعي أي خصوصية من خصوصيات المجتمعات الافريقية، ووضعت حدود سياسية لمصالحها في القارة، متنكرة بذلك الى كل أشكال الكيانات السياسية القائمة، أو حتى الروابط المشتركة التي كانت تجمع عديد القبائل كاللغة والدين مثلا، لذلك وبعد إتمام الغزو العسكري المباشر 1885-1904م للقارة، وجدت شعوب القارة الافريقية ممزقة الى أكثر من بلد.[1]

عوامل انهزام الافريقيين أمام الأوروبيين:

يعود انهزام الافريقيين أمام الأوروبيين الى عدة عوامل يمكن اجمالها في النقاط التالية:

-كانت القوى الأوروبية أكثر منهم عدة في كل مجال تقريبا، فالأوروبيون كانوا على دراية بمميزات القارة في مختلف المجالات أكثر مما يعرفه الافريقيون عن أوروبا.

- استفادة الأوروبيون من نتائج الثورة الصناعية في مجال الطب، مثلا تم اكتشاف دواء واق من الملاريا وأصبحوا أقل تخوفا من افريقيا.

- كانت موارد أوروبا المادية والمالية أضخم بكثير من موارد افريقيا، فبينما كان بوسع القوى الأوروبية أن تنفق ملايين الجنيهات في حملاتها فيما وراء البحار، لم تكن دول افريقيا لتستطيع احتمال أية مواجهة عسكرية طويلة الأمد ضد هذه القوى الأوروبية.

-الصراع والتطاحن بين الدول الافريقية، بل وفي البلد الافريقي الواحد الماندغو ضد التكرور، الأشانتي ضد الفانتي...وعلى ذلك فبينما كان في استطاعة أوروبا أن تركز كل اهتمامها العسكري تقريبا على أنشطتها الاستعمارية دون أن يشغلها شأن داخلي، كان اهتمام الدول والأقطار الافريقية مشتتا.[2] مثلا وافق أمير امارة جومبي على الحماية البريطانية، لأن أميرها كان في صراع مع أمير آخر، هو المعلم جبريل جاني ولم يصمد هؤلاء أمام الأسلحة البريطانية المتطورة.

-ان الصراعات المحلية بين الأمراء كانت من العوامل التي ساعدت البريطانيين على بسط نفوذهم التدريجي على الامارات الإسلامية في غرب افريقيا، ولم يحاول الأمراء انقاذ هذه الامارات لعدم وجود جيش مركزي عنده، ولأن الامارات الجنوبية لم تكن متعاونة بل كان التنافس بينها شديدا، وهذا ماسهل من مهمة الاستعمار البريطاني. كما أتاحت امارة زاريا الإسلامية للبريطانيين الفرصة، عندما استنجدت بهم للقضاء على أمير كونتاجورا الذي كان يغير على قرى الامارة، فاستولوا على امارة زاريا، ورغم طلب أميرها المساعدة لم يجد من يعينه، وهذا يوضح أن الأمراء أثناء منافستهم لم يتعاونوا، بل تفرقوا وطلب بعضهم مساعدة الأعداء الذين أطبقوا عليهم، وانتهزوا فرصة الفرقة ليفرضوا سلطانهم على المسلمين.[3]

-وقد فضل أمراء المسلمين الذين سقطت إماراتهم تحت سيطرة البريطانيين الهروب، مثل ما فعل أمراء كونتاجورا ونيب وأدماوا وبوش، ولو اتخذ هؤلاء الأمراء سبيلا للتحالف والتكاتف والحصول على المساعدات من الخليفة، لتغيرت

---

[1]-نفسه،ص64.

[2]- ج.ن.أوزويغوي، المرجع السابق،ص ص57-63.

[3]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لافريقيا**، المرجع السابق، ص43-44.

صورة المقاومة ولوجد البريطانيون مقاومة عنيفة.

خلق هذا التواجد البريطاني في إمارات دولة سوكوتو موقفا جديدا لم يكن موجودا من قبل، حيث بدأت كل إمارة وفي ظل غيبة السيادة العليا للخليفة الاعتماد على نفسها في مسألة العيش والبقاء، وصار كل أمير يبحث عن أنسب الوسائل التي تحافظ على إمارته حتى اضطر إلى التحالف مع الأعداء، ومصداق ذلك ما فعله كل من أميري زاريا وجومبي حينما استعان كل منهما بالبريطاني، للتغلب على أمير مسلم من بني جنسهم.[1]

-أما الدول الأوروبية فرغم وجود خلافات حول الاستعمار، فقد استطاعت حتى سنة 1914م أن تحل تلك المشكلات دون اللجوء الى الحرب، بل تضامنت فيما بينها ضد الافريقيين. أما الافريقيين فكانوا عكس ذلك غير متضامنين ولا متحدين أو متعاونين فيما بينهم، بل أن البعض كان لا يتورع عن التحالف مع القوى الأوروبية ضد جيرانه، ثم لا تلبث أن تخضعه تلك القوى ذاتها.

-الاختلاف الحضاري والتقني، فبينما كانت أوروبا تستخدم جيوشا محترفة وجيدة التدريب، كان عدد الدول الافريقية التي لديها جيوش دائمة قليلا، أما الدول التي لديها جيوش محترفة فكانت أقل عددا، وكانت معظم الدول الافريقية تجند الأفراد وتعبئهم للهجوم أو الدفاع على أساس ارتجالي.[2]

-في غرب افريقيا الأسلحة كانت عبارة عن رماح وحراب وسيوف، وقوات المشاة من عامة الشعب ومن المتطوعين من الفلاحين، وأهل الذمة أو من المرتزقة الأجانب، وحققت قوات لوغارد ضم الامارات الإسلامية في غرب افريقيا، بفضل استخدام الأسلحة النارية، وقاذفات اللهب.

-عجز ترتيبات الدفاع لدى إمارات الدولة الإسلامية، وأصبحت كل إمارة تواجه مصيرها بنفسها بأسلحتها المحدودة غير المتطورة. كما أن الحصون التي أقيمت داخل مدن الإمارات قد أثبتت عدم قدرتها على تقديم مساعدات ملموسة من جانب الإمارات الأخرى أو من الدولة، مما جعلها فريسة سهلة أمام القوات البريطانية.[3]

- كما كان بوسع الأوروبيين تجنيد المرتزقة من الأفارقة، مما ضمن لهم التفوق العددي، كما أن البلدان الأوروبية اتفقت بمقتضى معاهدة بروكسل سنة 1890 م على ألا تبيع سلاحا للإفريقيين، وبالتالي اعتمد الأفارقة على أسلحة تقليدية لم تكن لتصمد في وجه الأسلحة الأوروبية المتطورة.

ونظرا لهذه المزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية التي كانت دول أوروبا تتفوق بها على الكيانات السياسية الافريقية، فان المعركة لم تكن متكافئة بحال، ولذا لم يكن غريبا أن تقهر دول أوروبا بلاد افريقيا، والواقع أن توقيت الغزو أفضل توقيت بالنسبة لأوروبا، أما بالنسبة لإفريقيا فلم يكن هناك توقيت أحسن من ذلك.[4]

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق،ص ص45-46.

[2]- ج.ن.أوزويغوي، المرجع السابق،ص ص58-63.

[3]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، المرجع السابق،ص40-43.

[4]- ج.ن.أوزويغوي، المرجع السابق،ص ص63.

خاتمة:

لقد استمر الأوروبيون في تقسيم افريقيا فيما بينهم بعد مؤتمر برلين من خلال المعاهدات التي عملوا على ابرامها مع الأفريقيين أو فيما بينهم، والتي مكنتهم من السيطرة على ما تبق من الأراضي الافريقية، والتي ميزها الغش والتحايل مع الأفارقة دون أن يكتشف هؤلاء دسائسهم. وما ساعد الأوروبيين على التغلب على الأفارقة هو تطورهم في مختلف المجالات، الذي قابله تخلف الأفارقة، وتحالف الأوروبيين فيما بينهم وحل خلافاتهم بالطرق السلمية، في المقابل عرفت الدول والامارات الافريقية صراعات داخلية وفيما بينها، ولجوء بعضها للتحالف مع العدو، وهكذا اكتملت للأوروبيين سيطرتهم على افريقيا.

المحاضرة التاسعة: الاستعمار الهولندي لجزر الهند الشرقية

في إطار التنافس الاستعماري الأوروبي على قارة آسيا، فقد وضع الهولنديون بعد استقلالهم عن اسبانيا جزر الهند الشرقية نصب أعينهم، وما جذبهم اليها هو غناها بالموارد المختلفة في مقدمتها غناها بالبهارات الثمينة، فاستولوا على حزر الهند الشرقية تباعا، وذلك بعد قضائهم على كل منافسيهم من الأوروبيين، واجهاضهم لمقاومات السلاطين هناك، وهذا عن طريق شركة الهند الشرقية الهولندية، واستغلوا خيراتها وسخروا سكانها لخدمة مصالحهم، ثم استفحل هذا الاستغلال بعد أن وضعت المملكة الهولندية يدها على هذه الجزر بدل الشركة.

أولا: التعريف باندونيسيا–جزر الهند الشرقية

تتكون اندونيسيا من مجموعة من الجزر والأرخبيلات أكبرها جاوة، وتمتد من سومطرة الى غينيا الجديدة، ومن الغرب الى الشرق على امتداد خمسة آلاف من الكيلومترات. وكانت مركز الإمبراطورية الهولندية الاستعمارية الكبرى فيما وراء البحار. وعرفت الإسلام في أواسط القرن 8هـ 14م. ويطلق اسم اندونيسيا على مجموعة الجزر الواقعة في جنوب شرق آسيا، والتي تضم سومطرة وجاوة، وبورنيو وسيلبيس، ولومبون وتيمور، وجزائر الملوك الجديدة وشبه جزيرة الملايو، وبعض الجزر الأخرى المبعثرة. وقد أطلق على مجموعة الجزر هذه أسماء متعددة، فسميت قديما نيوسنتارا وانسوليد، وسميت أيضا باسم جزائر الملايو، وباسم جزائر الهند الشرقية الهولندية، وسميت جاوة من قبيل تغليب الجزء على الكل، ومنذ سنة 1850م أخذ اسم اندونيسيا يغلب على ما عداه من الأسماء، ويتكون من جزأين هما: اندو وهي مشتقة من كلمة الهند، والثاني نيسا وتعني الجزر، أي أن اندونيسيا هي جزر الهند، وأصبحت هذه التسمية رمزا لوحدتهم وأمانيهم القومية، ولهذا السبب لم تكن الحكومة الهولندية التي حكمت تلك الجزر تعترف بتلك التسمية.[1]

كانت تعرف أيام قدوم الأوروبيين اليها بجزر الكنز، لما فيها من بهارات ثمينة وثروات، والمعادن المتنوعة كالقصدير والنحاس، والذهب والفضة، والألمنيوم والحجارة الكريمة، والأخشاب الثمينة، وغنية كمصدر للقهوة والمطاط، والرز والفستق، وقصب السكر والشاي، والنباتات الزيتية. كذلك هي كنز في موقعها الاستراتيجي، اذ تشرف أراضيها على كل الممرات البحرية من الشرق الى الغرب والعكس. وصل البرتغاليون الى جزر الهند الشرقية والهند سنة 1511م، حيث وجدوا عالما إسلاميا هناك.[2]

ثانيا: الاستعمار البرتغالي لجزر الهند الشرقية

مثل القرن16م بداية للسيطرة البرتغالية على منطقة جنوب شرقي آسيا، ومنها جزر الهند الشرقية، عندما تمكن القائد البرتغالي الفونسو دي البوكيرك من السيطرة على ملقا عام 1511م. لم تكن أهداف البرتغاليين اقتصادية فحسب، بل

[1]– عفاف مسعد العبد، **دراسات في تاريخ الشرق الأقصى**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، د.ت.ن،ص ص123–125.

[2]– فايز صالح أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا**، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن،1990، ص205.

كانت دينية أيضا، اذ اتبعوا سياسة الإرهاب والقسوة ضد سكان إندونيسيا خاصة المسلمين، وتوالت حملات البرتغاليين بعد ذلك على الصين وسيام وجزر الملوك أو البهارات، للحصول على البهارات واحتكارها لصالحهم وحدهم، وعملوا على نشر الديانة المسيحية، وأدى هذا الوضع الى كثرة سفر التجار الأوروبيين الى اندونيسيا، ونتيجة لمقاومة الإندونيسيين لهم، وانتشار الأمراض والأوبئة بين الموظفين البرتغاليين مما زاد من مصاعبهم، فقد توقف توسعهم، في الوقت نفسه دخلت البرتغال في منافسة بحرية على المنطقة مع الاسبان، الذين تمكنوا من السيطرة على بعض الجزر الاندونيسية مثل تيمور، مما تسبب في نشوب حرب بين الدولتين، استمرت حتى نهاية القرن 16م، اضمحلت على اثرها القوة البحرية الاسبانية بعد معركة الإرمادا سنة 1588م، ومع ذلك احتفظوا بنفوذهم في ملقا، حتى في ظل الاستعمار الهولندي لإندونيسيا مدة 40 سنة، كما ظلت تحتفظ بجزء من جزيرة تيمور ومراكز صغيرة أخرى.[1]

ثالثا: عوامل ظهور الاستعمار الهولندي

أواخر القرن16م تحولت هولندا الى قوة أوروبية، وذلك يرجع الى جملة من العوامل نوجزها في مايلي:

-استقبال هولندا للعديد من العناصر التي تتميز بقوة نشاطها الصناعي، وكثرة رؤوس أموالها كاليهود الفارين من اسبانيا والبرتغال، واليهود والبروتستانت الذين طردوا من بلجيكا، والبروتستانتيين الذين طردوا من فرنسا. وكانوا من أصحاب رؤوس الأموال، ويدينون بمبدأ تدعيم الصداقة رغم وجود تنافس بين الدول، وجاؤوا بأموالهم الى هولندا بعد تحررها.

-كان الهولنديون بحارة، ولهم أسطول بحري كبير، وكان ميزان هولندا التجاري إيجابيا، نتيجة لتأجيرها سفنها، ولاستغلالها لرؤوس أموالها فيما وراء البحار، وكان هذا الوضع يدل على نظام اقتصادي مزدهر. كما كان الهولنديون فلاحون مهرة وصناع أيضا.

-بدأ الهولنديون للتطلع في الحصول على نصيب من ميراث البرتغاليين الاستعماري، فوصلت سفنهم الى مراكز الملابار في صورات وكوشين وسيلان، وملقا وجزر التوابل الشهيرة، واحتلوا جزيرة فرموزا ووصلوا الى اليابان.

-وفي إطار توسعاتهم في الشرق الأقصى، كانوا في حاجة الى محطات بحرية، ومخازن للتموين على طول الطريق الموصل للهند، فانتزعوا رأس الرجاء الصالح من البرتغاليين، واتخذوها قاعدة لهم، واحتلوا جزيرة موريس في المحيط الهندي.[2]

-وفرة رؤوس الأموال في هولندا، ورغبة هذه الأقاليم في المتاجرة، واكتساب الثروة، وكانت وسائلها رؤوس الأموال والبنوك والشركات، حيث تم سنة1609م انشاء بنك أمستردام، الذي تحول الى خزانة عامة للهولنديين، وأصبح أكبر مركز للعمليات المالية في أوروبا، وكان يمول الشركات سواء شركات التجارة والاستعمار. وكانت أهمها تأسيس شركة فان فير

[1]-كفاح جمعة وجر الساعدي، **اندونيسيا في عهد أحمد سوكارنو1945-1967**، اشور بانيبال للثقافة، د.د.ن، 2019، ص ص26-28. وأنظر أيضا محمد علي القوزي وحسان حلاق، **تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان 2001، ص190-191.

[2]- يحي جلال، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د.ت.ن، ص 153-154.

وشركات أخرى، ثم تكتلت مع بعضها حتى تصبح أكثر قوة، فنشأت شركة الهند الشرقية، ثم شركة الهند الغربية في الربع الأول من القرن17م، وأصبح في وسع الهولنديين بأساطيلهم ومصرفهم أن يقوموا بعملياتهم التوسعية.[1]

رابعا: ظهور الاستعمار الهولندي

كانت هولندا تابعة للتاج الاسباني منذ أوائل القرن16م، واشتهرت نتيجة لظروفها الطبيعية والجغرافية بنشاطها البحري والتجاري وسط دول غرب أوروبا وشمالها، وحصل الهولنديون من ملك اسبانيا على حق التجارة في ممتلكاتها الواسعة فيما وراء البحار، وقامت سفنهم بنقل البضائع الشرقية من موانئ اسبانيا والبرتغال الى شمال أوروبا، وكسبوا من ذلك ثروات طائلة. وفي عام 1566م ثار الهولنديون على الحكم الاسباني، ودخلوا في سلسلة من الحروب ضد اسبانيا، وقاموا بإعلان استقلالهم سنة 1579م، رغم إرادة الملك الاسباني فليب، الذي حاصر بلادهم، وكان تحطم الأسطول الاسباني الإرمادا سنة 1580م على يد الانجليز، من العوامل المهمة التي فتحت أمامهم فرص المغامرة، وتوافد التجار منهم الى خليج الملايو منذ سنة 1590م. [2]

وفي سنة 1595م ظهر كتيب صغير باللغة الهولندية نشره رحالة هولندي اسمه جان فان، أشار في الى الثروات التي تحتويها جزر الهند الشرقية الملوكا من البهارات، ووصف تداعي السلطة الاسبانية هناك، وفساد ممثليها في الجزر. بعد ذلك بأشهر قليلة أسس بعض التجار في أمستردام شركة سموها شركة فان فير، ومولوا بواسطتها حملة عسكرية، اتجهت عبر رأس الرجاء الصالح الى الملوكا بقيادة هوتمان، ووصل سنة1596م، وباشر بمحاربة الاسبان هناك، ومحاربة التجار المحليين واغتصاب بهاراتهم، لكنه فشل في الحصول على البهارات الكثيرة. ولكن هذا لم يثني من عزيمة الهولنديين الراغبين في الانتقام من الاسبان، الذين استعمروهم واضطهدوهم. وفي سنة 1598م أرسلت نفس الشركة حملة أخرى، ونجحت باحتلال جزيرة أمبوينا، وهي من أهم جزر الملوكا، ومركز السلطة البرتغالية، ومن بعدها الاسبانية في جزر البهارات.[3]

بعدها قام التجار الهولنديون بتأسيس الشركة الهولندية للهند الشرقية، وكان من تقاليد هذا العصر التي طبقت على معظم الشركات الاستعمارية وفي كل البلاد، أن تمنح الدولة هذه الشركات احتكار التجارة في منطقة معينة، ومعاملة خاصة في الرسوم الجمركية، وتعطيها حقوق سيادة الأقاليم التي تحتلها، وكانت هذه الشركات تحتفظ بجيوش، وتشرف على العدالة. والواقع أن الشركات الاستعمارية صاحبة الامتياز قد حلت محل سادة الاقطاع، على أن تطبق نشاطها فيما وراء البحار، وكانت هناك التزامات خاصة لهذه الشركات نظير امتيازاتها، فكان عليها أن تضمن المواصلات مع أقاليمها، وتقوم باستغلالها وبتوطين الأهالي فيها، وبإبعاد الأجانب عنها، وبإدخال المسيحية اليها في بعض الأحيان، كما كان حملة الأسهم يطالبون بزيادة أرباحهم، وكانت الشركة الهولندية للهند الشرقية مثالا لهذه الشركات، وقد غطى المحيط الهادي من رأس الرجاء الصالح الى مضيق ماجلان. وكانت الشركة تحتكر كل التجارة الهولندية في هذه المنطقة، وكانت تبيع السكر في أوروبا بخمسة أضعاف ثمن شرائها له، والفلفل بستة أضعاف، ولذلك فإنها كانت لا تخسر، وهو ما أعطاها طابعا

---

[1]- نفسه، ص155.

[2]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص107-108.

[3]-فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص43.

تجاريا، ثم أخذت طابعا عسكريا، حين أنشأت الحصون للدفاع عن هذه المراكز، وأخذت طابعا تجاريا زراعيا حين بدأ المعمرون في فلاحة الأراضي المحيطة بها، فتحول المركز التجاري وأصبح مركزا للزراعة، وتحولت القاعدة البحرية عند رأس الرجاء الصالح آلة مستعمرة للتوطين، وأقام فيها الفلاحون الهولنديون.[1]

أما في جاوة فان الشركة قد سيطرت على أمراء الجزيرة، وأنشأت عاصمتها بتافيا على خرائب مدينة جاكارتا الوطنية، وتمكنت من السيطرة على كل الجزيرة، وبعد التجارة بدأت في الزراعة لنفسها ولحسابها، واهتمت الشركة بزراعة قصب السكر رغم اهتمامها بالفلفل، وأجبرت الأهالي على زراعة ما تحتاجه من منتجات مثل البن، فتحول التاجر الى مشرف على الإنتاج، واستخدم الجيوش من المرتزقة لتنفيذ مخططاته، وأشرف الهولنديون في مالقة على زراعة المسك واالقرنفل، وسيطروا في الهند على انتاج الفلف والتوابل والقهوة، واستخدموا المهاجرين الصينيين في زراعة السكر في فرموزا، وقامت الشركة المركزية في بتافيا بتخزين هذه المنتجات، وتموين أوروبا منها، والتبادل بين أوروبا وبين بلاد الشرق وبعضها، وأصبحت الشركة بتجارتها وإمبراطوريتها قوة يحسب لها كل حساب، وأصبح الحاكم في بتافيا لا يفترق عن الملك، وأصروا على أن مستعمرات الهند الشرقية لم تكن من انشاء الدولة، بل ان التجار هم الذين قاموا بإنشائها.[2]

وبعد أن قهر الهولنديون منافسيهم من الأوروبيين، لم يبق ممن يقف أمام استعمارهم واحتكارهم لتجارة البهارات الا أهالي وسلاطين تلك الجزر، وخاصة سلطان جزيرة مكسر، وسلاطين متتالية حكمت سلطنة آشن الواقعة في الشمال من جزيرة سمطرا، اذ ظل هؤلاء يحاربون الهولنديين، ويدافعون عن أنفسهم وعن تجارتهم وحتى أوائل القرن 20م.

أسس الهولنديون في جاوا وسمطرا مراكز لتجارتهم، ولحماية تجارتهم وتجارهم قاموا ببناء عدة قلاع في مواقع استراتيجية في جزر الهند، وكان من أهم تلك القلاع وأكبرها قلعة في أقصى غربي جاوة سموها بتيفيا، وصارت منذ سنة 1618م عاصمة الاستعمار الهولندي في جزر الهند، وبعد استقلال اندونيسيا أصبحت جاكارتا، وقد بنيت من طرف هولندي يهودي اسمه جاك هوكين، الذي صار يعد في تاريخ هولندا الحديث من بناة الإمبراطورية الهولندية، حيث نجح خلال سنوات 1606-1611م في طرد الاسبان من جزر الملوكا، ومن تجارة البهارات، وتخلص أيضا من التجار الانجليز، وطوع التجار المحليين، واحتل أمبوينا التي كانت من أهم جزر الهند انتاجا للبهارات. ولذلك ونتيجة لمآثره هذه نصبته شركة الهند الشرقية الهولندية في عام 1618م حاكما عاما هناك، ونقل عاصمته من جزيرة أمبوينا لبتيفيا، ولإزاحة منافسيه الأوروبيين والأهالي استخدم طرقا وحشية، واستمر في منصبه حتى سنة 1639م، لقد ثبت الاستعمار الهولندي الذي صار أطول استعمار في العصر الحديث، وصارت جزيرة جاوة جوهرة الاستعمار الهولندي، أو بالأصح استعمار شركة الهند الشرقية المتحدة في بادئ الأمر. وقد كان استعمارها مستبدا للغاية، استعبدت الأهالي لتحقيق أرباحها، وأبقت الشركة على السلاطين للحكم باسمها، وأبقت على قانون الشريعة الإسلامية، ولم يعمل الهولنديون على نشر دينهم المسيحي، واستخدموا السلاطين لجمع الضرائب، وتسخير الأهالي واستغلالهم.

---

[1]-يحي جلال، **التاريخ الأوروبي**....، المرجع السابق، ص156.

[2]-نفسه،157-158.

ومع حلول القرن 18م أصبح من الصعب الحفاظ على النظام في جاوة، وصارت الشركة تخسر أكثر من أن تربح من استعمارها هناك، إضافة الى ظهور منافسين جدد وهما الانجليز والأمريكان، وهذا ما جعلها تضع يدها على السلطة في الجزر بدلا الشركة سنة 1798م، وأنهت الامتياز الذي منحته للشركة سنة 1602م. [1]

ولكن نظرا لانهيار تجارة الشركة مع الهند بدافع من فرنسا وانجلترا، بدأت الشركة تفقد ما لها من سلطان تجاري، وتتحول الى السياسة والى الحكم، وترتب عن هذا الاتجاه الجديد زيادة خسارة الشركة وكثرة ديونها، الى أن انتهت بصفة نهائية سنة 1799م، وحلت الحكومة محل الشركة في تسيير أمورها. ومنذ ذلك الوقت بدأت الحكومة الهولندية تستعمر اندونيسيا، وتسير على نفس سياسة الشركة التعسفية مع عامة الشعب، فأدخلت بعض المحاصيل الجديدة، وأجبرت الأهالي على زراعتها، وتسليم محصولها الى الحكومة بالثمن الذي تحدده.

وفي عام 1811م نظرا لاحتلال نابليون هولندا، هاجمت إنجلترا الممتلكات الهولندية للاستيلاء عليها حتى لا تقع في يد نابليون، وقد تم ذلك عن طريق شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وبانهزام نابليون واستقلال هولندا عادت اليها ممتلكاتها في اندونيسيا، وذلك بمقتضى اتفاقية عقدت بين إنجلترا وهولندا سنة 1814م.

وقد عملت إنجلترا على السيطرة على الطرق التجارية بين الهند والصين، فاستولت على مضيق ملقا، وقامت بشراء جزيرة سنغافورة من أحد الحكام المحليين في 29 جانفي 1819م، وأعلنت حرية هذا الميناء وأنه يستخدم لتموين السفن الأوروبية والاندونيسية، الأمر الذي أغضب هولندا. وللحفاظ على الاستعمارين الإنجليزي والهولندي لتلك الجزر، تم عقد اتفاقية بينهما في لندن سنة 1824م، ونصت على احتفاظ الانجليز بشبه جزيرة الملايو وجزيرة سنغافورة، مقابل تنازل الانجليز للهولنديين عن منطقة من الأرض غربي جزيرة سومطرا، كما استولى الانجليز على شمال بورونيو، وتعهد الطرفان باحترام حدود مستعمراتها، وتجنب كل ما من شأنه اثارة المتاعب للآخر، وبهذا انتهى التنافس بين الدولتين في الشرق الأقصى.

ان اهتمام الهولنديين بتوطيد نفوذهم السياسي والاقتصادي بجاوة دون توسعهم في غيرها من 1816-1750 يرجع الى انشغالها بحروبهم ضد إنجلترا وبلجيكا، وأمير جزيرة جاوة ديبو نيجورو الذي كبدهم خسائر فادحة. وخلال سنوات 1850-1904 م بدأت أوضاع الهولنديين بالاستقرار، لهذا بدأوا في التطلع لتوسيع استعمارهم، وخاضت حروبا مع مملكة آتشيه في سومطرا دامت 13سنة.[2]

ولكن بعد وصول الانجليز الى شمال جزيرة بورنيو سنة1841م، باشرت هولندا بفرض سلطانها على باقي الجزر خوفا من أطماع الانجليز، وأصعب حرب خاضها الهولنديون في تاريخهم الحديث كانت ضد سلاطين الآشن في جزيرة سمطرا، الذين استمرت مقاومتهم حتى سنة 1908م، لتظهر بعد ثلاث سنوات المقاومة السياسية في اندونيسيا،[3] وكان الهولنديون

---

[1]-فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص ص175-176.

[2]- رأفت غنيمي الشيخ ومحمد رفعت عبد العزيو وناجي هدهود، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر،2004، ص129-130.

[3]- فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص182-183.

ينتصرون على الملوك المحليين لا بالقوة العسكرية بل بالخديعة والمكر والخيانة، وان كان النصر يتم أحيانا على بعض الملوك بالعنف والقوة وأفضلية السلاح. [1]

[1]-محمود شاكر، **اندونيسيا**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1979، ص 43.

المحاضرة العاشرة: الاستعمار البريطاني للهند

نتيجة للتدهور الذي عرفته الهند أواخر القرن16م، بسبب الصراع على السلطة والنفوذ، بدأ الغزو الأوروبي يتوافد على الهند، وكان البرتغاليون السباقون في ذلك، ثم اشتد التنافس بينها وبين هولندا فرنسا وانجلترا، وكانت الغلبة للبريطانيين بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية، بسطت نفوذها على البلاد بدعوى التجارة، ثم انتقل حكم الهند الى الحكومة البريطانية مباشرة، حيث واصلت سياسة الاستغلال التي بدأتها الشركة.

أولا: الأوضاع في الهند قبيل الاحتلال

الهند شبه جزيرة على شكل مثلث كبير، تقع في جنوب قارة آسيا، تبلغ مساحتها مليونا ميل مربع، يحدها من الشمال الصين، حيث سلسلة جبال الهملايا التي تحيطها من جهة الحدود الشمالية والشرقية، ومن الشمال الغربي عدد من أقاليم ما وراء النهر، ومن الغرب جبال سليمان وبلاد فارس، وبحر العرب، أما من الجنوب فقد ضمت عدة جزر ساحلية وسيلان، ويحدها خليج البنغال في شرقها.[1]

في أواخر القرن 16م تدهورت أوضاع امبراطورية المغول بالهند، بسبب ضعف حكام الولايات وتصارعهم على السيطرة والنفوذ، فاستغل الانجليز والفرنسيون سقوطها، وفي عام 1707م بدأ الضعف والانحلال يتسلل الى امبراطورية الهند الإسلامية في عهد خلفاء أورنجزيب الضعفاء، وقد جاء هذا الضعف من داخل البيت الحاكم أولا حيث تقاتل أولاده عن السلطة، ومما زاد الأوضاع تفاقما هو تعرض الهند للغزو الفارسي على يد نادر شاه الصفوي سنة 1739م، فأخذوا يثبتون أقدامهم في الهند لحماية مصالهم وتجارتهم، ودخلوا في صراع عنيف فيما بينهم، انتهى بانسحاب الفرنسيين، ورسوخ أقدام الانجليز فيها على اثر معاهدة باريس سنة 1763م.[2]

كان البرتغاليون أول قوة أوروبية تصل الى الهند عندما وصلها فاسكو دي جاما سنة 1498م، ومنذ ذلك الوقت بدأ تكوين المستعمرات البرتغالية في ساحل الهند الغربي، وفي جزر الهند الشرقية، وظلت البرتغال تحتكر التجارة الهندية والنفوذ في المياه الهندية، حتى زاحمتها هولندا وفرنسا ثم بريطانيا التي انفردت بالسيطرة بعد ذلك.[3]

بعدما قام الرحالة البرتغالي فاسكو دي غاما بأول رحلة بحرية مباشرة بين أوروبا وبلاد الهند سنة 1498م، وصل الى كاليكوت على الساحل الغربي، بدأ التنافس الأوروبي على التجارة هناك، خاصة بين فرنسا وهولندا وبريطانيا، لكن في النهاية كانت الهند من نصيب بريطانيا بفضل شركة الهند الشرقية.[4]

---

[1]- عبد المنعم النمر، **تاريخ الإسلام في الهند**، المؤسسة الجامعية، لبنان، 1981، ص18.

[2]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص84. وعبد اللطيف الصباغ، المرجع السابق، ص46. وسلامة موسى، **غاندي والحركة الهندية**، مطبعة هنداوي، مصر، 2012، ص13.

[3]- رأفت غنيمي، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص87.

[4]- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي-19-التريخ المعاصر، القارة الهندية 1964-1991**، منشورات المكتب الإسلامي، لبنان،1997، ص26-27.

لقد بدأت تجارة الانجليز مثل غيرهم بشراء التوابل الهندية ونقلها الى أوروبا، غير أن التجار الانجليز وجدوا صعوبة في اخراج العملة الفضية من بلادهم ليدفعوا ثمن التوابل، حتى اهتدوا الى اقبال تجار الهند وبخاصة إقليم البهار على المنسوجات الإنجليزية، فسعوا الى إقامة وكالات تجارية لبيع المنسوجات بالهند، كما جلبوا الى الهند أدوات الترف ليحصلوا نظيرها على منتجات هذه البلاد، أقيمت هذه الوكالات باسم شركة الهند الشرقية البريطانية.

تدخل البريطانيون في الصراعات الداخلية البسيطة، ونالوا بتأييدهم بعض الزعماء كثير من الامتيازات، حتى بلغوا من الثراء والقوة واتساع النفوذ ما مكنهم من شركاء بومباي من البرتغاليين، ومد نفوذهم الى كلكتا ومدراس وما يليها جنوبا، وبذلك كسروا شوكة البرتغاليين، وتصدوا للمحاولات الهولندية التي كانت ترمي الى إيجاد موضع قدم لها في الهند.[1]

حقق الفرنسيون نجاحا على السواحل الشرقية للهند، وفي هضبة الدكن، لا تقل عن نظيرتها البريطانية في السواحل الغربية، بفضل الداهية دوبليكس مدير شركة الهند الشرقية الفرنسية الذي استطاع أن يدرب[2] بعض جنود امارة حيدر أباد في هضبة الدكن على الأسلحة الأوربية الحديثة، حتى صار الحاكم الفعلي للمنطقة، يحركهم لتنفيذ سياسته من وراء الستار، ولكن الانجليز استعادوا ممتلكاتهم في الهند بعد حرب السبع سنوات1840-1848م، وقضوا على نفوذ الفرنسيين في الهند.

اصطنع البريطانيون طرائق دوبليكس الاستعمارية الفذة في الدس والوقيعة، واستغلال الصراعات الداخلية، وتحريك الأمور من وراء الستار، والمحاربة بجند الهند وأموالها، لتحقيق مآربهم التوسعية، فاستكملوا سيطرتهم على إقليم البنغال بعد انتصارهم على حكومة حيدر أباد في معركتي بلاس وبسكر، وأبرموا معاهدة صلح مع نظام حيدر أباد في سنة 1766م، حفظ للسلاطين التيموريين سلطتهم وسمية في الله أباد على معاش شهري من الانجليز، وكانت مراسلات الانجليز تتم باسم السلطان التيموري حتى سنة 1806م، حينما فقد السلطان كل مظاهر التقدير من السلطات البريطانية، وظل الحال على ما هو عليه حتى قيام الثورة الكبرى سنة 1857م فطوت صفحة سلاطين المغول في الهند، ثم تمكن البريطانيون من طرد الهولنديين من شواطئ سيلان وأخضعوها لحكمهم سنة 1797م.[3]

وتمكن البريطانيون بالدسائس بين الأمراء من ضم باقي الامارات الهندية، التي لم يتغلبوا عليها بقوة السلاح، وأصبح الانجليز هم محركي السياسة والإدارة في تلك الامارات، وهكذا بعدما كان المسلمون أصحاب السيادة في الهند، بدأت جولة الاستعمار الأوروبي ودخلت الهند تحت النفوذ البريطاني، فعملوا على اضعاف المسلمين وكسر شوكتهم، حتى يلين لهم الأمر في المستعمرة الغنية الواسعة.[4]

ثانيا: شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في الاستعمار

---

[1]- وعبد اللطيف الصباغ، المرجع السابق، ص47.

[2]- عبد اللطيف الصباغ، المرجع السابق، ص46.

[3]- عبد اللطيف الصباغ، المرجع السابق، ص48-49.

[4]- رأفت غنيمي، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص88.

إذا كان البرتغاليون قد تمكنوا من انشاء بعض المراكز على سواحل مالابار، فان الهند كانت قارة أو شبه قارة، وفيها متسع للجميع، وكان الانجليز يحقدون على الهولنديين في انشائهم الشركات الاستعمارية، وفي جمعهم للثروات الضخمة، ومع هذا الحقد اقتفى الانجليز أثار الهولنديين في انشاء الشركات الاستعمارية ومن هذه الشركات الشركة البريطانية للهند.

ووافقت الملكة اليزابيث على انشاء شركة الهند الشرقية، خاصة وأن هولندا كانت قد ضاعفت أثمان الفلفل، فصمم تجار لندن المتعاملين مع الهند على انشاء شركة تتعامل رأسا مع الهند ومع الشرق الأقصى، دون أن تمر عن طريق الهولنديين. ولقد أعطى التاج لهذه الشركة احتكار التجارة بين إنجلترا وكل البلاد والواقعة الى شرق رأس الرجاء الصالح، مع سلطات سيادة على المناطق التي تغزوها، واعفاءات جمركية على سلعها، والحق في تصدير ما قيمته 30ألف جنيه من المعادن النفسية سنويا، وزادت امتيازاتها مع مطلع القرن17م، وأصبح لها الحق في الاحتفاظ بحاميات، وإعلان الحرب وعقد الصلح، وتولي السلطة القضائية، وذهب جيمس لانكستر الذي قاد هذا الأسطول حتى جزر التوابل، وتفاوض مع السلاطين المحليين، وأنشأ مراكز تجارية أخرى في جاوة وسومطرة، ثم عاد وأصبحت هذه الشركة منذ ذلك الوقت من المنشآت الوطنية[1].

وحصلت هذه الشركة على امتيازات أخرى في مالقا وعلى سواحل الهند نفسها، وأنشئت قواعد بريطانية وبعض القلاع، كما حصلت على جزيرة بومباي بعد ذلك، ومع معارضة الهنود لهم قبل الانجليز أنصاف الحلول، وساروا خطوة بخطوة في طريق توسيع مناطق عملياتهم، وحصلوا على إدارة مناطق على مصب الكانج وفي البنغال.

ثم تدخل بعض مندوبي هذه الشركة في عملية المنازعات بين الرؤساء الوطنيين، ودافعوا عن بعضهم ضد البعض الآخر، وحصلوا على امتيازات ثم على حقوق جديدة، وبدأت بذلك الإمبراطورية الإنجليزية في الهند، وهكذا حصلت إنجلترا على مراكز ممتازة في التجارة الشرقية، وانتهت المنافسة والصراع بين الانجليز والهولنديين بتسوية، وكانت في صالح إنجلترا مما أدى لتفوق الشركة البريطانية، وأصبحت قوة تجارية ومالية وسياسية، وقامت في الهند بانتزاع الحقوق من الأمراء، واشترت منهم أراضيهم بأكملها مع ما عليها من رعايا، نظير دفع معاش سنوي للأمراء، فأصبحت هذه الشركة مالكة وذات سيادة، وأصبح الحاكم العام المقيم في كالكتا يضع القوانين ويعدلها، ويعين الأشخاص في كل الوظائف، ورضيت إنجلترا بهذا النظام الذي يوحد بين مجهود المواطنين ومجهود الدولة، في اطار المشروع التجاري، وكانت شركة الهند تحقق آمال الانجليز فيها، وبشكل سمح لها بأن تعيش لمدة أطول من قرنين ونصف قرن.[2]

ظل الانجليز من خلال شركة الهند الشرقية يستغلون 200مليون من الآدميين، ويستأثرون بكل الامتيازات، فلم يستفد سوى هؤلاء الانجليز بكل ما في وسعهم للوقوف أمام الإسلام والمسلمين. وبعد نفي الملك بهادر شاه سنة1808م، الذي كان آخر سلاطين المغول، وقعت الهند بشكل مباشر تحت سيطرة التاج البريطاني، وبحلول فيفري 1808م صدر

[1]- يحي جلال، **التاريخ الأوروبي الحديث**، المرجع السابق، ص ص161

[2]- نفسه، ص162-163.

قرار من الحكومة البريطانية عرف بمرسوم الحكومة الرشيدة في الهند، والذي بموجبه نزعت حكومة بريطانيا من الشركة التجارية، وأسندت الى الملكة مباشرة، وعين وزير في الهند نائبا عنها لمباشرة شؤونها.

ثالثا: الهند في ظل سيطرة التاج البريطاني

وبعد القضاء على الثورة خضعت الهند خضوعا مباشرا للحكم الإنجليزي، وبدأت الهند البريطانية تلك المرحلة وهي في مركز المستعمرة، وبظهور الأوروبيين على مسرح السياسة الهندية، دخلت الهند مرحلة جديدة من تاريخها. وخلال الحكم البريطاني المباشر، وضعت بريطانيا الشؤون الاقتصادية للهند بأيد بريطانية، فصارت الهند سوقا احتكارية تجارية لبريطانيا أثناء فترة توسعها، وازدياد نشاطها الصناعي، وفرضت بريطانيا الضرائب على الصناعة المحلية حتى تسهل لبضائعها الإنجليزية غزو أسواق الهند، ومضاربة الصناعة المحلية الهندية والقضاء عليها.[1] كما قامت الشركة الإنجليزية بإنشاء السكك الحديدية، لتسهيل نقل البضائع، كما دخل رأس المال البريطاني لتمويل المزارع الكبرى. وكان الأوروبيون يمتلكون مناطق واسعة من الأرض لزراعتها، وكان المزارعون الهنود يعملون في الأرض وكأنهم عبيد أو رقيق الأرض، ونشأ نظام شبه اقطاعي، واحتكرت بناء السفن، وانشاء البنوك والتحكم في التجارة وانشاء الصناعات ببلاد الهند. فكانت صادرات الهند هي المواد الخام، وظلت طوال القرن 19م على هذه الشاكلة، فضلا عن كونها على رأس القائمة في تزويد الصناعات البريطانية بالمواد الخام، كالقطن والشاي والمطاط والبن وغيرها من الثروات الحيوانية والمعدنية، ونتج عن ذلك أن الهند ازدادت فقرا نتيجة لاستنزاف الثروة في البلاد، وبذلك اجتمع استبداد الهندوس، وعسف الانجليز على المسلمين ثلاثة قرون.[2]

كما وانزوى المسلمون بعيدا عن التعاون مع الحكم الجديد، وآثروا أن يبتعدوا عن الجديد، وآثروا أن يبتعدوا عن المدارس التي أنشأها الانجليز بالهند، وكانوا يريدون منها تخريج طائفة من الموظفين تعرف الإنجليزية، وتلم ببعض العلوم الحديثة لتساعدهم في مقاصدهم الاستعمارية بالهند. وكان المسلمون حكام البلاد قبل الانجليز قد أبوا أن يستخدمهم الانجليز في مقاصدهم، وآثروا أن يقتصروا على التعليم في مدارسهم الدينية، وأن يبتعدوا عن هذه الوظائف، وقد زاد هذا في تأخرهم وفقرهم، وفي ظهور طائفة الهندوس عليهم، لأنهم لم يأبوا الالتحاق بالمدارس التي أنشأها الانجليز، ولم يأبوا الالتحاق بتلك الوظائف. وهكذا بقي المسلمون في عزلتهم، بينما أقبل الهندوس على المدارس التي افتتحها الانجليز في الهند، وتسلم البريطانيون البلاد التي كانت تسري فيها الثقافة والحضارة الإسلامية، ليطبعها بطابعه ويقضي على كل أثر فيها للحكم الإسلامي السابق، ليفتح الطريق لثقافته ونفوذه، وعمدت إنجلترا الى تبني سياسة فرق تسد بين المسلمين والهندوس.[3]

خاتمة:

[1]- سماح سلام، **"الاحتلال البريطاني في شبه القارة الهندية"**، مجلة المقتطف المصري التاريخية، العدد الرابع، مارس 2010، ص75-76.

[2]- سماح سلام، المرجع السابق، ص76.

[3]-نفسه، ص88-89.

استطاعت شركة الهند الشرقية طيلة سنين من تشتيت المقاومة الهندية، ومد نفوذها السياسي والعسكري والتجاري الى مختلف أنحاء الهند، وسيطرت على امبراطورية واسعة بدأت في استنزاف خيراتها، وفرضت سيطرتها على المقاطعات الهندية تباعا، ومكنت الحكومة البريطانية من تأسيس امبراطوريتها.

قررت إنجلترا حل الشركة سنة 1858م، وضمت اليها ممتلكات التاج البريطاني، واستحوذت على ثروات الهند الضخمة، وتحولت الهند الى سوق تروج فيه المنتجات البريطانية.

المحاضرة الحادية عشر: الاستعمار الفرنسي للهند الصينية

أولا: التعريف بالهند الصينية

تقتسم الهند الصينية أربع دول رئيسية تتمثل في امبراطورية آنام الواقعة بين كل من دلتا النهر الأحمر ودلتا الميكونج. ومملكة سيام تحتل في الوسط حوض نهر مينام والأراضي التي تقع مباشرة الى شرق وغرب هذا الحوض. وكانت كمبودج المحصورة بين هاذين الجارين تحافظ بكل صعوبة على استقلالها. أما في الجزء الغربي وديان سالوين وايراوادي، فان مملكة بورما كانت تشتمل ومنذ سنة 1784م على منطقة أراكان، التي تقع على ساحل خليج البنغال. [1]

ثانيا: أوضاع الهند الصينية قبل الاستعمار الفرنسي

يمكن توضيح أوضاع الهند الصينية قبل الاستعمار الفرنسي كما يلي:

كمبوديا: فيما بين سنوات 1431 و1864م صارت كمبوديا هدفا للاعتداءات المتتالية من جارتيها الشرقية والغربية فيتنام وتايلاند، وصارت كل منهما تدعم أميرا من أمراء البلاد ليصبح مواليا لها ضد آخر تدعمه الدولة الأخرى، وأدى ذلك الى عدة حروب بين فيتنام وتايلندا، كانت تخاض على الأراضي الكمبودية، ولإنقاذ أراضيه قام الملك الكمبودي نورونوم بتوقيع معاهدة حماية سنة 1863م، والتي اصبحت استعمارا طال تسعين سنة.[2] بحيث تضع كل شؤونها الخارجية تحت تصرف فرنسا التام، كما نصت الشروط على تعيين مقيم فرنسي، وعلى حق بعثات التنصير الفرنسية في القيام بنشاطها الديني، وحرية السفر، وحق فرنسا في استغلال الغابات.[3]

اللاوس: في بداية القرن14م وحتى القرن 18م وما بعد، كان هناك امارتان في لاوس، وكان هناك صراع بين بورما وتايلندا على المنطقة طوال القرن18م وما بعد، واحتلتها تايلندا حتى الاستعمار الفرنسي 1893م، وطال الاستعمار الفرنسي حتى 1954م.[4]

تايلندا –سيام– وبورما: أما سيام وبورما فانهما ظلا لفترة طويلة في حروب أثناء القرن18م، ولم تعرفا الاستقرار النسبي الا منذ عام 1783م، وكانت السلطة بيد القادة العسكريين، وكان الملك يمارس سلطة مطلقة، ولم يكن لجيش سيام تنظيم ولا انضباط، ولم يكن لبورما جيش نظامي، بل يتم جمع القوات وقت الحرب فقط.[5]

فيتنام: في أواخر القرن 16م جرى صراع على السلطة في فيتنام، نتج عنه خلق دولتين فيتناميتين واحدة في الشمال عاصمتها هانوي، وأخرى في الجنوب عاصمتها هوي، وكانتا في صراع مستمر، الأمر الذي جعلها عرضة للتدخل الفرنسي

---

[1]– روبير شنيرب، **تاريخ الحضارات**: القرن التاسع عشر، المجلد السادس،تر: يوسف أسعد داغر وفريد.م داغر، منشورات عويدات، لبنان،1987،ص27.

[2]–فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص82.

[3]–رأفت غنيمي وآخرون، المرجع السابق، ص74.

[4]– فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص83.

[5]– يحي جلال، **الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، دار المعرفة، مصر، 1985، ص73.

هناك.[1] كان امبراطور آنام فيتنام لا يرى أي تهديد لفرنسا عليه، لذا لم يتردد في عقد معاهدة جديدة معها في 25 مارس 1874م، اعترف فيها امبراطور آنام لفرنسا بملكية ثلاثة أقاليم في غرب الكوشين شين، كانت فرنسا قد احتلتها بالفعل منذ عام 1871م، وفتح أمام الفرنسيين ثلاث موانئ جديدة هانوي وهاي وفونج وكيمون، وسمح للتجارة الفرنسية باستخدام طريق النهر الأحمر من أجل الوصول الى إقليم يونان الصيني، وكان التقدم واضحا بالنسبة لمعاهدة 1862م.[2] وباستثناء فيتنام لم تكن أي من تلك البلدان قادرة على أن تبدي مقاومة فعالة لعملية التوغل الأوروبي، فجميعها تعاني الفوضى الداخلية والافتقار الى جيش قوي ومنظم.[3]

بدأت فرنسا سياسة الاستعمار منذ القرن السادس عشر، لكن حرب السبع سنوات والثورة الكبرى والإمبراطورية أفقدتها مستعمراتها، فلم يبق لها سوى القليل، وبعد حرب السبعين في أوروبا عادت فرنسا لنشاطها الاستعماري لتعوض عن فقدانها الألزاس واللورين ومستعمراتها الأخرى.[4]

ثالثا: البعثات التبشيرية ودورها في الاستعمار

كان الأسلوب الفرنسي في التوسع الاستعماري يتخذ شكل ارسال المبشرين الفرنسيين، ليمهدوا الطريق أمام الاستعمار الفرنسي، ويتضح ذلك من ارسال فرنسا سنة1610م للمبشر إسكندر ردس في مهمة لتقصي أحوال الهند الصينية، وقامت مجموعة أخرى من رجال الجزويت بنفس الدور في كامبوديا وأنام وسيام وجنوب بورما، غير أن النفوذ الفرنسي تلاشى بحلول سنة 1688م بسبب تعصب هؤلاء المبشرين بشكل زائد.[5]

حاولت فرنسا السيطرة على الهند الصينية فيتنام تايلندا وكامبوديا بثلاث وسائل، هي التبشير والخداع والقوة، وذلك للتعويض عما فقدوه في الهند بعد أن طردتهم بريطانيا منها، وكانت فرنسا تخطط لقيام امبراطورية في آسيا بالقوة، بحجة حماية الكنيسة بسبب الاضطهادات التي تتعرض لها البعثات التبشيرية.[6]

وقد بدأ الاحتكاك بالفرنسيين في الأصل بواسطة البعثات التبشيرية الكاثوليكية، وانتهى أخيرا باحتلال فرنسا لكل فيتنام شمالا وجنوبا في القرن19م.[7]

ووصل أوائل المبشرين الفرنسيين الى كامبوديا وفيتنام في سنة 1660وما بعد، غير أن الفرنسيين أهملوا بعثاتهم وأغلقوا آخرها سنة 1693م، وسبب ذلك اهتمامهم الكبير بالهند وبالتبشير وبالتجارة فيها ومعها، وقد طال الابتعاد الفرنسي عن هناك، حتى انتهاء الحرب المسماة الحرب الفرنسية الهندية أو حرب السبع سنوات 1756-1763م، والتي خسرتها

---

[1]- فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص84.

[2]- يحي جلال، **الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص166.

[3]-نفسه، ص38.

[4]- وهيب أبي فضل، **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**، ج9، العالم من مؤتمر فيينا حتى ح ع، 2نوبليس، ص135

[5]- عفاف مسعد العبد، المرجع السابق، ص38-39.

[6]-رأفت غينمي وآخرون، المرجع السابق، ص74.

[7]-فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص74.

فرنسا أمام الانجليز، ونتج عن ذلك خروج الفرنسيين من الهند، ولذلك تجدد اهتمامهم بأراضي الهند الصينية فيتنام وكامبوديا ولاوس.

في عام 1765م أي بعد سنتين من خروجهم من الهند، وصل المبشر الفرنسي الكاثوليكي بيير بينو الى هوي، حيث رحب به الملك فوك ثوان، ونجح نجاحا ملحوظا، اذ تمذهب على يده الكثير من أهالي المدينة للكاثوليكية، وهنا بدأ بإثارة الفوضى والتدخل في شؤون البلاد الداخلية، ومنها تدخله لتوقيع معاهدة فرنسية فيتنامية سنة 1787م، وحسبها تعهدت فرنسا بالمساعدة العسكرية للملك، مقابل تخليه عن مرفأ تورين الواقع جنوبي هوي، وتخليه عن مجموعة جزر كون سون، وعلى ذلك الأساس توجهت حملة عسكرية فرنسية الى كوشن، وبمساعدة مفارز من الجيش التايلندي أعادت الملك آن الى عرشه. وبعد ذلك بسنة عاد المطران بينو الى هوي والى منصبه كمستشار للملك آن، وبالتالي أصبحت البلاد مفتوحة أمام التدخل الفرنسي.[1]

وفي عام 1867م أعلن نابليون الثالث عن ضم الكوشين شين إلى فرنسا، بضغط من القوات البحرية والرأسمالية لاستغلاله في الميدان الزراعي، ولقد كان مناخ هذه البلاد لا يلائم الفرنسيين، لذلك لم يكثروا من الهجرة إليها للاستيطان، باستثناء المبشرين المسيحيين الذين أبدوا نشاطا دينيا متزايدا لنشر الكاثوليكية في الفيتنام عامة والقسم الجنوبي بصفة خاصة، وهم الذين ألحوا على احتلال الهند الصينية والتوسع فيها. وفي تلك الأثناء احتلت فرنسا الكمبودج عام 1763م، وسيطرت على لاوس بواسطة البعثات التبشيرية والتجارية. وعند عودة النشاط الاستعماري تزعم جول فيري هذه الحركة الجديدة، واتخذ إقليم الكوشين شين مركزا للتوسع في الهند الصينية.[2]

وقررت الحكومة الفرنسية غزو البلاد عسكريا في 15 أوت 1883م، وانتهى الأمر باعتراف حكومة آنام بالحماية الفرنسية، وباحتلال فرنسا العسكري لتونكين، وبموجب معاهدة 6جوان1884م أصبح يمكن لفرنسا أن تحتل عسكريا كل النقط التي تراها ضرورية في جميع أنحاء امبراطورية آنام، وأجبرت الصين على امضاء معاهدة معها سنة1884م، لفتح الحدود الصينية التونكينية أمام التجارة الفرنسية[3]، وبموجب معاهدة 5 جويلية 1885م أصبحت الصين مفتوحة أمام التجارة الفرنسية في موقعين على حدود الصين مع التونكين.[4]

واغتنم ملك كامبوديا نورودوم الوجود الفرنسي قربه، وأعلن استقلاله التام سنة 1862 من الفيتناميين والتايلنديين، وعلى إثره قامت ثورة في كامبوديا مما نتج عنه طلب الملك نورودوم الحماية الفرنسية 1863م، وصارت رسمية بعد أن وقع نورودوم معاهدة حماية مع فرنسا سنة 1863م، واحتجت كل من فيتنام وتايلندا على ذلك.[5]

رابعا: التنافس الفرنسي البريطاني

---

[1]- فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص85-86.

[2]- محمود السيد، **تاريخ دول جنوب شرق أسيا**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر: ، 1999ص182.

[3]- يحي جلال، **الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص168-169.

[4]-نفسه، ص171.

[5]- فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص89-90.

منذ أن قامت بريطانيا بضم بورما السفلى سنة 1852م، حاولت أن تفتح أمام تجارتها وادي ايراوادي، والذي كان في وسعه أن يعطيها وعن طريق بامو وطريق بورما مدخلا الى السوق الصينية، ولم تكن بورما قد اعترفت بأمر ضم الدلتا، ولكنها أصبحت ونتيجة لفصلها عن مخرج لها الى البحر مهددة بالموت اختناقا، اذا ما وضعت إنجلترا حاجزا جمركيا بين بورما العليا وبورما السفلى، ولذلك فان مينج دونج ملك بورما اضطر سنة 1862م الى التوقيع على معاهدة تجارة، وحصلت إنجلترا على امتيازات تجارية في البلاد، وفي سنة 1867م حصلت على معاهدة تجارة جديدة، وهكذا تمكنت السياسة الإنجليزية من أن تحكم قبضتها الاقتصادية على المملكة.[1]

وحاول الملك تيبو التعاون مع الفرنسيين، ونتيجة لمهاجمة الملك تيبو شركة انجليزية تعمل على استغلال الخشب، تمكن الانجليز بواسطة حملة عسكرية من القبض عليه، وسجنوه في الهند، وتم اعلان ضم بورما العليا، وبقي بعد ذلك أمر غزو الإقليم، وفي عام 1887م امتدت السيطرة البريطانية على كل بورما وأكملت الى الشرق، وفي المنطقة الجبلية التي تحيط بوادي سالوين بحماية تم إعلانها على دول شان أي على المنطقة التي كانت بورما قد غزتها في أثناء القرن18م من سيام، وهكذا نجد أن المصالح الاقتصادية قد تكاتفت مع المصالح الاستراتيجية من أجل اجبار الحكومة البريطانية على تسوية المسألة.[2]

ويرجع اهتمام بريطانيا بها الى أهميتها الاقتصادية، فهي تضم دلتا الايراوادي الكبرى المشهورة بزراعة الأرز، وساحلا غينيا به أنواع الأسماك، وبعد حملة عسيرة ثبتت شركة الهند أقدامها في أسام ومانيبور، واستولت على أراكان وتناسريم، ثم احتلت بيغو، فتأسست بورما البريطانية، وأثبتت الاستكشافات أن البلاد غنية بالكاد الهندي، الذي يصنع منه صبغ الاقمشة، وبها مسالك هامة وغنية بالحجارة الكريمة وخشب التك[3].

وكان هناك تنافس كبير بين فرنسا وبريطانيا، حيث احتلت بريطانيا بورما وفي سنة 1896م جرى الاتفاق الأنجلو فرنسي، الذي اعترفت فيه الدولتان فرنسا وبريطانيا بما صار مستعمرا منهما هناك، وإبقاء ما تبقى من تايلندا مستقلا وكدولة حاجزة بينهما.[4]

خامسا: سياسة فرنسا في الهند الصينية

أعلنت فرنسا سنة 1887م انضمام كامبوديا وفيتنام ولاوس في وحدة سمتها الهند الصينية الفرنسية، وصارت مدينة هانوي مقر الحاكم الفرنسي لها، حيث حكمت فرنسا وحدة الهند الصينية بواسطة حاكم عام، يعين من طرف وزارة المستعمرات في باريس، ومع أن فرنسا أبقت على الأمراء المحليين في كامبوديا وفي لاوس ليديروا بعض شؤون رعاياهم، الا أن كلمة الحاكم العام في هانوي كانت لا يعلى عليها.

---

[1]- يحي جلال **الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص162.

[2]-نفسه، ص163-164.

[3]- روبير شنيرب، **تاريخ الحضارات**، القرن التاسع عشر، المجلد السادس، تر: يوسف أسعد داغر وفريد.م داغر، منشورات عويدات، لبنان،1987، ص471.

[4]-فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص90.

وكان الحكم بيد الحاكم العام، وأي زعيم محلي أو أمير راودته نفسه بأن يتمرد على ذلك الوضع أو يتصرف تصرفا وطنيا كان اما يزج في السجن أو ينفى، وقد وجدت دول الاستعمار اجمالا فائدة في الحكم غير المباشر حيث أنه كان في الواقع محاولة لإيهام أهالي المستعمرات بأنهم مستقلون، لذلك كان الوضع أقل كلفة على المستعمر، وهي طريقة أيضا لمعادلة فرق تسد، اذ تفرق الأهالي بين المتعاونين والوطنيين من زعماء ومن أفراد الشعب، وكانت فرنسا أقل قابلية من كل دول الاستعمار في صدد منح بعض السلطات للزعماء المحليين، الذين تعاونوا معهم وحكموا بإمرتهم، وكانت فرنسا أشد رقابة على النخبة الوطنية أو المتعلمة في مستعمراتها، وجزأت أراضي الهند الصينية الى خمسة أجزاء إدارية، وهي كوشن أي النصف الجنوبي من فيتنام يحكمها مباشرة الحاكم العام، أنام وهي أواسط أراضي فيتنام وصنفوها محمية وحكمت حكما غير مباشر، وتونج كنج أي الأراضي الشمالية من فيتنام وحول مجرى نهر الأحمر وصنفت كمحية تحكم بشكل غير مباشر، وكامبوديا ولاوس محميتان تحت حكم غير مباشر.[1]

وعمد الفرنسيون الى سياسة التفوق العنصري، فتعلقوا بها لاهتمامهم بالمحافظة على هيبتهم مثل الانجليز، واحتقروا الأهالي وأذلوهم، وهذه السياسة كانت تزيد من كراهية الشعب لهم في كل مكان، وتدفعه للمقاومة، وكانت فرنسا قد تحكمت في هذه الدول بشكل يثير الأهالي ضدها، وخاصة نظام الامتيازات التي كانت تعطي فرنسا صلاحيات كبيرة من أجل فرض هيمنتها على تلك الدول الشرق آسيوية.[2]

ولم يكن لفرنسا مذهب استعماري في آسيا فحتى سنة 1887م، ارتبطت كوشنشين وكمبوديا بوزارة الحربية والمستعمرات، وأنام وتونكين بوزارة الخارجية، وكانت البلاد تدار من طرف حاكم عام يعاونه مجلس استشاري خاص. وأصبحت الحماية أكثر تضييقا في كامبوديا سنة 1884م، وحين فقد الملك حقه المانع في تملك الأرض لم يلبث أن أصبح في وضع مالي صعب، وبوشر في الوقت نفسه بتطبيق نظام الحماية على امبراطورية أنام، فترأس المقيم العام في هويه مجلس الوزراء، وأشرف على إدارة دوائر الجمارك والأشغال العامة.[3]

خاتمة:

شهدت الهند الصينية أوضاعا سياسية مضطربة قبل الاستعمار الفرنسي وقد استغلها هؤلاء وجعلوا منها نافذة للتدخل في شؤون بلدانها الداخلية وأجبرتها على امضاء معاهدات كانت بداية لإخضاعها للسيطرة الفرنسية.

لقد جذبت الهند الصينية اليها أنظار الأوروبيين بفعل ثرواتها فخضعت للسيطرة الفرنسية ونافستها بريطانيا في بورما التي استولت عليها لتدعم استعمارها في الهند.

عمل الاستعمار في هذه المنطقة على استغلال خيراتها ومواردها، واستغلال سكانها لخدمة مصالحهم وتعرضوا للتفرقة العنصرية والابعاد والاقصاء.

---

[1]- فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص91-92.

[2]- رأفت غينمي وآخرون، المرجع السابق، ص75.

[3]- روبير شنيرب، المرجع السابق، ص481.

المحاضرة الثانية عشر: الصين شبه مستعمرة أوروبية

أولا: الاحتكاك الأوروبي بالصين

كانت البرتغال أول قوة أوروبية وصلت الى الشرق الأقصى وذلك خلال القرن16م، وكان أول اتصال بين البرتغاليين والصين عام 1516م عن طريق المستكشفين البرتغاليين، والذين حاولوا ومن جاء بعدهم وضع أقدامهم في الأرض الصينية بإقامة مراكز أو قلاع، ولكنهم فشلوا أمام حرص الصين على عدم السماح للأجانب بامتلاك أراض في بلادها، خاصة بعد أن علم الصينيون بالفظائع التي ارتكبها البرتغاليون في الملايو وغيرها، ومن ثم لم يكن يسمح للبرتغاليين الا بالتجارة مع الموانئ الجنوبية للصين.

وفي نفس الوقت فان الاسبان بعد أن استقروا في الفلبين، وأنشأوا مدينة مانيلا عام 1573م حاولوا التجارة مع بعض الموانئ الصينية، خاصة في سلع كانت ترد الى مانيلا من أمريكا الوسطى أو اللاتينية، مثل الفضة مقابل المنسوجات الآسيوية المصنوعة من القطن والحرير، في مقابل التوابل والخزف الصيني.[1]

وفي البداية تمكنت الصين من ردهم لبعض الوقت، ولكن دون أن تمنعهم من الإقامة في كانتون وعند طرف شبه جزيرة مكاو، وكانت مكاو كذلك هي تلك النقطة التي أقام فيها الانجليز مركزهم التجاري في القرن17م. ومع ذلك لم يكن من حقهم أن يتاجروا مباشرة مع الأهالي الصينيين، بل كانت التجارة تتم فقط عن طريق وساطة اتحاد التجار الصينيين "كوهونج"، في كانتون الذين يفرضون رقابة على التجار الأجانب.[2]

وحاولت هولندا بعد استقرارها في جزر الهند الشرقية في القرن17م، أن تمد نفوذها الى أراضي الصين، ونجحت قواتها في احتلال جزيرة فورموزا، وبنت قلعة فيها حيث عرفت فيما بعد باسم تايوان، وأصبحت لها أهمية كبيرة. وقد دخل البريطانيون بحار الصين ابتداء من عام 1619م، بناء على اتفاق مع الهولنديين، حيث عقدت معاهدة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الهولندية، وقد فتحت أبواب مدينة كانتون الصينية للتجارة البريطانية سنة1685م، وحصلت شركة الهند الشرقية البريطانية على حق انشاء مصنع في كانتون تحت الرقابة الصينية، وتبعتها بقية الدول الغربية بريطانيا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد واكب وصول هذه القوى الاستعمارية الى شرق آسيا حدوث حالة من الضعف والتفكك في الصين تحت حكم أسرة منج، التي سعت الى إعادة بعث روح الثقافة الصينية، وبدأت بكين في عهد حكام هذه الأسرة تدعي لنفسها لأول مرة حقوق الدول العظمى على سيام تايلاند وجوة وسومطرة والملايو.

ولم يكن الصينيون في عهد أسرة منج يكرهون الأجانب، رغم أن هذه الأسرة الحاكمة كانت ذات نزعة قومية، وتمثل نهضة الثقافة الصينية، بل كانوا على استعداد للترحيب بكل علاقة مع الأجانب لصالح الطرفين، ولذلك وفد على الصين الهولنديون والانجليز، والفرنسيون والاسبان كبعثات تبشيرية وشركات تجارية[3].

---

[1]- رأفت غينمي وآخرون، المرجع السابق، ص17

[2]- يحي جلال، **تاريخ الشرق الأقصى**...، المرجع السابق، ص23-24.

[3]- رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، المرجع السابق، ص18-17.

وفي عام 1645م استولت أسرة المانشو على السلطة في الصين، وطردت أسرة منج، وبقيت في الحكم حتى1911م، خلالها شهدت العلاقة بين الصين والدول الاستعمارية تطورات، وفي عهدهم تدفقت البعثات التبشيرية البروتستانتية الهولندية، والانجليزية والكاثوليكية الاسبانية والبرتغالية، والتي كانت مقدمات للاستعمار للصين.[1]

ثانيا: النفوذ البريطاني في الصين

اذا كانت الهند رحبت بالنشاط التجاري الأجنبي الذي أصبح جزء لا يتجزأ من اقتصاد البلاد، فان الوضع في الصين يختلف، لأن الصينيين يطالبون الأجانب بالخضوع ومنذ1637م دخلت بريطانيا ميدان التجارة في الصين بالقوة، عندما انزلت بضائعها في مدينة كانتون وفي سنة 1685م حصلت شركة الهند الشرقية البريطانية من السلطات الصينية، على حق انشاء مصنع بمدينة كانتون، مما ساعد على انتظام التجارة بين الهند والصين حتى أصبح للإنجليز ابان القرن18م نصيب الأسد في التجارة الصينية، وتركزت معظم العلاقات التجارية الأوروبية بالصين في ميناء كانتون، ولم تتمكن بريطانيا من اقناع الصين بتحرير التجارة، ولا القبول بالتمثيل الدبلوماسي بينهما.

وظل موقف الصين على هذه الحال، حتى صممت بريطانيا على انهائه، بعد أن قويت شوكتها باحتلال الهند، مما جعلها تقرر استخدام القوة لإرغام الصينيين على التجارة في القرن19م.[2]

سنة 1823م أنهى البرلمان الإنجليزي احتكار شركة الهند للتجارة في الصين، وتم ارسال مندوب دبلوماسي الى هناك الذي أراد التفاوض مع الحكومة الصينية مباشرة، ولكن هذه الأخيرة رفضت ذلك. ثم أرسل مبعوث آخر بنفس المهمة ولكن دون جدوى، وكان هدف بريطانيا من كل هذا هو الحصول على امتيازات اقتصادية والتخلص من القيود التجارية التي تفرضها الصين.[3]

اتضح انحطاط السلطة الإمبراطورية في الصين في أوائل القرن19م، وقد شكى الأجانب من تزايد متطلبات جمعية كوهونغ الحاصلة على احتكار التجارة في كانتون، وفي سبيل زيادة أرباحها حاولت شركة الهند الإنجليزية تصريف الأفيون في الصين، على الرغم من المنع الذي استهدف هذا العقار، فكان رد الصين تحطيم صناديق الأفيون، فأدى ذلك الى قيام ما يعرف بحرب الأفيون. [4]

ثالثا: حرب الأفيون الأول 1840-1842م

كانت شركة الهند الشرقية تستورد من الصين الشاي والخزف والحرير، وتنقل اليها ما تحتاجه من المنتجات الأوروبية، كالعقاقير الطبية وبعض المأكولات، لكنها كانت تدفع مقابل ذلك مبالغ باهظة سنويا، لذلك بدأت في تصدير الأفيون للصين لموازنة ميزانها التجاري، وتحولت الصين الى سوق رائجة لهذا المخدر، وأقبل الصينيون على استهلاكه بكثرة، وبدأت

---

[1]-رأفت غينمي وآخرون، المرجع السابق، ص17-18.

[2]-عفاف مسعد، المرجع السابق، ص44-45.

[3]-يحي جلال، **الشرق الأقصى**...، المرجع السابق، ص41.

[4]-تاريخ العالم القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص488-489.

الفضة الصينية تتدفق الى أوروبا من الهند للحصول عليه. وفي سنة 1833م تم الغاء عقد امتياز شركة الهند الشرقية الإنجليزية، ووقف نشاطها مع الصين من طرف البرلمان الإنجليزي، وفقدت دور الممثل الرسمي للتجارة والمصالح البريطانية، وحل محلها ممثل التاج البريطاني مباشرة، وبسبب تعجرفه تسبب في أزمة بين البلدين، ولهذا اتخذت الصين إجراءات بعدم التعامل مع الأجانب البريطانيين، وكانت فرصة بريطانيا لغزو الصين هو تحريم الحكومة لتجارة الأفيون، ولم يخضع التجار البريطانيون لهذه التعليمات، وأعلنوا الحرب على الصين، والتي سميت حرب الأفيون الأولى، وانتهت بمعاهدة بين الصين وبريطانيا سنة 1842م. وكانت بنودها في صالح البريطانيين، وقد شجعت تلك المعاهدة الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة على المطالبة بحقوق مماثلة، وتحت التهديد اضطرت الصين لعقد معاهدة معها سنة 1844م، وحدث نفس الشيء مع فرنسا في نفس السنة.[1]

رابعا: حرب الأفيون الثانية1856–1860م

قررت القوى الأوروبية الضغط من جديد على الحكومة الصينية لتحصل على مزيد من المكاسب، خاصة بعد نجاح ثورة التاي بنج في تحريم تجارة الأفيون، وتقدمت البلدان الأوروبية بمطالب الهدف منها جعل الصين مفتوحة أمام استغلالهم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سنة 1854م، وبين تهديد الثوار وتهديد الأوروبيين للحكومة الصينية فإنها اختارت الخضوع للأوروبيين، الذين وعدوهم بالمساعدة للإطاحة بالثوار، لكنها كانت تتحين الفرصة للإطاحة بالصين.

وما أشعل نار الحرب بينهما هو قيام السلطات الصينية سنة 1856م بتفتيش سفينة بريطانية بدعوى أنها تأوي قرصان صيني، ولما طالب البريطانيون منهم الاعتذار رفضوا ذلك، وهنا قامت بريطانيا بقصف مدينة كانتون والاستيلاء عليها في 25 ديسمبر 1857م. وانتهزت فرنسا مقتل أحد مبشريها سنة 1857 في الصين، فانضمت لبريطانيا، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة 1858م التي جعلت الصين مفتوحة على مصرعيها للأجانب، ونتج عن هذه الحرب تحالف الحكومة مع الأجانب للقضاء على الثورة، وتمكنت القوات البريطانية من تشتيت قوات الثورة والقضاء عليها نهائيا، كما أرغمت على دفع تعويضات ضخمة وتنازلت عن هونج كونج كولون لبريطانيا.[2]

وبينما كانت حكومة الصين هي التي تملي وحتى عام 1839م على الأجانب شروط هذه العلاقات، أصبح الأجانب هم الذين يفرضون شروطهم على الصين، ومنحت هذه المعاهدة بريطانيا حق الدولة الأكثر ودا، ولذلك فإنها استفادت وبطريقة تلقائية من كل ميزة إضافية يمكن لأية دولة أخرى أن تحصل عليها. وحصلت بعد ذلك كل من فرنسا والولايات المتحدة على نفس الحقوق التي حصلت عليها بريطانيا في معاهداتها مع الصين.[3]

وقد تضمنت المعاهدات والاتفاقيات(1842 و1858و1860)التي وقعتها القوى الغربية مع الصين فقرات غير عادلة، كبقاء الوزراء والقناصل بصفة دائمة، وتمتعهم بامتيازات ترتبط بمراكزهم، وانخفاض معدلات التعريفة الجمركية، وإقامة مستوطنات، والامتيازات القنصلية في القضاء وحق الاتجار بالأفيون، ونشر المسيحية. لقد مارست بريطانيا والقوى الغربية

---

[1]– محمد علي القوزي وحسان حلاق، **تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، لبنان، 2001، ص85–88.

[2]–عفاف مسعد، المرجع السابق، ص ص56–59. ومحمد علي القوزي وحسان حلاق، المرجع السابق، ص84.

[3]–يحي جلال، **الشرق الأقصى**...، المرجع السابق، ص45.

ضغوطا عسكرية وسياسية كبيرة على الصين، نظرا لأن سوق الصين الاستهلاكية كانت تحظى بنصيب وافر من الاهتمام الغربي.[1]

خامسا: ثورة التايبينغ

شهدت الصين أزمة داخلية خطيرة استمرت لما يقرب 15 عاما، وهي ثورة التايبينج والتي تعتبر نتيجة غير مباشرة لهزيمة الأسر الحاكمة في حرب الأفيون 1842م،[2] كانت حركة التايبنغ من ثم ثورة بؤساء وفلاحين فقراء، انضم اليهم معوزو المدن والملاحون والحمالون، وعمال المناجم وحتى الأفاقون، والقراصنة والفارون من الجندية، ولكنها جرت وراءها في كل مكان تقريبا، المثقفين والملاكين، العقاريين والتجار المعادين لبكين.[3]

سادسا: التكالب الأوروبي على الصين

ونشطت الدول الأوروبية في تحقيق الامتيازات لها في موانئ ومدن الصين، حيث كان الانجليز والفرنسيون والأمريكيون، ثم اليابانيون والروس، يعملون في مجالات التجارة والأعمال المالية تحت مظلة المعاهدات والقوة المسلحة، مما كان يحد من استقلال الصين، خاصة في المناطق النائية، خاصة كامبوديا وأنام وتونكين وبورما العليا التي اقتطعت من الصين، وذلك لصالح كل من فرنسا وبريطانيا، ومما لاشك فيه أن معاملة الأوروبيين للصينيين بشكل متعال، ويدعو الى الاشمئزاز، هو الذي دفع الصينيين للوقوف ضدهم، خصوصا عندما كانوا يسمون العمال الصينيين بالخنازير، وكانوا يستغلونهم للعمل في المزارع والمناجم والمستوطنات، ونقلهم الى أوروبا وبيعهم بيع الرقيق.

ولم يقتصر الخطر الاستعماري على الصين على الدول الأوروبية والولايات المتحدة وروسيا، بل تعدى ذلك الى اليابان التي تطلعت الى غزو الصين، ذلك الغزو الذي حدث بين عامي 1894-1895م، والذي جاء بعد استكمال اليابان بناء قوتها العسكرية، وازدهارها الصناعي. انتهت بفرض معاهدة شيمونسكي عام1895م، التي كانت لها نتائج خطيرة على الصين، وكان هذا الضعف لصالح اليابان وروسيا والدول الغربية، التي اهتمت بالاستثمار في الصين وتصدير رأس المال خارج الصين.

وكانت مناطق نفوذ الدول الأجنبية في الصين متوزعة على النحو الآتي مع نهاية القرن 19م، واستمرت حتى بعد الحرب العالمية الثانية:

-الفرنسيون في الجنوب في مناطق يونان والمقاطعات الجنوبية.

-البلجيكيون استولوا على مناطق بكين وهانكاو

---

[1]-محمد علي القوزي وحسان حلاق، المرجع السابق، ص.85.

[2]- يحي جلال، **الشرق الأقصى**...، المرجع السابق، ص49.

[3]- تاريخ العالم القرن التاسع عشر المرجع السابق، ص389.

-أما الأمريكيون فحصلوا على مناطق هانكاو كانتون.

-الروس في منطقة منشوريا.

-البريطانيون في وادي اليانغ تسي وتحت ستار شركة بريطانية إيطالية في منطقة شانس.

-الألمان أخذوا ميناء تسنجتاور، وتأجير مدينة كياتشاو، واستغلال المناجم في مدينة شانتونغ.[1]

خاتمة:

لقد تطلعت بريطانيا الى توسيع تجارتها في الصين وتحقيق أرباح مالية بها ولهذا سعت لجعلها سوقا مفتوحة أمام تجارتها واستعملت كل الوسائل لتحقيق ذلك ومن أشهرها اشعالها فتيل حرب الأفيون.

لقد تطلعت البلدان الأوروبية لإمضاء معاهدات مجحفة مع الصين وتحت التهديد ونتج عنها جعل الصين سوقا مفتوحة أمام كل البلدان الأوروبية التي سارعت لاستغلالها.

وفي النهاية تحولت الصين الى شبه مستعمرة وتقاسمتها البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وروسيا ثم اليابان النفوذ في الصين.

[1]- رأفت غنيمي الشيخ وآخرون، المرجع السابق، ص21.

المحاضرة الثالثة عشر: مشكلات ما بعد الاستعمار في قارة افريقيا نموذجا

ورثت دول القارة الافريقية بعد استقلالها من الاستعمار الأوروبي مجوعة من المشكلات التي أعاقت بناءها الوطني، منها مشكلة الحدود السياسية التي خلفها التكالب الاستعماري على القارة، إضافة الى الممارسات والسياسات المختلفة التي خضع لها المجتمع الافريقي لفترة طويلة من الاحتلال، جعلته يفقد هويته وانتماءه لبلده. فماهي تبعات الاستعمار في قارة افريقيا؟

أولا: تبعات الاستعمار في الجانب السياسي: يمكن ابرازها فيما يلي

-كان يعني ضياع السيادة والاستقلال بالنسبة للإفريقيين ضياع حقهم في السيطرة على مصائرهم، وتخطيط تنميتهم الخاصة وادارة اقتصادهم، وكذا تحديد استراتيجيتهم وأولوياتهم، والاقتراض بحرية من العالم الخارجي للحصول على أحدث التكنولوجيا وأنسبها. ولكن الاستعمار عزلها عن تلك التغيرات، وأبقاها في وضع الاعتماد على الغير، فقد حرم الاستعمار الإفريقيين من حقهم، من أهم الحقوق الأساسية، ألا وهو حق الحرية وهذا شّكل أثرًا من أسوأ وأخبث الآثار السياسية.[1]

-مشكلة الحدود خلقت جوا من التوتر الدائم بين البلدان المتجاورة فيما بينها، وعلى الرغم من أن منظمة الوحدة الافريقية قد أقرت في أكثر من مناسبة بقاء الوضع الحدودي غداة اعلان استقلال كل دولة على ما هو عليه، الا أن المشكلة تظل مطروحة في القرن الافريقي، كما في افريقيا الغربية، وفي افريقيا الجنوبية، كما في افريقيا الشرقية، وهذا ما يدفع الدول الافريقية الى زيادة ودعم قدراتها العسكرية، تحت ستار حماية حدودها، رغم التخلف الاقتصادي والثقافي المريع الذي تعيشه معظم دول القارة.[2]

-كانت مشكلات الحدود التي خلفها الاستعمار معقدة ومتشابكة، لأنها تركت حدودا مصطنعة وكيانات سياسية جديدة في افريقيا تبعا لاعتبارات المستعمر ومصالحه، حيث عانت معظم شعوب القارة من تقسيمات عشوائية، ومن دول حبيسة لا منفذ لها على السواحل الافريقية 14 دولة حبيسة، ومن خطوط هندسية قسمت القبيلة الواحدة بين أكثر من وحدة سياسية، مما ترتب عليه نقص التجانس القومي، وغياب إيديولوجية وطنية شعبية متبلورة تساعد على تحقيق التماسك الطبيعي بين الدول الافريقية، ومن أمثلة الصراعات في القارة الافريقية نذكر مثلا الصراع بين السنغال وموريتانيا.[3]

-قيام الاستعمار بتضخيم النزعة الاستقلالية بين القبائل الافريقية، حتى تحولت لحركة انفصال، فأعلنت بوغندة استقلالها عن أوغندة سنة 1960م، رغم أنها لم تكن تستطيع القيام وحدها معتمدة على نفسها اقتصاديا كدولة مستقلة، ولا تقف المشكلات دون ذلك الصراع القبلي، بل تتجلى في كل صراع، فتمثل تناقضا قوميا مع الكيان السياسي للدولة الجديدة. فمع تعدد القبائل ونزعاتها، تتكاثر لغاتها فينفى بالتالي ركن هام من خصائص الكيان القومي، إضافة الى لغة المستعمر،

---

[1]- حميدي جعفر عباس، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص106-107.

[2]- أمين أسبر، **افريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، 1995، ص74.

[3]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، **دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص187-188.

وبالتالي تجد نفسها دولا بلا لغات، وهو وضع يؤثر على مستوى الوعي القومي، وبالتالي على درجة التماسك السياسي الإجمالي.[1]

-فرضت التجزئة على القارة في ظل الاستعمار، وانتهت بأضرارها الى عهد الاستقلال، لينتقص من امكانياته السياسية والاقتصادية، وإذا نظرنا الى هذه الوحدات السياسية نظرة فاحصة فإننا نجدها بعكس الوضع الطبيعي تماما لأي تقسيم سياسي في مجموعها، فنجد مثلا أن غينيا تعتبر جزءا من جمهورية السنغال وجمهورية فولتا العليا تعتبر دولة اصطناعية، وتوجولاند وحدة اصطناعية أيضا.

وفي شرق افريقيا نجد أن شمال تنجانيقا وحده هو الذي ينتمي اقتصاديا الى كينيا وأوغندة، بينما تعتبر جنوبها أقرب الى ملاوي وتنزانيا، ولقد أدى تفتيت القارة وتجزئتها كما انحدرت في عهد الاستقلال الى تعدد دولها، حتى غدت افريقيا أكبر القارات تجزئة بالنسبة لمساحتها، فمن عيوب التعدد نشأت مشكلات حول الحدود لكثرة نشوب المنازعات، كما نشأت كثرة الدول الداخلية، ثم نشأت مشكلات الدفاع، ثم المشكلات الاقتصادية ثمرة الدولة الداخلية والرغبة لحلها بالاتفاقات.

وبجانب هذا ثمة مشكلات الحدود بين الصومال واثيوبيا، وبين الصومال وكينيا، وقد ترتب على مشكلات الحدود في عهد الاستقلال حوادث توسعية كما حدث بين الصومال والحبشة.[2]

-الكثير من الوحدات السياسية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يمكن أن يساعدها على البقاء أو الاستمرار كوحدة سياسية مستقلة، فلعنة هذا التقسيم العشوائي تلاحق الدول الافريقية الجديدة في صورة نزاع على الحدود، أو ادعاء سيادة أو رغبة في التكامل الاقتصادي، مثلا للسودان حدود مع ثماني دول، وهناك قبائل تتقاسمها أكثر من دولة، فالحدود خططت بطريقة عجيبة بحيث نجد السكان متجانسين جنسيا واجتماعيا ولغويا على جانبي خطوط الحدود، فالتقسيم السياسي الحالي للقارة ما هو الا المحصلة النهائية لتاريخ اصطناعي بحت، وقد قسمت شعوب بل وقبائل بين عدة وحدات سياسية.[3]

-لقد لجأ الاستعمار عامدا قبل خروجه الى تفتيت مناطقه السابقة حتى يضمن وراءه نسيجا سياسيا متهالكا، حاول ابان وجوده بكل الطرق أن يفرض اتحادات مصطنعة، وتجمعات إقليمية مفتعلة ضد إرادة الوطنيين، مثل اتحاد وسط افريقيا الدموي الفاشل، ومشروع الهال الخصيب الآثم، ومشاريع اتحادات شرق افريقيا وغرب افريقيا، ويلاحظ أنه لم ينجو من هذه البلقنة السافرة لا آسيا ولا افريقيا، لا الوحدات الضخمة ولا الوحدات الصغيرة.

---

[1]- عبد العزيز رفاعي، **مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1970، ص34.

[2]-نفسه، ص ص61-65.

[3]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا**...، المرجع السابق، ص340.

-كان الاستعمار في سعيه العنيد لفرض بصمته ووصايته على ممتلكاته، قد حرف أو شوه كثيرا من أسماء مواقعها الجغرافية، أو استبدل بالأسماء الوطنية الأصيلة أسماء دخيلة من عنده، خاصة في حالات الاستعمار الاستيطاني مثل الجزائر.[1]

-الإرث الثقافي للكوادر التي تسلمت السلطة من النظام الغربي، فأبقت على المؤسسات الدستورية والسياسية، وورثت في حياتها المعيشية نفس الامتيازات التي كان يتمتع بها الحاكم الاستعماري، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل ان التواجد العسكر الأجنبي قد اتخذ صيغة اتفاقيات عسكرية، كما في حالات السنغال وساحل العاج وليبيريا وغيرها، وكثيرا ما يستخدم هذا التواجد العسكري الأجنبي كأداة قمع مباشرة في حالة نشوب الاضطرابات الداخلية.[2]

ثانيا: تبعات الاستعمار في الجانب الاقتصادي

يعتبر أثر الاستعمار في الاقتصاد من أفدح الآثار على الإطلاق، فقد كانت فترة الاستعمار فترة استغلال اقتصادي بلا رحمة في كافة المجالات، إذ اهتمت هاته الدول الاستعمارية أساسا بخدمة مصالحها، وتنظيم استغلالها للثروة الإفريقية، واستثمار رؤوس الأموال الغربية بأكبر ربح ممكن، وجمع الضرائب المتنوعة وابتداع الوسائل والأساليب التي تسهل لها السيطرة على الموارد. [3] ويتضح ذلك في المجالات التالية:

-التخلف الاقتصادي: على الرغم من إمكانيات افريقيا في مختلف المجالات الاقتصادية، فان القارة تعاني من التخلف الاقتصادي، فقد ترتب على ذلك اعتماد الاقتصاد الافريقي على البيوت المالية، والشركات والمؤسسات الأجنبية، وهذا يحول دون تحرك الدول الافريقية بحرية كما تقتضي مصالحها الاقتصادية والقومية. وقد اضطرت معظم الدول الافريقية للاعتماد على الديون الخارجية لمواجهة العجز في ميزانيتها، ولسد متطلبات مواطنيها الملحة، وقد بلغت مديونية الدول الافريقية حتى نهاية عام1988 م ما يزيد عن مائتي مليار دولار.[4]

يمكن القول إن سبب التخلف في افريقيا لا يعود الى فقدان المواد الأولية اللازمة لقيام حركة تصنيعية أو فقر التربة، وانما الى استمرار التبعية الاقتصادية للدول الغربية التي تحدد أسعار المواد الأولية التي تستوردها، كما تفرض بنفس الوقت على السوق الافريقية أسعار السلع والمواد الاستهلاكية.[5]

التبعية الاقتصادية: يتميز الاقتصاد الافريقي بلون آخر من التخلف وهو التبعية الاقتصادية، فكل وحدة في معاملاتها التجارية الخارجية ترتبط بدولة غربية معينة هي الدولة التي كانت تستعمرها من قبل، تتحكم في الصادر والوارد بشكل شبه احتكاري، يشدها اليها فتسير في تبعية سياسية لها، ولم يتغير هذا الوضع. وتتجلى التبعية الاقتصادية بين المجموعة

---

[1]- جمال حمدان، المرجع السابق، ص ص238-241.

[2]- أمين أسبر، المرجع السابق، ص75.

[3]- شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص .349

[4]-نفسه،348-350.

[5]- أمين أسبر، المرجع السابق، ص81.

الفرنسية في افريقيا الغربية الفرنسية، فكان ثمة ثلثا الصادر والوارد مع فرنسا تقريبا، ونفس الشيء يقال عن الجزائر وتونس والمغرب مع فرنسا، كما كانت هناك ارتباطات بين إيطاليا واسبانيا ومستعمراتهما.

– العجز التجاري: وتعتبر افريقيا قارة العجز التجاري، فمن مقارنة الصادر بالوارد، نجد عجزا في الميزان التجاري وهو ظاهرة بارزة في الهيكل الاقتصادي المتخلف للدول الافريقية، وهذا التخلف الاقتصادي يعتبر عامل قوة في يد الاستعمار يستطيع بها عند اللزوم الانتقاص من الاستقلال السياسي. وفي ظل التخلف الاقتصادي اتسم المجتمع الافريقي بانخفاض مستوى المعيشة، وكثرة الأمراض، وتفشي الأمية وغير ذلك، مما تواجهه الدول الافريقية الجديدة ميراثا من عهد الاستعماري.[1]

–المجال الزراعي: تّميز الاقتصاد الزراعي في ظل السيطرة الاستعمارية بأّنه اقتصاد غير متوازن، جرى تنظيمه لخدمة الاقتصاد الاستعماري، فقد تعرض الفلاحون إلى الاستغلال من قبل الدول الاستعمارية للمحاصيل كالكاكاو، وفي ساحل الذهب الفول السوداني، وفي السنغال وغامبيا.....إلخ، وصحب ذلك نهب أراضي الأفارقة واعطائها للمستوطنين الأوربيين، وما بقي من الارض بأيدي الفلاحين أصبح لا يسد حاجاتهم اليومية.[2]

–المجال الصناعي: بما أ ن الدول الصناعية لم يكن هدفها التطوير، بل النهب والجشع، وخاصة لمواردها الطبيعية عن طريق الشركات "كالشركة الفرنسية الإفريقية" وشركة "النيجر الملكية البريطانية"، فقد وجدت فرنسا ثروة هائلة في غينيا ومستعمراتها في إفريقيا الغربية، وأهّمها الذهب في وساحل العاج.

يرجع التخلف الاقتصادي في افريقيا الى عدة عوامل منها:

–عدم الاستقرار السياسي للدول، بسبب التصارع على السلطة، وقد انعكس ذلك سلبا على اقتصاد الدول وتجارتها الداخلية والخارجية، وعلاقاتها مع الدول الكبرى.

–نقص الخبرة الفنية فغالبية الدول الافريقية تفتقر الى الأطر الفنية الوسطى والدنيا المدربة، التي تساعد في تنفيذ البرنامج التقني السريع في مختلف المجالات.

–قصور وسائل النقل والمواصلات، اذ لم يهتم المستعمرون الأوروبيون بتدعيم وسائل النقل، وانما اهتموا فقط بالمناطق التي حققت أهدافهم ورغباتهم، ولذلك بقيت المواصلات البرية والجوية والنهرية متخلفة.[3]

ثالثا: تبعات الاستعمار في الجانب الاجتماعي والثقافي: ونظرا للسياسات التي اتبعها المستعمرون في افريقية، والتي ترمي الى إبقاء افريقيا متخلفة، فقد أصبحت افريقيا تعاني من التخلف الاجتماعي والثقافي، ومن أبرز مظاهر هذا التخلف:

–كانت أولى الآثار الاجتماعية السلبية هو خلق الفجوة وتوسيعها بين المراكز الحضارية والمناطق الريفية، التي نشأت خلال فترة الاستعمار. فالنمو الكبير لسكان المناطق الحضارية لم يكن نتيجة الزيادة الريفية الطبيعية في تعداد سكان

[1]–عبد العزيز الرفاعي، المرجع السابق، ص ص44-49.

[2]–حميدي جعفر عباس، المرجع السابق، ص 107-108.

[3]–محمد علي القوزي، **في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، لبنان، 2006، ص100.

الحضر، وانما كان نتيجة الهجرة الواسعة من المناطق الريفية بفعل المجاعات والاوبئة والفقر والضرائب. ولهذا نشأت عن ذلك مشاكل متعددة مازالت تعاني منها الدول الإفريقية المستقلة.[1]

-انتشار العادات والتقاليد السيئة التي توقف عملية التطور الطبيعي.

-عدم سلامة البنيان الاجتماعي، وذلك بوجود تباين في تكوين المجتمع فبعض المجتمعات تسوده الطبقية بوجود أثرياء بينما يوجد في نفس المجتمع فقراء قد قهرهم الفقر

-تفكك الروابط الأسرية بين أفراد القبائل وقد ساهم الاستعمار الى حد كبير في هذه العملية

-مشكلة انخفاض المستوى الصحي حيث تفشت في افريقيا أمراض مستوطنة، أدت دورا كبيرا في حدوث الوفيات، وأما الأسباب التي أدت الى انخفاض المستوى الصحي فهي كثيرة، ومنها قلة وسائل العلاج الأولية، وانخفاض مستوى المعيشة، وسوء التغذية.

-مشكلة انخفاض المستوى الثقافي، حيث لقد لعب الاستعمار دورا كبيرا في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية في افريقيا، وقامت المؤسسات التبشيرية التي صحبت الاستعمار بهذا الدور، فأنشأت المدارس التي كان همها الأول تنصير الأجيال الجديدة، فكانت لذلك موضع التحفظ من المسلمين الأفارقة فحجبوا أبناءهم عنها فلما استقلت البلاد لم يكن هناك متعلمون لتولي الوظائف الحكومية.[2]

-قيام الاستعمار بتضخيم النزعة الاستقلالية بين القبائل الافريقية، حتى تحولت لحركة انفصال، فأعلنت بوغندة استقلالها عن أوغندة سنة 1960م، رغم أنها لم تكن تستطيع القيام وحدها معتمدة على نفسها اقتصاديا كدولة مستقلة، ولا تقف المشكلات دون ذلك الصراع القبلي، بل تتجلى في كل صراع فتمثل تناقضا قوميا مع الكيان السياسي للدولة الجديدة، فمع تعدد القبائل ونزعاتها تتكاثر لغاتها، فينفى بالتالي ركن هام من خصائص الكيان القومي. إضافة الى لغة المستعمر، وبالتالي تجد نفسها دولا بلا لغات، وهو وضع يؤثر على مستوى الوعي القومي، وبالتالي على درجة التماسك السياسي الإجمالي.[3]

-ظهور أقليات غير افريقية عموما، أو أقليات افريقية غير متجانسة، ففي سيراليون نجد ثنائية الزنوج الخلص، والكريول الخليط وهم نسل الرقيق المحررين من أمريكا وجزر الهند الغربية، ومن نوفاسكوشيا وبريطانيا، وقد اختلطوا مع البيض في القرن19م، وقد غذى الاستعمار هذا التناقض. وفي ليبيريا يحدث التنافر بين وجود اختلافات في الأصل والسلالة والحضارة بين الافريقيين الأصليين، والرقيق الأمريكيين المتحررين. وفي ساحل شرق افريقيا ثمة قوميات آسيوية خاصة بكينيا وتنزانيا، حيث يختلط الزنوج بالعرب الآسيويين، والايرانيون والهنود. واستغل الاستعمار ذلك التباين لتشجيع الحركات الانفصالية، أما القوميات البيضاء في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية خاصة، فهي قوميات دخيلة مستوردة متنافرة تماما

---

[1]- احمد طاهر، **افريقيا فصول من الماضي**، دار المعارف، القاهرة، ،183.

[2]-محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص102-102.

[3]- عبد العزيز الرفاعي، المرجع السابق، ص33-34.

مع العناصر الافريقية، ويمارسون التفرقة العنصرية القائمة على أساس سيادة الأبيض، أما عن الأقليات الافريقية في عهد الاستقلال فهي ناتجة عن سوء التقسيم السياسي بين اثيوبيا والصومال وكينيا، وفي غرب توجولان وغانا وداهومي، وبين الكنغو برازافيل والكونغو ليوبولد فيل وغيها.[1]

خاتمة:

ورثت معظم دول القارة الافريقية جملة من المشاكل، أعاقت بناءها الوطني، يأتي في مقدمتها مشكلة الحدود السياسية التي ورثتها عن الاستعمار، كما أن الممارسات والسياسات المختلفة التي مورست على المجتمع الافريقي طوال أزيد من ستين سنة من الاحتلال، جعلته يفقد هويته وانتمائه لبلده، ماتزال تبعاته حتى اليوم، كما أن مشكلة النظام القبلي الذي يسود أغلب مجتمعات الدول الافريقية، كان وراء تأزم الوضع السياسي أكثر، وكان وسيلة في يد الدول الغربية تلعب على أوتارها، حيث تغذيها وتزرع الفتن والنزاعات بينها، مما أدى في كثير من الأحيان الى نشوب الحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية.

[1]-عبد العزيز الرفاعي، المرجع السابق، ص36.

خاتمة

-ظهرت الحركة الاستعمارية في أوروبا كنتيجة للتطورات التي شهدتها البلدان الأوروبية منذ منتصف القرن15م والى غاية القرن19م فبدأت البرتغال الحركة التوسعية خارج أوروبا وحذت حذوها اسبانيا وتمكنتا من تكوين امبراطورية واسعة في العالم الجديد وافريقيا وآسيا وان لم تدم طويلا لكليهما ثم ظهرت فرنسا وبريطانيا اللتان شكلتا قوى استعمارية كبيرة ودخلت ميدان الاستعمار قوى أخرى مثل هولندا وألمانيا وإيطاليا.

-ان التوسع الأوروبي في قارتي افريقيا وآسيا أصبح أكثر توسعا خلال القرنين19و20م نتيجة لعوامل عديدة تحالفت فيما بينها لعل في مقدمتها التطور العسكري والنمو الاقتصادي الذي شهدته البلدان الأوروبية كنتيجة للثورة الصناعية ثم حالة الركود الاقتصادي والبلبلة الاجتماعية التي أعقبت الازدهار الاقتصادي والسلم الاجتماعي وهو ما جعل الساسة الأوروبيين ورجال الأعمال يدعون حكوماتهم للتوسع خارج أوروبا لإيجاد حلول عاجلة لمشاكلهم الداخلية فوجدوا ضالتهم في قارتي افريقيا وآسيا اللتان كانت بلدانها تعني من تردي في أوضاعها الاقتصادية ومعاناتها من أزمات سياسية خطيرة مع توفر موارد أولية ثمينة ومساحات شاسعة صالحة للزراعة وغيرها مما كان يسيل لعاب الأوروبيين الذين سارعوا للسيطرة على القارتين.

-لقد اعتمدت البلدان الأوروبية الاستعمارية في توسعها على أليات وأساليب متنوعة تضمن لها اضعاف بلدان افريقيا وآسيا ثم بسط نفوذها عليها ومنها اعتمادها على الجمعيات الجغرافية والشركات التجارية والارساليات التبشيرية والقناصل والمعاهدات اللامتكافئة والتي كانت كلها جزء من قوى الاستعمار التي مهدت الطريق له وجعلت تلك البلدان مفتوحة للاستعمار حيث تمت السيطرة عليها.

-اعتمدت البلدان الأوروبية لتجنب الصراع فيما بينها ولحل الخلافات حول المستعمرات على عقد المعاهدات والمؤتمرات فيما بينها ومنها مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م الذي قسمت بموجبه القارة الافريقية ولما كانت هناك صراعات حول بعض المناطق في افريقيا وآسيا كانت تحل بالطرق السلمية من خلال عقد المعاهدات فيما بينها وبالتالي يتم تجنب اللجوء الى القوة بعكس البلدان الافريقية والآسيوية التي كانت تشهد صراعات فيما بينها على السلطة وتحالفها مع الأوروبيين أحيانا للتغلب على الطرف المعادي مما جعلها فريسة سهلة للسيطرة عليها.

-ان ما تزخر به قارتي افريقيا وآسيا من خيرات متنوعة جعلها محط أنظار الأوروبيين الذين أسالت لعابهم تلك الثروات فدعوا حكوماتهم للسيطرة عليها واستغلالها وما ان وما ان وضعوا أيديهم عليها حتى بدأوا في استغلالها واستنزافها بل وسخروا شعوب تلك البلدان لاستغلالها لتحقيق الرفاهية والرخاء لبلدانهم الاستعمارية على حساب سكانها الأصليين الذين لم يمكنوهم من الاستفادة منها ولم يساعدوهم على تطوير اقتصادهم كما ادعوا في بداية توسعهم في القارتين

-تميز نظام حكم القوى الاستعمارية لمستعمراتها بالتنوع حسب طبيعة المستعمرات وحسب الظروف الداخلية فيها وفي البلدان الاستعمارية وكذا حسب الظروف العالمية وبالتالي اعتمدت بعضها على الحكم المباشر لمستعمراتها ووضعت شؤونها في يد الأوروبيين مع ابعاد كلي للعناصر المحلية ومنعها من المشاركة في إدارة شؤونها بنفسها لإحكام السيطرة عليها. بينما

كانت بعض البلدان تلجأ الى الحكم غير المباشر لمستعمراتها وذلك بالاستعانة بالأسر الكبيرة لإدارة تلك المناطق وجعلها أداة طيعة في يدها بينما تكون الإدارة الفعلية بيد المسؤول الأوروبي.

-لقد نتج عن الاستعمار الأوروبي لقارتي افريقيا وآسيا مشكلات متعددة شملت مختلف الميادين ظلت تعاني منها البلدان بعد استقلالها منها مشكلات سياسية وأخرى اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى ثقافية مزقت شعوبها وأراضيها اربا اربا ومنعتها من تحقيق الاستقرار والتنمية لبلدانها وتركتها تتخبط في مشاكلها التي تلازمها الى يومنا هذا.

بعض مفاهيم المقياس:

التوسع الاستعماري: مذهب سياسي نشأ في أواخر القرن 19م، لجأ فيه الدول التي وصلت لمرتبة الدول الكبرى نتيجة نهضتها الاقتصادية والعسكرية إلى تكوين إمبراطوريات عن طريق الضم أو الغزو أو الاستيلاء أنظر: إبراهيم مرزوق، **موسوعة أهم الأحداث التاريخية**، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص127.

السخرة: وهو نظام العمل الاجباري كان معروفا ومعمولا به الى عهد قريب، فكانت سلطات الاحتلال تجبر الفلاحين على ترك مزارعهم لمدة معينة ليعملوا في الصانع والمناجم وتمهيد الطرق وبناء السكك الحديدية بعيدين عن أسرهم وأطفالهم، وكان جزاء الهارب من السخرة الجلد والسجن. انظر: جمال عبد الهادي ومحمد مسعود ووفاء محمد رفعت جمعة، **افريقيا يراد لها أن تموت جوعا**، دار الوفاء، المنصورة، 1999،ص99.

نهر النيجر: يحتل النهر المرتبة الثالثة لأنهار افريقيا من حيث الطول والمساحة، ويعد المجرى الأعلى للنهر صالحا للملاحة وبشكل واضح بين كوروسا في غينيا الى بامكو في مالي، وخاصة عند الموجة العالية، والى شمال باماكو يصبح غير صالح للملاحة. انظر: عبد القادر مصطفى المحبشي وآخرون، **جغرافية القارة الافريقية**، دار الجماهيرية، ليبيا، 2000،ص62.

نهر الكونغو: هو ثاني أطول نهر في افريقيا بعد نهر النيل، الا أنه الأكبر من حيث المساحة، والأغرق من حيث التصريف، ويمتاز بعدة خصائص منها: قوة تصريفه، كونه دائم الجريان، يستخدم في الملاحة والري وتوليد الكهرباء. أنظر:محمد محي الدين رزق، **افريقيا وحوض النيل**، مطبعة عطايا، مصر، 1939،ص88.

ستانلي: صحفي ورجل أعمال انجليزي، تجنس بالجنسية الأمريكية وكانت رحلاته الى القارة الافريقية عبارة عن مشروعات تجارية، كان صلبا، واقعيا ومثابرا وأثارت رحلاته الانتباه وجعل من رحلاته الكشفية عبارة عن مغامرات مشوقة. أنظر: يحي جلال، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص308.

بسمارك: ولد في أفريل 1815م في بروسيا، التحق بكلية الحقوق سنة1832م في غوتنغان فدرس القانون والعلوم الإنسانية، وفي سنة 1836م تخرج وعمل كمحامي في برلين، كون لألمانيا امبراطورية استعمارية في مدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا، أصبح بعدها قائد ألمانيا بلا منازع حتى فصله الامبراطور غيوم الثاني سنة 1890، وتوفي في 30جويلية 1898م في برلين. أنظر: عبد الرحمان بوسليماني، **الاستعمار الألماني في شرق افريقيا1885–1914**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر2،2017، ص59.

ساحل الذهب: غانا حاليا، تقع في افريقيا الغربية على خليج غينيا بين ساحل العاج وفولتا العليا، نالت استقلالها في سنة 1957م. أنظر: **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003، ص509.

نهر غامبيا: من أكثر أنهار افريقيا استعمارلا للملاحة، يقع غرب افريقيا في حدود غامبيا والسنغال، ينبع من مرتفعات فولتا، ويصب في المحيط الأطلسي، أنظر: نذير محب الله جزماتي، ص222.

المهديين: نسبة لمحمد المهدي 1844-1885م صوفي سوداني، أعلن نفسه المهدي المنتظر، فبايعته القبائل، حارب الانجليز وفتح الخرطوم مع أتباعه، توفي بأم درمان بالسودان، أنظر: المنجد في اللغة والاعلام، المرجع السابق، ص552.

صمويل بيكر: 1821-1893م رحالة انجليزي، اكتشف بحيرة موبوتو في افريقيا سنة 1864م. أنظر: نفسه، ص107.

الامبريالية: استخدم المصطلح لأول مرة في فرنسا عام 1830م، للإشارة الى أنصار امبراطورية نابليون الأول، وبعدها استخدمت للإشارة لانتقادات التوسعات الاستعمارية لنابليون الثالث، وانتقلت لبريطانيا سنة1870م، وأصبحت تستخدم لسياسة دزرائيلي التوسعية وبعدها استقرت للإشارة للسياسة التوسعية على الشعوب الأجنبية، خاصة فيما وراء البحار. أنظر: نذير محب الله جزماتي، ص39.

الظاهرة الاستعمارية: ظاهرة سياسية اقتصادية وعسكرية ظهرت بظهور الامبراطوريات منذ العصر القديم آشور وبابل وفارس وظهرت في أوروبا في العصر الحديث بظهور القوميات وحركة الكشوف الجغرافية وقيام المذهب التجاري متأثرة في أصولها الفكرية برواسب الفلسفة الأرسطية في العقلية الأوروبية حيث نبرة استعلاء الجنس الآري وتميزه وأن من عداه فهو عبد وله عقلية العبيد وينبغي أن تعامل بما تعمل به البهائم وقد عبر عن هذه النظرة الشاذة المتطرفة رديارو كنج في العصر الحديث بقوله: ان غير الأوروبي هو من السلالات الأدنى التي لا قبل لها بالقانون فكل من لم يكن أبيض أو بريطانيا فهو مرتبة أدنى وتتجسد الظاهرة الاستعمارية في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الاستعمارية الى المستعمرات قبل الاحتلال أو بعده بقصد الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال ثروات البلاد وترافق هذه الظاهرة حملات عسكرية ويأخذ الاستعمار أشكالا عدة منها الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الجديد وغيرهما. أنظر: معجم المصطلحات، المرجع السابق، ص21.

الاشتراكية: وهي الدعوة إلى تحقيق المساواة التامة بين البشر، وجاءت هذه الأفكار من كل من كارل ماركس وفردريك إنجلز، ليأتي لينين ويطور مفاهيم الاشتراكية ويقود على إثرها ثورة عام 1917م أنظر: نذير محب الله جزماتي، **الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة**، دار نور للنشر والترجمة، دمشق، سوريا،2010، ص1.

ملاحق توضيحية:

الملحق رقم: خارطة توضح توغل العنصر الأوروبي حوالي سنة1880م

المصدر: ادو بواهن، "**افريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري**"، **تاريخ افريقيا العام**، المرجع السابق، ص24

الملحق رقم: خارطة توضح دول غرب افريقيا وشعوبها عشية التقسيم الأوروبي

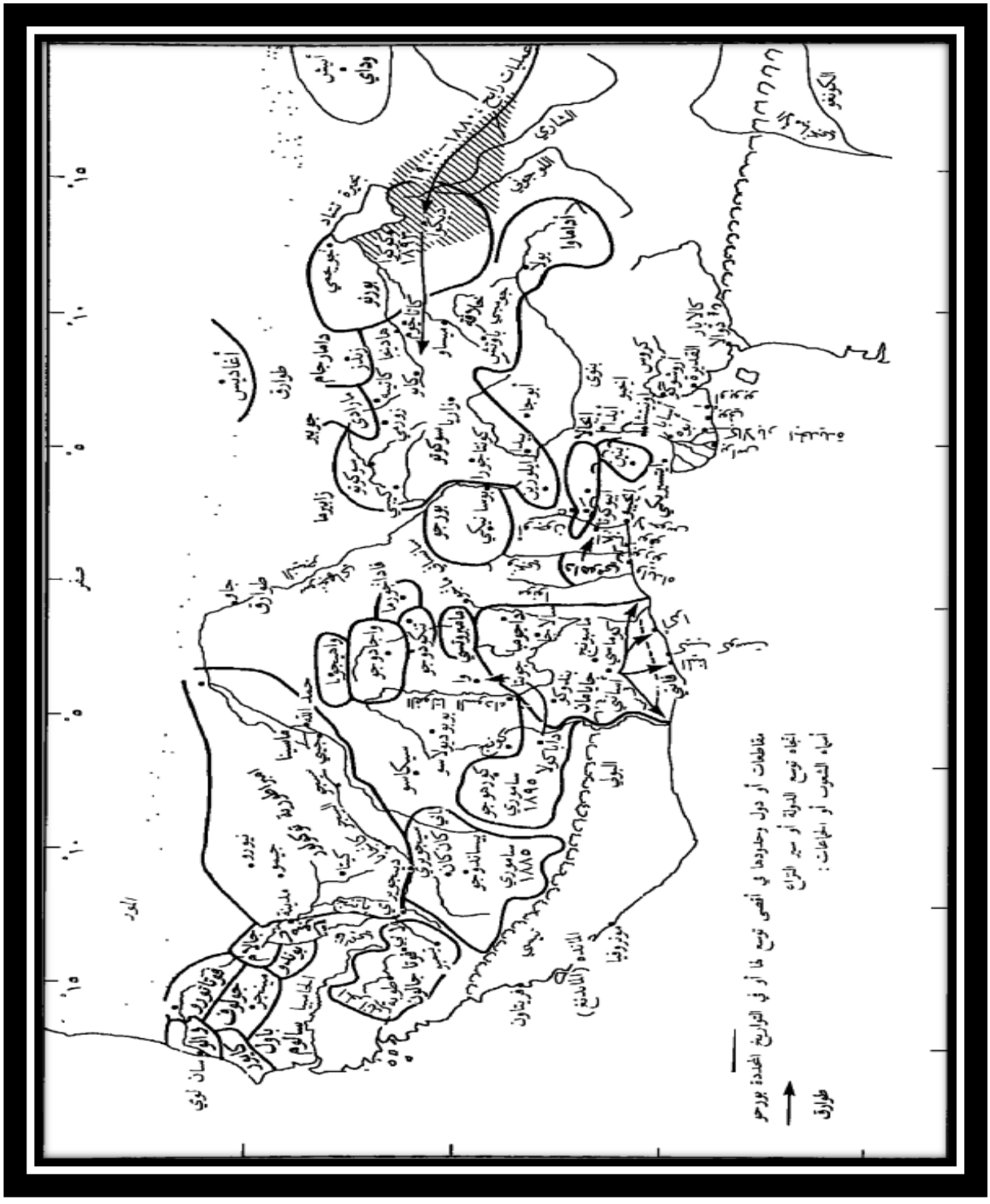

المصدر: مباي غوي وادو بواهن، **"المبادرات والمقاومة الافريقية في غرب افريقيا1880–1914"**، **تاريخ افريقيا العام**، المرجع السابق، ص129.

الملحق رقم: توزع الشعوب والكيانات السياسية في وسط افريقيا حوالي عام 1900م

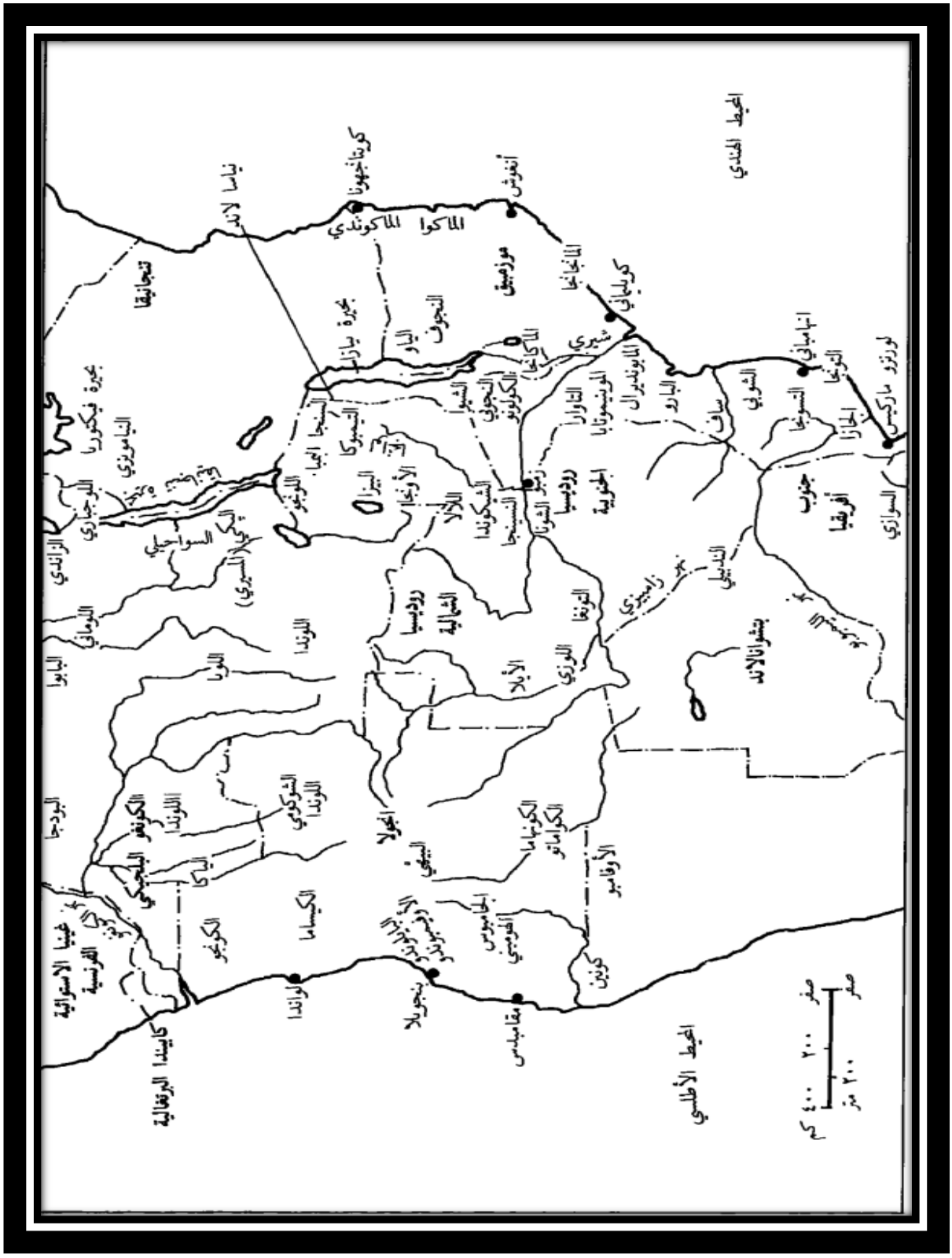

المصدر: ازاكما نوج.فانسينا، "**المبادرات والمقاومة في وسط افريقيا1880–1914**"، **تاريخ افريقيا العام**، المرجع السابق، ص129.

الملحق رقم: خارطة توضح الوجه الجديد لإفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى

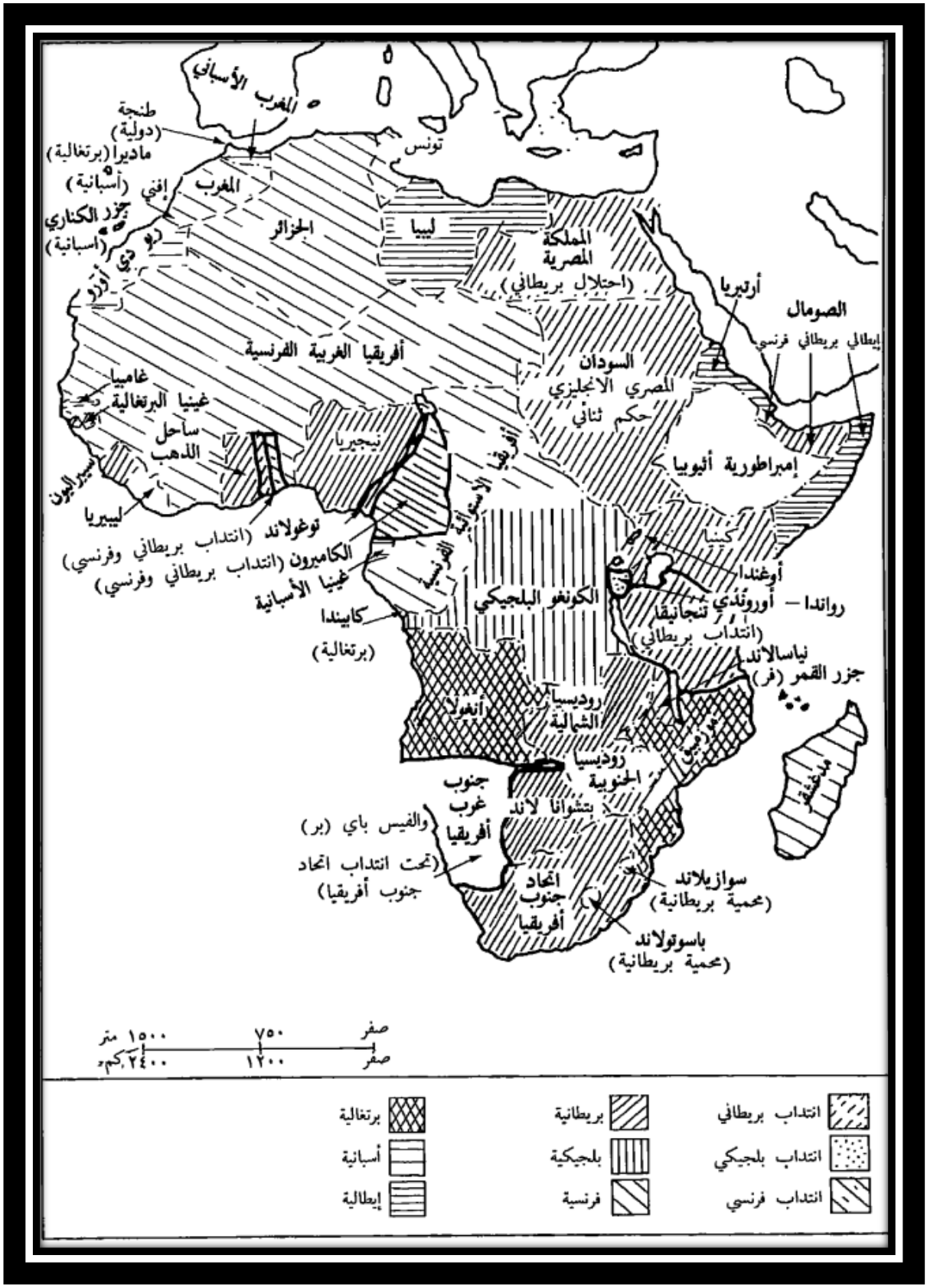

المصدر: كراودر، "**الحرب العالمية الأولى ونتائجها**"، **تاريخ افريقيا العام**، المرجع السابق، ص316.

الملحق رقم: خارطة توضح الكونغو البلجيكي

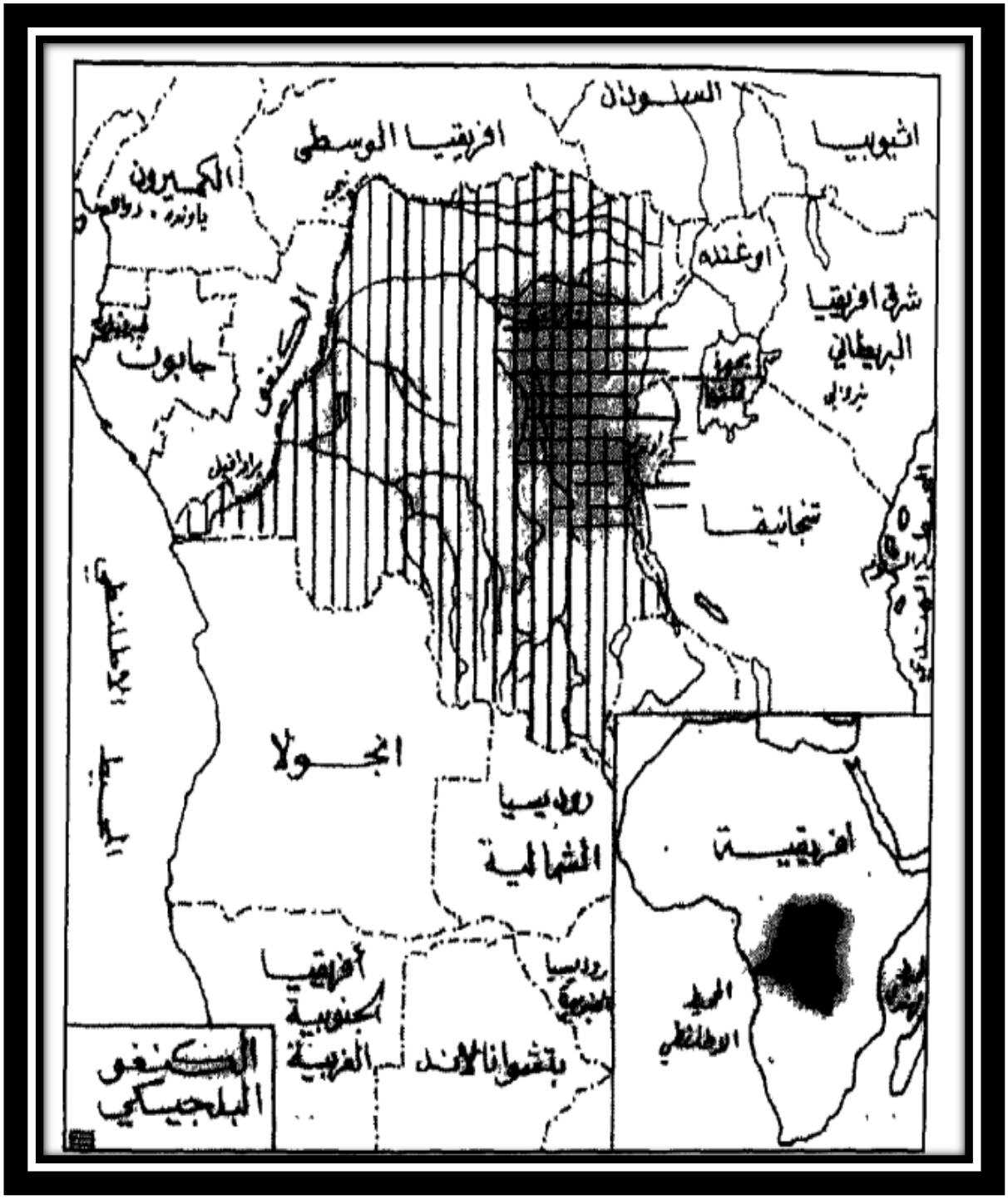

المصدر: عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق،ص154.

قائمة البيبليوغرافيا:

أولا: المصادر

1-ابن منظور، **لسان العرب تحقيق**، عبد الله علي الكبير محمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي، دار المعرفة، مصر، د.ت.ن.

ثانيا: المراجع

1-إبراهيم عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل، **دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر**، مكتبة الإسكندرية، مصر،1998.

2-إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

3-فايز صالح أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا**، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن،1990

4-أبو الفتوح رضوان، **القومية العربية**، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، مصر، 1969.

5-أبي فضل وهيب، **موسوعة عالم التاريخ والحضارة**، ج9، العالم من مؤتمر فيينا حتى الحرب العالمية الأولى، 2نوبليس.

6-أسبر أمين، **افريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، 1995.

7-ألارو عبد الرزاق عبد المجيد، **التنصير في افريقيا**، رابطة العالم الإسلامي،2008.

8-أوزويغوي.ج.ن، **تقسيم افريقيا وغزوها على يد الأوروبيين، تاريخ افريقيا العام المجلد السابع افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية1880-1935**، المشرف على المجلد، أ.آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية ش.م.ل، لبنان،1990.

9-بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871**، http://kotob.has.it.

10-بن هادية علي وآخرون، **القاموس الجديد**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس،1988.

11-جرانت.أ.ج. وهارلود تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر: محمد علي أبو دوة ولويس إسكندر، مراجعة: أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، مصر،1976

12-الجمل شوقي عطاء الله وعبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، مصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع،2002، ص.51

13-محمد صفي الدين، **افريقيا بين الدول الأوروبية**، مصر، د.دن،1959.

14-جلال يحي، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،1999.

15-حراز.ر، **بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر،د.ت.ن.

16-حسين محمد، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.

17-حمدان جمال، **استراتيجية الاستعمار والتحرر**، دار الشروق، لبنان،1983.

18-حميدي جعفر عباس، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، د.ت.ن.

19-خالدي مصطفى وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، عرض لجهود المبشرين التي ترمي الى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، منشورات المكتبة العصرية، لبنان،1953.

20-رفاعي عبد العزيز، **مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1970.

21-رمزي أحمد، **الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا**، المطبعة النموذدية، د.م.ن، د.ت.ن.

22-رياض زاهر، **استعمار افريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1965.

23-الزبيري محمد العربي، **مدخل الى تاريخ الجزائر الحديث**، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1985.

24-زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

الساعدي كفاح جمعة وجر، **اندونيسيا في عهد أحمد سوكارنو1945-1967**، اشور بانيبال للثقافة، د.د.ن، 2019.

25-سلامة موسى، **غاندي والحركة الهندية**، مطبعة هنداوي، مصر، 2012.

26-السيد محمود، **تاريخ دول جنوب شرق أسيا**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999.

27-سيدني لانجوفورد هايند، **سقوط عرب الكونغو**، تر: أحمد العبيدلي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات العربية المتحدة،2010.

28-شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي-19-التريخ المعاصر، القارة الهندية 1964-1991**، منشورات المكتب الإسلامي، لبنان،1997.

29-شاكر محمود، **اندونيسيا**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1979.

30-شنيرب روبير، **تاريخ الحضارات، القرن التاسع عشر**، المجلد السادس، تر: يوسف أسعد داغر وفريد.م داغر، منشورات عويدات، لبنان،1987.

31-شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر،2010.

32-صفوت محمد مصطفى، **مؤتمر برلين 1878 وأثره في البلاد العربية**، معهد الدراسات العربية، مصر،1957.

33-العبد عفاف مسعد، **دراسات في تاريخ الشرق الأقصى**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، د.ت.ن.

34-غانم عماد الدين، **الرحالون الأوروبيون الى افريقيا ومرشدوهم الليبيون محمد القطروني نموذجا**، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية،2010.

35-غنيمي رأفت الشيخ ومحمد رفعت عبد العزيو وناجي هدهود، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر،2004.

36-القوزي محمد علي وحسان حلاق، **تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان 2001.

37-القوزي محمد علي ، **في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، لبنان، 2006.

38-الكحلوت عبد العزيز، **التنصير والاستعمار في افريقيا السوداء**، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا،1992.

39-كود اتشنكو ألكسندر، **استراتيجية الغرب الاستعمارية الجديدة**، تر: شبيب بيضون، دار الفرابي، لبنان،1979.

40-المحجوبي علي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، دار محمد علي الحامي، تونس، 2009.

41-المدني أحمد توفيق، **حرب الثلاث مئة سنة بين الجزائر واسبانيا**، دار البعث، الجزائر، د.ت.ن.

42-مقلد صبري إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية**، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1985.

43-النمر عبد المنعم، **تاريخ الإسلام في الهند**، المؤسسة الجامعية، لبنان، 1981.

44-وودس جاك، **الاستعمار الجديد في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية**، تر: الفضل شلق، دار الحقيقة للطباعة والنشر، لبنان،1971.

45-يونس عبد المؤمن، **أوغندة بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني**، دار القلم، د.م.ن،د.ت.ن.

ثالثا: المذكرات

1-سليماني يوسف، **تطور الحركة الوطنية في أوغندا واسترجاع الاستقلال1945-1962م**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2010،2-2011.

رابعا: المقالات

1-أحمد عبد الدايم محمد محسن، "**الاقتصاد الافريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن19م**"، مجلة قراءات افريقية، العدد21،جويلية-سبتمبر2014

2-أشرف صالح محمد، "**الاستعمار الأوروبي وجريمة التجارة بالإنسان الافريقي**"، مجلة قراءات افريقية، العدد9، جانفي-مارس2014.

3-حسن سيد سليمان، **ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي**، مجلة دراسات افريقية، المركز الإسلامي الافريقي بالخرطوم، العدد 2، أفريل 1986.

4-التميمي عبد الجليل، "**الخلفية الدينية للصراع الاسباني العثماني على الايالات المغربية خلال القرن السادس عشر**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد10-11، تونس، 1978.

5-سلام سماح، "**الاحتلال البريطاني في شبه القارة الهندية**"، مجلة المقتطف المصري التاريخية، العدد الرابع، مارس 2010.

6-عمراوي أحميدة، "**جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر**"، مجلة سيرتا، العدد12، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة،1999.

7-عليان عادل محمد حسين وخالد سعود كاظم، "**الاستعمار البريطاني الفرنسي لشرق افريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد19، العدد4، أفريل2012.

8-كون مارغريت وكافيتا ريدي، **المقاربات المختلفة للاستعمار**، تر: زينب الحسامي ومحمد الرشودي، موسوعة ستانفورد للفلسفة، مجلة الحكمة 2017.

9-هريدي فرغلي علي تسن، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**: الكشوف الاستعمار الاستقلال، العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر،2008.

10-هويدي مصطفى علي،" **نظرة الى الاستعمار الأوروبي الحديث**"، مجلة كليات التربية12، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2008.

خامسا: الندوات والملتقيات

1-عميراوي أحميدة، **من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا**: آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ماي2008، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.